

المعهد العربي  
للتدريب والبحوث الإحصائية

# إحصاءات القطاع غير المنظم

وقائع ندوة إحصاءات القطاع غير المنظم  
المنعقدة في صنعاء / الجمهورية اليمنية  
4-5 تموز (يوليو) 2004

**2004**

## المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
1	تقديم
3	ورقة المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية
5	نظرة وجيزة على القطاع غير المنظم
17	الاوراق القطرية
19	• المملكة الاردنية الهاشمية
41	• مملكة البحرين
47	• الجمهورية التونسية
61	• الجمهورية العربية السورية
67	• جمهورية السودان
75	• الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
91	• سلطنة عُمان
101	• الجمهورية الاسلامية الموريتانية
109	• الجمهورية اليمنية
167	التقرير الختامي والتوصيات

## تقديم

يضم هذا الاصدار بين دفتية اهم وقائع ندوة احصاءات القطاع غير المنظم والتي عقدها المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية خلال الفترة 4-5 تموز 2004 في صنعاء بالتعاون مع الجهاز المركزي للاحصاء في الجمهورية اليمنية.

ظهر مفهوم القطاع غير المنظم في أوائل السبعينيات و أطلقت عليه عدة تسميات أو أوصاف، منها القطاع غير المنظم، القطاع غير المهيكل، القطاع اللامنظور أو غير المنظور، القطاع غير المسجل، القطاع غير الرسمي، السوق السوداء، السوق الموازية أو القطاع الموازي... الخ واخر التسميات المنتشرة هي الاقتصاد اللامنظور.

ويشمل القطاع غير المنظم حسب المكتب الدولي للعمل جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء الزراعة، و المؤسسات غير المنظمة هي غير المرخصة و غير المؤمنة على عمالها و غير المسجلة رسمياً. ونظراً لما ينطوي عليه القطاع غير المنظم من اهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، ونظراً لما له من خصوصية ومشاكل في الحسابات القومية، ارتأى مجلس امناء المعهد في اجتماعه الثامن و العشرين ضرورة عقد هذه الندوة من اجل تحقيق الاهداف الآتية:

1. تمكين الاجهزة الاحصائية العربية من الاسترشاد بتجارب بعضها البعض وتبادل الافكار والمقترحات بشأن التعامل مع هذا القطاع من حيث طرق القياس وآليات التعامل مع التوصيات الدولية الخاصة به.
2. تبادل الرأي و الخبرات العربية المكتسبة في مجال احصاءات القطاع غير المنظم.

3. تقديم التوصيات المناسبة لتطوير اساليب جمع بيانات هذا القطاع  
وقياس مؤشراتته

وقد تكللت بالنجاح جهود المعهد في عقد هذه الندوة، حيث عقدت في  
صنعاء خلال الفتره 4-2004/7/5 وشارك فيها (24) مشاركاً من الخبراء  
والمختصين في مجال الندوة من (11) دولة عربية والمعهد العربي للتدريب  
والبحوث الاحصائية.

وقد تم استعراض ومناقشة (11) ورقة قطرية بالاضافة الى ورقة  
المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية.

وقد كانت الندوة بمثابة ورشة عمل خرجت ببعض النتائج الملموسة  
والهامية، ولاهمية المواضيع المطروحة والتوصيات التي خرجت بها قرر  
المعهد توثيق الندوة بحيث يسهل الرجوع اليها والاستفادة منها.

وبغية الاستفادة مما ورد في الاوراق القطرية المقدمة الى الندوة  
حرصنا على توثيقها كما هي بالاضافة الى التقرير الختامي للندوة و  
التوصيات التي خرجت بها.

نرجو ان يكون المعهد قد وفق في مهمته وان يتحقق الهدف الذي من  
أجله صدر هذا الكتاب.

د. خالد زهدي خواجه

مدير عام المعهد

**ورقة المعهد العربي  
للتدريب والبحوث الإحصائية**

ندوة

"احصاءات القطاع غير المنظم"

صنعاء - اليمن 4-5/7/2004

" نظرة وجيزة على القطاع غير المنظم "

اعداد محمد كلكول

المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية



# نظرة وجيزة على القطاع غير المنظم

## المقدمة

ظهر مفهوم القطاع غير المنظم في أوائل السبعينات، استجابة لتساؤلات بعض المختصين في التحليل الاقتصادية، فقام المكتب الدولي للشغل بعدة دراسات آن ذلك في بعض الدول الإفريقية وآسيوية حول التشغيل غير المنظم. وأطلقت على هذه الظاهرة الاقتصادية عدة أسامي أو أوصاف، نذكر منها القطاع غير المنظم، القطاع غير المهيكل، القطاع اللا منظور أو غير المنظور، القطاع غير المسجل، القطاع غير الرسمي، السوق السوداء، السوق الموازية أو القطاع الموازي ، الخ ... والتسمية المنتشرة في السنوات الأخيرة وخاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط في إطار التعاون الأورومتوسطي (منها 8 دول عربية ) هي الاقتصاد اللا منظور (non observed economy )

وانتشرت ظاهرة الاقتصاد غير المنظم في الدول النامية حيث يكون لها ارتباط متين بالفقر والبطالة، ويكون لأنشطة هذا القطاع دخل محدود، وتمارس على مستوى بسيط، بمعنى مؤسسة فردية أو عائلية بدون إجراء أو بعدد قليل من الأجراء الذين لا يشملهم التأمين لدى صندوق الضمان الاجتماعي، بدون رأس مال هام ، بدون تجهيز أو عتاد، بدون تنظيم في العمل، وأحياناً في مكان غير مستقر، الخ...



أما الاقتصاد النفقي (subterranean economy / underground economy) فهو نشاط غير مرخص يمارس في بعض الدول المتقدمة كإيطاليا، فالسلطات على علم بممارسته لكن لا تتدخل، وذلك لأسباب اقتصادية في صالح المجتمع، كامتصاص البطالة وإنعاش تصدير الإنتاج غير المنظم ، الخ.....

### - المفاهيم 1

نقصد بالقطاع غير المنظم كل ما هو يمارس بصفة غير قانونية، ومن هنا تتوزع الشروط لتحديد ما هو غير منظم عن ما هو منظم. وما هو غير قانوني يكون إما نشاطا ممنوعا وإما نشاطا غير ممنوع لكن يمارسه صاحبة دون ترخيص.

يشمل القطاع غير المنظم، حسب المكتب الدولي للشغل، جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع الزراعة الذي يتميز بمواصفات خاصة، لتحديد ما هو غير منظم وجب التمييز بين العمال والمؤسسات

● تعرف المؤسسات غير المنظمة بعدم تمثيلها لترخيص ممارسة المهنة، أو لعدم تأمين عمالها لدى صندوق للضمان الاجتماعي أو لعدم تسجيلها في السجلات الرسمية للمؤسسات أو المنشآت. ونلاحظ أنه لا يمكن لمنشأة ما أن تؤمن عمالها لدى صندوق للضمان الاجتماعي ولا دفع الضرائب إذا لم تكن لها رخصة ممارسة مهنتها. ويختلف المختصون في تصنيف المنشأة التي تملك رخصة الممارسة ولا تدفع الضرائب أو لا تؤمن جزء أو كل عمالها.

- يعرف العامل في القطاع غير المنظم بالأجير غير المصرح به لدى صندوق للضمان الاجتماعي

وقد نصادف في الواقع عدة حالات، نذكر من أهمها :

- فيما يخص المنشآت أو المؤسسات :

- المنشآت غير المرخصة، تمارس إذا نشاطها كلياً بصفة غير قانونية، ولا يشمل التأمين لدى صندوق للضمان الاجتماعي عمالها.
- المنشآت المرخص بممارسة نشاطها لكن عمالها غير مؤمنين جزئياً أو كلياً. وفي هذه الحالة يختلف المختصون في القطاع غير المنظم في تصنيف هذا النوع من المنشآت. فيكتفي البعض بتصنيفها مع القطاع المنظم لأنها رسمياً خاضعة للقانون الجاري به العمل، وهذا صحيح إذا كان الهدف هو تقدير عدد أو نسبة المنشآت المنضمة، ويصنّفها البعض الآخر كلياً أو جزئياً مع القطاع غير المنظم إذا كان الهدف هو تقدير التشغيل أو الإنتاج أو الحسابات القومية للقطاع غير المنظم.

- فيما يخص الأجراء:

- أجير يشتغل في منشأة تمارس نشاطها بدون رخصة
- أجير يشتغل في منشأة منظمة ( تابعة رسمياً للقطاع المنظم) لكن غير مؤمن لدى صندوق للضمان الاجتماعي.
- أجير مؤمن لدى صندوق للضمان الاجتماعي ويمارس نشاطاً ثانياً (غير القطاع الزراعي) بدون رخصة إذا كان ذلك لحسابه الخاص أو بدون تأمين إذا مارس النشاط الثاني بصفته أجيروا .

- شخص يمارس نشاطه الأساسي في قطاع الزراعة ويمارس نشاطا ثانيا في قطاع آخر (غير الزراعة) بدون رخصة إذا كان ذلك لحسابه الخاص أو غير مؤمن إذا كان أجيرا.

## - الميادين 2

- كل ميدان في القطاع المنظم قد يوجد أيضا في القطاع غير المنظم،  
فهناك :
- التشغيل غير المنظم، يعرف بالتشغيل غير المؤمن لدى صندوق للضمان الاجتماعي
  - الأجور غير المنظمة هي الأجور غير المصرح بها، أو أجور العمال غير مؤمنين.
  - الإنتاج غير المنظم هو إنتاج المنشأة غير المنظمة، أو جزء من إنتاج المنشآت المنظمة التي جزء عمالها غير مؤمنين.
  - الحسابات القومية غير المنظمة، تتمثل في تقدير مكونات الحسابات القومية للقطاع غير المنظم مثل الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة الخ.... لإضافتها إلى حسابات القطاع المنظم للحصول على حسابات قومية تعكس الوجه الحقيقي للاقتصاد الوطني.
  - النشاط غير المنظم هو نشاط المنشأة غير منظمة، وقد يكون نفس النشاط منظما عند منشأة منظمة، الفرق هو الرخصة. لكن تصنف أيضا الأنشطة الممنوعة بالغير المنظمة مثل إنتاج الخمر أو تربية الخنزير أو استيراد الذهب في بعض الدول.

### - الميادين الاقتصادية 3

قد يوجد القطاع غير المنظم في جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع الزراعة حسب توصيات المكتب الدولي للشغل، لأن هذا الأخير يتميز بتنظيم خاص لممارسته. لكن وجدنا عدة دراسات للقطاع غير المنظم أنجزت في السبعينات في إفريقيا امتدت إلى قطاع الزراعة، وقد يكون ذلك استجابة لهدف الدراسة.

وتقضي أيضا توصيات المكتب الدولي للشغل أنشطة محرمة من القطاع غير المنظم، تمارس على مستوى عالي (صفقات بمبالغ هامة) مثل التجارة في المخدرات وفي الأسلحة وغيرها، الخ....

### - أهم مناهج التقدير 4

مناهج التقدير عديدة، نكتفي في هذا الملخص بعرض أهم المناهج المستعملة في عدد كبير من الأجهزة الإحصائية.

#### 4.1- المسح حول اليد العاملة

هو المسح الأكثر انتشارا، يستعمل أولا لتقدير اليد العاملة في القطاع غير المنظم بإدخال أسئلة خاصة في الاستبيان لتحديد المشتغلين في القطاع غير المنظم، من عمال أجراء وأصحاب منشآت يشتغلون لحسابهم الخاص. وتتمثل الأسئلة أساسا في الحصول على رخصة لممارسة المهنة وفي التسجيل لدى مصلحة الضرائب بالنسبة لصاحب المنشأة، وفي تأمين العمال الأجراء لدى صندوق للضمان الاجتماعي،

أما فيما يخص الحسابات القومية للقطاع غير المنظم، يتم التقدير بطريقة غير مباشرة وعلى 3 مراحل:

● في المرحلة الأولى يتم تقدير حجم العمال غير الدائمين وأصحاب الأنشطة الثانوية إلى ما يعادل مشغلين دائمين، لكل قطاع اقتصادي.

● المرحلة الثانية تتمثل في تقدير أجور الأجراء لكل قطاع اقتصادي، باستعمال عدة فرضيات، منها الحد الأدنى للأجور أو الأجر المتوسط المستنتج من المسح حول الأجور أو الأجر المتوسط المستنتج من الحسابات القومية للمنشآت الصغيرة للقطاع المنظم. وبعد اختيار متوسط الأجر الأنسب للتقدير ثم تقدير إجمالي الأجور للقطاع غير المنظم، يمكن استعمال النسب بين مكونات الحسابات للمنشآت المنظمة الصغيرة (التي تشغل مثلاً أقل من 5 عمال) للوصول إلى الناتج الخام والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة، الخ.... للقطاع غير المنظم ثم إضافة النتائج المحصل عليها لحسابات القطاع المنظم.

أهم النسب التي تسمح بتركيب حساب الاستغلال هي:

فائض للاستغلال الصافي/الدخل الخام للاستغلال

الدخل الخام للاستغلال/استهلاك رؤوس الأموال الثابتة

استهلاك رؤوس الأموال الثابتة/القيمة المضافة

القيمة المضافة/الإنتاج الخام

تعويضات الأجراء/الدخل الخام للاستغلال

● المرحلة الثالثة تتمثل في تقدير حسابات منشآت القطاع غير المنظم لكل قطاع اقتصادي، باستعمال متوسط النتائج الصافية للاستغلال من

حسابات المنشآت الصغيرة المنظمة، ثم تقدير إجمالي النتائج الصافية للاستغلال للقطاع غير المنظم، وباستعمال النسب بين مكونات الحسابات القومية يمكن تقدير الإنتاج الخام ثم الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة، الخ.... وفي الأخير يجب إضافة النتائج المحصل عليها إلى حسابات القطاع المنظم.

#### 4.2 - المسح لدى وحدات الإنتاج غير المنظم

يتم هذا النوع من المسح مباشرة لدى وحدات الإنتاج غير المنظم للحصول على معلومات حول الإنتاج والمبيعات مادة بمادة، وعلى الاستهلاك الوسيط مادة بمادة أيضا، ونفقات الإنتاج الأخرى بالتفصيل والتشغيل والأجور، الخ.....

تسمح نتائج هذا المسح بتركيب مباشرة الحسابات القومية للقطاع غير المنظم لإضافتها إلى حسابات القطاع المنظم.

#### 4.3- المسح ذو 3 مراحل :

● المرحلة الأولى تتمثل في إنجاز مسح لدى عينة من الأسر حول اليد العاملة، يسمح بتقدير التشغيل عامة والتشغيل في القطاع غير المنظم خاصة، ثم بتسجيل وحدات الإنتاج غير المنظم عند الأسر المبحوثة.

● المرحلة الثانية خاصة بمسح حول الناتج والاستهلاك الوسيط والتشغيل والأجور ومعطيات أخرى في وحدات الإنتاج غير المنظم التي سبق تسجيلها في المرحلة الأولى، وتهدف هذه المرحلة إلى تركيب الحسابات القومية للقطاع غير المنظم مباشرة من نتائج المسح.

● المرحلة الثالثة تخص عينة من الأسر التي شملها المسح في المرحلة الأولى، لتسجيل نقاط البيع المنظمة منها وغير المنظمة، التي تتجه إليها الأسر لتتمون بالمواد الغذائية وغيرها.

يسمح هذا المسح بحساب نسبة تمويل الأسر لدى السوق غير المنظم أو السوق الموازية، مادة بمادة أو مجموعة مواد. وهذا يتيح فرصة لدراسة معمقة على السوق غير المنظم من جوانب عدة.

#### 5- مواصفات القطاع غير المنظم

أثبتت الدراسات التي أنجزت في عدة دول نامية أن الاقتصاد غير المنظم يتمركز في قطاع الخدمات ، وبدرجة أقل في قطاع التجارة وقطاع البناء، وأغلب القطاع غير المنظم يتكون من منشآت صغيرة الحجم. ونستنتج من هذا أنه يتعلق الأمر بميادين لا تحتاج إلى تكوين العمال ولا رأس مال هام ولا استثمار ولا عتاد.

#### 6- أشكال القطاع غير المنظم

نعرض في هذه الفقرة أشكال القطاع غير المنظم في الجزائر خلال العقود الثلاث الأخيرة.

فقد كان القطاع في السبعينات إلى غاية 1985 شبه مجهول نظرا لعوامل عدة كتوفر مناصب الشغل، كتوفر مواد الاستهلاك وبأسعار في متناول الجميع (أسعار مدعمة) بالرغم أن التجارة الخارجية كانت محتكرة، أسعار البترول في ارتفاع متزايد وفائض هام في ميزان التجارة الخارجية، أسعار الصرف لصالح العملة الجزائرية (دينار جزائري

يساوي 2 فرنك فرنسي في 1984)، مراقبة قوية وهبة الدولة. باختصار، كان الاقتصاد الوطني في انتعاش وللمجتمع خيرات متوفرة.

منذ 1986 ، عرفت أسعار البترول تراجعاً معتبراً، فتقلص إيراد الصادرات وواردات مواد الاستهلاك وعتاد المنشآت وأصبح بعضها مشلولاً أو مهدداً بالشلل، وتواصل احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات الحكومية، فتقلص العرض وازداد الطلب.

أما من الجانب الاجتماعي، فانخفض خلق مناصب الشغل وارتفعت نسبة البطالة والتجاً العدد من البطالين إلى التجارة في السوق الموازية وخاصة في المواد النادرة، من المراكز التجارية الحكومية إلى المستهلك. فكان في أغلب الحالات يتمثل القطاع غير المنظم في نشاط تجاري محدود الدخل يسعى أصحابه إلى كسب القوت.

في التسعينات تغيرت الأمور نوعاً ما:

- ازدادت نسبة البطالة وازداد الطلب، وازداد الوضع الأمني توتراً، وازداد تدهور أسعار البترول.
- انتهى عهد احتكار التجارة الخارجية وعهد اقتصاد التخطيط المركزي، ودخلت الجزائر في اقتصاد السوق.
- أخذ القطاع غير المنظم منحرفاً جديداً، فأصبح يتمثل في أنشطة تجارية بحجم كبير وبصفقات مالية ذات مبالغ عالية من فئة معينة من رجال الأعمال. لكن في نفس الوقت لم تتوقف التجارة ذات الدخل



المحدود والتي تمارسها فئة أخرى من المجتمع وهي غالبا صاحبة الدخل الضعيف أو المنعدم.

#### 7- مكانة القطاع غير المنظم في برامج التنمية الاقتصادية

ينتعش الاقتصاد غير المنظم عادة في الدول النامية التي تتميز بنسبة مرتفعة للبطالة والفقر والتهميش. فيكون القطاع المنظم عاجز عن خلق مناصب شغل كافية لامتصاص البطالة وتوزيع دخل لفئة محرومة من المجتمع. فالتشغيل في القطاع غير المنظم يعطي لأصحابه فرصة للحصول على دخل، إذا على تحقيق القوت ولو خارجا عن القانون. وتكون هذه الفئة اكبر حجما أو عددا بكثير من الفئة الثانية التي تمارس أنشطة غير قانونية وبصفات مالية مرتفعة لا علاقة لها مع الفقر.

يختلف المختصون في معالجة الاقتصاد غير المنظم. فالبعض يعتقد أن محاربة الأنشطة المعنية ضرورية لأنها طفيلية وفوضوية ومضرة للاقتصاد الوطني، ومخالفة للقانون وأنها تسبب خسارة كبيرة لخزينة الدولة، ويعتقدون أن الناشطين يلتجئون إلى القطاع المذكور قصد التهرب الجبائي، ولذا توصف الأنشطة بالسرطان الاقتصادي. وفي هذه الحالة نعتبر أن التدابير والإجراءات المقترحة لتطهير هي معالجة اقتصادية فقط للقطاع غير المنظم.

والفئة الثانية من المختصين تقترح نوعين من المعالجة، معالجة اجتماعية ومعالجة اقتصادية، حسب الحالة.

أ- أصحاب المهن الصغيرة والمنشآت المنمنمة ذو دخل محدود والتي يسعى أصحابها إلى كسب القوت فقط، وتشمل هذه الشريحة نسبة كبيرة من السكان. في هذه الحالة يعتبر المختصون أن القطاع غير المنظم يلعب دور خيري، فيحتاج إلى معالجة اجتماعية مؤقتة كبديل لمعالجة البطالة، وذلك في انتظار نمو اقتصادي قوي ودائم لخلق مناصب شغل كافية في القطاع المنظم. وتتمثل المعالجة في توجيه القطاع غير المنظم وبمرونة إلى أنشطة تتميز بخلق مناصب شغل والتي لا تضر بالاقتصاد الوطني.

ب- أصحاب المهن ذات الصفقات المالية المرتفعة والتي قد تهم عددا ضئيلا من الأفراد بالمقارنة مع الفئة الأولى، يستوجب على السلطة معالجتهم معالجة اقتصادية، وذلك لسببين هامين، أولا لأنهم مضرون جدا بالاقتصاد الوطني، وثانيا لا علاقة لنشاطهم بالبطالة ولا بالوضع الاجتماعي. فنتمثل المعالجة في الرقابة الصارمة.

# الأوراق القطرية

المعهد العربي  
للتدريب والبحوث الإحصائية

ندوة  
"إحصاءات القطاع غير المنظم"  
صنعاء - اليمن 4-5/7/2004

تجربة المملكة الأردنية الهاشمية  
"إحصاءات القطاع غير المنظم"

اعداد: أسامة الزعبي  
دائرة الإحصاءات العامة - المملكة الأردنية الهاشمية



## 1. مقدمة

يشكل القطاع غير المنظم (النظامي) جزء هام في اغلب اقتصاديات البلدان النامية خاصة فيما يتعلق بسوق العمل، ويلعب هذا القطاع دوراً رئيسياً في خلق فرص العمل وتحقيق الدخل للأفراد حيث تشكل العمالة في هذا القطاع الجزء الغالب من القوة العاملة في البلدان ذات معدلات نمو السكان المرتفعة.

وفي الواقع العملي يمثل هذا القطاع تحدياً كبيراً لصناع القرارات فيما يتعلق بتحسين ظروف العمل، والحماية الاجتماعية والقانونية للأفراد العاملين فيه، زيادة الإنتاجية في أنشطة هذا القطاع، تنمية المهارات والتدريب، تنظيم المنتجين والعاملين، وقضايا عديدة أخرى ذات إبعاد اقتصادية واجتماعية كعمالة النساء والأطفال التي غالباً ما تتركز في هذا القطاع.

هذا بالإضافة الى أن إنتاج هذا القطاع يمثل جزء من العرض الكلي للسلع والخدمات في الاقتصاد، كما أن الدخل المتولدة فيه تمثل سوقاً للطلب على السلع والخدمات المنتجة في القطاع نفسه أو في القطاع الرسمي المحلي أو على الواردات.

ومما سبق يلاحظ أهمية توافر البيانات الإحصائية عن هذا القطاع من كافة جوانبه سواء تلك المتعلقة بالعمالة. أو بالإنتاج وهذا ما دعا العديد من الجهات الدولية والحكومية في بعض البلدان النامية للتركيز على دعم هذا القطاع ودراسته.

## تعريف القطاع غير المنظم

إن المتتبع للأدبيات المتعلقة لهذا الموضوع يلاحظ التباين وعدم الاتفاق على تعريف موحد لهذا القطاع. إلا أن أهمية هذا الموضوع دعت الهيئات الدولية وضع مجموعة معايير لتصنيف الوحدات الإنتاجية في هذا القطاع. تبنى المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصاءات العمل (15<sup>TH</sup> ICLS) تعريفاً إحصائياً دولياً لهذا القطاع، والذي تم اعتماده لاحقاً في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (SNA 1993). حيث تم تعريف هذا القطاع في (15<sup>TH</sup> ICLS) بالاعتماد على خصائص المشروعات أو الوحدات الإنتاجية العاملة في الاقتصاد وليس على أساس خصائص الأفراد العاملين أو طبيعة أعمالهم، وعلى هذا الأساس فإن الوحدة الإنتاجية في القطاع غير المنظم وفقاً (15<sup>TH</sup> ICLS) تعرف بأنها وحدة إنتاجية مملوكة من قبل أسرة أو أحد أفرادها ولا تتمتع باستقلال قانوني عن هذه الأسرة أو الفرد المالك ولا تمتلك استقلالاً مالياً عن مالكيها وبالتالي لا يمكن التمييز بين عوائد راس المال والعمل والتنظيم كعناصر للإنتاج، وتتضمن هذه الوحدات كلا من المشروعات التي تستخدم عمالاً بأجر بالإضافة للمالك أو تلك التي يعمل بها المالك نفسه فقط أو بوجود عاملين من أفراد الأسرة بدون اجر.

إلا أن التعريف السابق لا يقدم معياراً فاصلاً لتصنيف الوحدات الإنتاجية في القطاع غير المنظم عن تلك المشمولة في القطاع الرسمي، فالوحدات الإنتاجية المملوكة من الأسر أو الأفراد يمكن أن تكون ضمن القطاع الرسمي أو غير المنظم، لذلك فإن التوصيات الدولية تقدم مزيداً من المعايير لتمييز الوحدات الإنتاجية في القطاعين عن بعضها، إلا أن الشرط

الأول هو أن تكون مملوكة من فرد أو أسرة، وللتمييز بين الوحدات الإنتاجية في القطاعين والمملوكة من الأسر والأفراد فإن (15<sup>TH</sup> ICLS) يضع المعايير التالية:

1. **تسجيل المشروع:** حيث يتم التمييز بين تلك المشروعات المسجلة في السجلات الرسمية سواء لمزاولة النشاط أو الضريبة أو الضمان الاجتماعي.
2. **حجم العمالة:** ويعتمد هذا المعيار على عدد العاملين بشكل مستمر في المشروع، والذي يشمل على العمالة الموسمييين والمؤقتين بالإضافة للدائمين. وهذا المعيار يختلف بين الدول وقد يختلف أيضا باختلاف النشاط الاقتصادي، حيث أن ذلك يعتمد على درجة التقدم الاقتصادي في الدول. ولم تحدد التوصيات الدولية أي حد لعدد العمال في النشاط.
3. **وضع العاملين في الوحدة الإنتاجية:** ويتعلق هذا المعيار بظروف العاملين في القطاع غير المنظم خاصة ما يتعلق بالحماية القانونية والاجتماعية من خلال وجود عقود عمل رسمية بين المالك والعاملين والتي تلزم المالك بدفع الضرائب والضمان الاجتماعي عن العاملين، أو تلزم المالك بالالتزام بالقوانين والأنظمة التي تحكم العلاقة بين المستخدم والمستخدم

وحتى يمكن إعطاء فكرة أوضح عن مفهوم القطاع غير المنظم لا بد من الإشارة الى (15<sup>TH</sup> ICLS) باستبعاد الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلع



وخدمات للاستهلاك النهائي الذاتي أي تلك الوحدات التي لا تخصص أي جزء من إنتاجها للبيع في السوق.

أما المشروعات التي تعمل في إنتاج الخدمات الفنية (أطباء، مهندسون، محامون... الخ) فيمكن شمولها أو استبعادها من القطاع غير المنظم وفقاً للتعريف المعتمد في جمع بيانات هذا القطاع، فمثلاً يعتبر منتج هذه الخدمات ضمن القطاع غير المنظم فيما إذا طُبق مبدأ عدد العاملين لتمييز هذا القطاع ولم ينطبق عليهم معيار عدد العاملين المعتمد.

### طرق جمع بيانات القطاع

تحدد طرق جمع بيانات القطاع غير المنظم بالاعتماد على تعريف هذا القطاع أولاً وتوافر المعلومات عن أنشطة هذا القطاع، بالإضافة لتوفر قواعد البيانات الرسمية (كالسجلات مثلاً) عن العاملين في هذا لقطاع.

ان افضل أساليب جمع البيانات هي الاعتماد على الإحصاءات المستمدة من المشروعات نفسها إلا أن هذا الأسلوب يحتاج إلى توفير إطار لكافة المشروعات العاملة في هذا القطاع موزعة بحسب النشاط الاقتصادي والتوزيع الجغرافي. وهناك الكثير من الدول التي لا تستطيع توفير إطار لمثل هذه الأنشطة إما لاعتبارات مالية أو لصعوبة حصر المشروعات العاملة بهذه الأنواع من الأنشطة لعدم وجود سجلات رسمية أو عدم وجود أماكن ثابتة يتم ممارسة النشاط من خلالها.

وفي حالة عدم توفر البيانات عن المشروعات فإنه يمكن استخدام بيانات تعدادات السكان والمساكن وبيانات مسوحات الأسر أو مسوحات خاصة مشتركة للأسر والمشروعات لتوفير قاعدة بيانات لهذا القطاع. فقد يوفر تعداد السكان قاعدة بيانات لإطار الوحدات الإنتاجية العاملة في هذا

القطاع بحيث يتم لاحقاً تصنيفها وتبويبها بحسب توزيعها الجغرافي ووفقاً للنشاط الاقتصادي ليتسنى للمختصين فيما بعد اختيار عينات ممثلة عن هذه الأنشطة وجمع البيانات التفصيلية عن نشاطها.

أما مسوحات الأسر فيمكن استخدامها لجمع البيانات الكاملة عن نشاط هذه المشروعات بشكل مرافق لجمع بيانات الأسر نفسها. ويعتبر الأسلوب المختلط بين المسوح الأسرية ومسوحات المشروعات أكثر دقة من سابقه، حيث يتم وفق هذا الأسلوب تنفيذ المسوح الأسرية على مرحلتين مثلاً بحيث يتم جمع بعض البيانات التي تدل على العاملين في هذا القطاع على أن يتم في المرحلة اللاحقة جمع البيانات التفصيلية من الأشخاص المعنيين والمحددين بالمرحلة السابقة وباستخدام نماذج خاصة من الاستثمارات لتحقيق الأهداف المرجوة من دراسة هذا القطاع.

تعتمد أغلب الدول النامية في تقدير مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد على البيانات المستمدة من دراسات ومسوح القوة العاملة، ودراسات دخل ونفقات الأسرة والتي تتم بالعادة بشكل إجمالي وفي حالات قليلة يتم توزيعها وفقاً للنشاط الاقتصادي. إلا أن أسلوب جمع البيانات من المشروعات نفسها قليلاً ما يستخدم في هذه الدول. وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى أن بعض الدول تستخدم أسلوباً آخر غير مباشر في تقدير مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد معتمدة على طريقة تدعى التوازن بالبواقي (Residual Balance Technique) ووفق هذا الأسلوب لا بد أولاً من تحديد تعريف للقطاع غير المنظم (التسجيل أو/ و حجم العمالة مثلاً) فمثلاً يتم تقدير أعداد العاملين في هذا القطاع بتقدير الفرق بين أعداد العاملين المستمد من تعداد السكان أو مسوح القوة العاملة وعددهم كما ورد في المسوحات الخاصة بالمشروعات لقطاعات الاقتصاد المختلفة، واعتماداً على عدد العاملين المقدر في هذا

القطاع يتم تقدير الإنتاج بحسب النشاط الاقتصادي من خلال توزيع العاملين على النشاط الاقتصادي وباستخدام مؤشرات مستمدة من القطاع الرسمي كإنتاجية العامل ومتوسط نصيب العامل من الرواتب والأجور وغيرها، وبالرغم من الملاحظات العديدة على هذه الطريقة إلا أن هناك العديد من الدول النامية والمتقدمة تستخدمها لسهولة استخدامها ولعدم توفر مصادر أخرى للبيانات ثانياً.

### واقع القطاع غير المنظم في الإحصاءات الأردنية

لا بد من الإشارة منذ البداية إلى عدم وضوح تعريف متفق عليه لهذا القطاع في الأردن ومن هذا المنطلق فإنه سيتم بحث هذا الموضوع من جانبين:

2. وفقاً للتعريف المعتمد دولياً.

3. بحسب تعامل دائرة الإحصاءات العامة مع هذا القطاع.

**ففي الجانب الأول** يتطلب الأمر الاتفاق على تعريف هذا القطاع بين جميع الجهات ذات العلاقة وفقاً للمعايير الدولية التي سبق الإشارة إليها حتى يمكن دراسة مدى التغطية للوحدات الإنتاجية العاملة في هذا القطاع، وبالتالي دراسة السبل الممكنة لتوفير إطار شامل يمكن من خلاله جمع البيانات اللازمة وتوفيرها لمستخدمي البيانات من متخذي القرارات والباحثين.

**أما في الجانب الآخر** والمتعلق بواقع هذا القطاع في الإحصاءات الأردنية فإنه يتم الاعتماد على أكثر من معيار معتمدين في ذلك على حاجة

مستخدمي البيانات بتحديد المعيار المرغوب كعدد العاملين، ووجود سجلات محاسبية نظامية لدى الوحدة الإنتاجية، وهذه المعايير تتطابق في الغالب والمبدأ الأساسي للتعريف الدولي في عدم إمكانية فصل المعاملات المالية الخاصة بالوحدة الإنتاجية وتلك المتعلقة بأسرة مالك هذه الوحدة. ففي الواقع الأردني كما هو الحال في العديد من الدول العالم يمكن تقسيم هذا القطاع إلى:

أولاً: أنشطة غير قانونية بالأصل: والمؤكد إنها أيضا تمارس بدون الحصول على ترخيص كما هو الحال في التهريب والاتجار بالممنوعات (المخدرات مثلاً)... الخ.

ثانياً: أنشطة قانونية: إلا أنها تمارس خارج القانون أي أن القانون يلزم العاملين في هذه الأعمال بوجود الحصول على ترخيص معين إلا أنه لم يحصل على ذلك أما للتهرب من الضريبة أو التسجيل في الضمان الاجتماعي إلى غير ذلك إلا أن مثل هذه الأنشطة تكون قانونية بطبيعتها.

ثالثاً: أنشطة قانونية: ويتم ممارستها قانونياً إلا أنها غير رسمية لعدم فصل حساباتها عن حسابات الأسرة المالكة لها.

مما سبق يمكن القول ان النوع الأول من هذه الأنشطة لا يوجد له أي تغطية في الإحصاءات الأردنية، وهو ما زال قيد البحث في الهيئات الدولية لبحث إمكانية في طريقة شموله في الحسابات الاقتصادية للدول، وحتى بعض الدول القليلة جداً في العالم والتي حاولت تقدير بعض المتغيرات عن

هذه الأنشطة لم تستطيع نشر نتائجها لارتباطها في الغالب بقضايا الأمن الوطني.

أما النوع الثاني فيمكن مشاهدة مثل هذه الأنشطة في العديد من دول العالم. وهي أنشطة قانونية بحد ذاتها إلا إنها تمارس خارج القانون كالبيع على الأرصفة، أو ممارسة أي نشاط دون الحصول على ترخيص رسمي بذلك لأسباب متعددة. وهذا النوع من النشاط يتم تغطية جزء هام في الإحصاءات الأردنية خاصة في قطاعي الزراعة والإنشاءات، أما باقي القطاعات فإن الأمر يستلزم وجود مقر ثابت لممارسة النشاط حتى يمكن تغطيته.

في عام 1999 قامت الدائرة بتنفيذ تعدادا شاملا للمنشآت الاقتصادية تم تنفيذه بزيارة كافة المباني في المملكة، وداخل كل مبنى تم زيارة كافة المساكن والمنشآت الموجودة في المبنى، فإذا كانت الوحدة السكنية واضحة أنها مكان للعمل، فتصنف على انها منشأة مباشرة، الا أن هناك حالات أخرى تتمثل في المساكن التي يمارس بها نشاط اقتصادي بالإضافة لاستخدام مثل هذه المساكن للسكن، كان يتم استخدام أحد الغرف في المسكن لأعمال الخياطة أو كعيادة طبيب وما الى ذلك، وفي هذه الحالة تم تقسيم المسكن الى قسمين (لأغراض إحصائية) القسم الأول مخصص للسكن في حين أن القسم الثاني اعتبر مقرا للوحدة الإنتاجية التي يمارس بها النشاط وبذلك فقد وفر التعداد إطارا شاملا لكافة الوحدات الإنتاجية التي تعمل داخل الاقتصاد الأردني ضمن موقع ثابت يمكن تحديد عنوان شبه دائم للوحدة سواء كانت هذه الوحدة مرخصة أو غير مرخصة من الناحية الإدارية والقانونية. واستكمالاً لهذا الجهد فقد عملت الدائرة على تطوير استمارة دراسة دخل

نفقات ودخل الأسرة الذي تم تنفيذه في عام 2002 حيث تم وضع العديد من الأسئلة عن الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها الأسرة أو أحد أفرادها وبغض النظر عن قانونيتها سواء كانت داخل المسكن أو خارجه، ومن هنا فإن هذا المسح سيوفر قاعدة هامة من البيانات عن هذا القطاع والتي يصعب الحصول عليها من الدراسات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية ومن الأمثلة على ذلك:

1. البيع أو النقل بالسيارة الخاصة
2. زراعة أرض (أقل من دونم)
4. تربية النحل، والإنتاج الحيواني
5. الخياطة والتطريز، والنسيج والغزل
6. تصفيف الشعر
7. مشغولات يدوية
8. الصيانة والتصليح
9. أي نشاط آخر يدر دخلا للأسرة.

أما النوع الثالث والتي يمارس ضمن التعليمات الإدارية والقانونية فهو أيضا اما أن يكون ضمن مقر ثابت للوحدة الاقتصادية وبغض النظر عن مكان وجود هذا الموقع حيث تم شموله ضمن التعداد العام للمنشآت الاقتصادية ففي حالة عدم وجود موقع ثابت فإن دراسة نفقات ودخل الأسرة غطت مثل هذه الأنشطة وكما هو مبين في النوع السابق.

ولإلقاء مزيد من الضوء على واقع هذا القطاع في الإحصاءات فلا بد من استعراض الواقع بحسب النشاط الاقتصادي.

## قطاع الزراعة

يتم جمع البيانات المتعلقة بالاستناد الى عينات ممثلة للحيازات الزراعية النباتية والحيوانية وذلك بالاستناد الى الإطار الشامل الذي وفره التعداد الزراعي 1997 والذي يجري مرة واحدة كل عشر سنوات، ويشمل هذا التعداد كافة الحيازات الزراعية في الأردن والتي تتمثل في الجانب النباتي بالحيازة التي تكون مساحتها دونم فأكثر، أما في جانب الإنتاج الحيواني فإنه يشمل كافة حيازات إنتاج الدجاج اللحم والبيض والفقاسات التي يتواجد فيها 30 طير فأكثر، كما يتضمن حيازات تربية الضأن والماعز والتي فيها 10 رؤوس فأكثر، أما فيما يتعلق بتربية النحل فقد غطى التعداد جميع الحيازات التي فيها 5 خلايا فأكثر، كما غطى التعداد جميع حيازات تربية الأبقار وإن كان فيها رأس واحد فقط.

أما الحيازات دون هذا الحد فقد تم تغطيتها في دراسة نفقات ودخل الأسرة وبذلك فإن هذا القطاع يتم تغطيته بشكل كامل سواء من خلال بيانات المسوح الزراعية والتي ستستكمل ببيانات نفقات ودخل الأسرة بشقيه الرسمي وغير المنظم. كما يتم تقدير إنتاج الأسر من بعض المنتجات بأسلوب غير مباشر كإنتاج زيت الزيتون حيث ان الأسر تقوم من خلال المعاصر بتحويل الزيتون إلى زيت، وهذا النشاط يصنف على أساس انه لقطاع غير رسمي يتم من خلال الأسر. حيث تم تقديره بالاستناد على البيانات المتوفرة لكميات الزيتون المنتجة في كل عام ومعدل إنتاج وحدة وزن الزيتون من الزيت.

## قطاع الصناعة

من ناحية التسجيل قد يكون هذا القطاع من اكثر القطاعات تغطيه من جانب الحكومة، إلا أن القطاع غير المنظم كما أشير سابقا قد يشمل وحدات

إنتاجية مسجلة أو غير مسجلة وتعتمد الدراسات الإحصائية الخاصة بهذا القطاع على الإطار الذي وفره التعداد العام للمنشآت الاقتصادية والذي يوفر قاعدة بيانات للوحدات الإنتاجية الصناعية بغض النظر عن وضعها القانوني من حيث امتلاك أو تجديد الترخيص وبغض النظر من عدد العاملين في الوحدات الإنتاجية.

أما المشكلة الرئيسية في هذا القطاع فتتمثل في وجود بعض المنتجات الصناعية التي يتم إنتاجها داخل المسكن نفسه ودون وجود مكان محدد لممارسة مثل هذا النشاط في المسكن كخياطة الملابس، وإنتاج الألبان ومشتقاتها، والصناعات الحرفية واليدوية. وللتغلب على هذه المشكلة فقد عملت الدائرة على حصر جميع هذه الأنشطة في دراسة نفقات ودخل الأسرة 2002 وسيتم تقدير مساهمتها في الإنتاج الصناعي عند إصدار بيانات الحسابات القومية لعام 2002 بشكل نهائي.

ومن الجوانب الهامة في هذا القطاع ما يتعلق بإنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء حيث يتم تقدير قيمة اللحوم المنتجة بالاعتماد على بيانات أعداد الثروة الحيوانية الكلية وتلك المحولة للمسالخ سواء كانت هذه المسالخ مرخصة أو تلك التي تمارس نشاطها خارج حدود القانون.

### تجارة الجملة والتجزئة

يعتبر القطاع غير المنظم في هذا القطاع ذو أهمية كبيرة خاصة في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحالية، حيث أصبح بإمكان أي شخص ممارسة هذا العمل بامتلاك أجهزة اتصال دون الحاجة الى وجود مكان محدد لممارسة النشاط، فيمكن أن يمارس في المسكن أو السيارة أو في أي مكان آخر. هذا بالإضافة الى أعمال التجارة الفعلية التي يتم ممارستها



خارج إطار القانون كالبيع بالشوارع وعلى الأرصفة وبالسيارات الخاصة وما الى ذلك.

فيما يتعلق بالوحدات الإنتاجية التي تمارس نشاطها من خلال مكان محدد وثابت فإن الإطار المتوفر يشمل جميع هذه الوحدات، وبالتالي فإن المسوح السنوية لهذا القطاع تغطي كافة هذه الوحدات. ونظرا لوجود نشاط هام لهذا القطاع يمارس خارج الأماكن المحددة فقد تم شمول مثل هذه الأنشطة في دراسة نفقات ودخل الأسرة 2002 ليصار إلى تقدير مساهمة هذا الجزء في إنتاج القطاع الكلي.

### قطاع النقل والاتصالات

يمكن تقسيم هذا القطاع إلى قسمين: قسم يتعلق بكافة الوحدات الإنتاجية سواء شركات للنقل أو وسائط النقل فردية (تكسي، سرفيس... الخ) والتي تمتلك الصفة القانونية لممارسة هذا النشاط. حيث ان المسوح التي تجريها الدائرة بشكل سنوي وربع سنوي تغطيها بشكل كامل سواء تعلق الأمر بنشاط النقل او نشاط الاتصالات المتمثل بشركات الاتصالات الكبرى والمكاتب التي تقدم الخدمات الهاتفية والبريدية.

أما القسم الثاني فيتمثل في استخدام وسائط نقل مرخصة لغير نقل الركاب والبضائع، كالسيارات الخاصة ومثل هذه الأنشطة لا تغطيها مسوح النقل في الوقت الحاضر، ولذلك فقد تم التنبه لهذه القضية عند التحضير لمسح نفقات ودخل الأسرة 2002 حيث تم جمع بيانات كاملة عن أعداد العاملين

وإنتاج هذه الوحدات، إلا ان المتوقع أن لا تكون تغطية هذه الدراسة كاملة ولذلك فإن تقديرات هذا القطاع ستبقى دون المستوى المطلوب، حيث ان هذه الدراسة تستند بالأساس لعينة من الأسر. وتلجأ الأسر إلى عدم الإدلاء بمثل هذه البيانات لاعتبارات عديدة (اجتماعية، قانونية... الخ).

## 5. قطاع الإنشاءات

يقسم المنتجين في هذا القطاع الى قسمين يتضمن القسم الاول المقاولين المسجلين في السجلات الرسمية والمصنفين حسب تصنيف وزارة الأشغال العامة ويسمى هذا القسم في مسوح دائرة الإحصاءات العامة بالقطاع المنظم، حيث يتم إجراء مسح سنوي وربع سنوي لجمع البيانات الكاملة من إنتاج وأعداد عاملين ومستلزمات إنتاج... الخ وباستخدام أسلوب المسح الشامل والعينة بالاعتماد على حجم المنشآت العاملة في هذا لقطاع. إلا ان المشكلة الحقيقية في القسم الثاني والذي يتألف من العاملين في قطاع الإنشاءات فيتم عملهم بالغالب انطلاقاً من مساكنهم كالبناؤون والعاملين في القسارة، والتمديدات الصحية وما شابه، وهذه الفئة أو القسم يطلق عليها اسم القطاع غير المنظم لعدم وجود تنظيم معين يجمع هذه الفئات أو مكان محدد يمارس من خلاله العمل ومن الصعب الحصول على بيانات عن هذا القطاع مباشرة من صاحب العلاقة حيث تعتبر مشكلة هذا القسم مشكلة عالمية في مجال الإحصاءات، فبعض الدول تعتمد على إحصاءات القوى العاملة في تقدير حجم ومساهمة هذا القطاع في الاقتصاد وأعداد العاملين فيه والبعض الآخر يعتمد تعدادات السكان والتي يؤخذ عليها طول الفترة الفاصلة بين التعداد والآخر عشر سنوات في العادة فيما تعتمد فئة ثالثة من الدول دراسات نفقات

ودخل الأسرة لتقدير مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد والتي يؤخذ عليها أيضا طول الفترة الفاصلة بين كل دراستين (خمس سنوات في العادة).

أما في الإحصاءات الأردنية يمكن الاعتماد على أي من الأساليب التي سبق الإشارة إليها، فلتقدير حجم الإنتاج لهذا القطاع يتم الاعتماد على إطار كامل لرخص الأبنية الصادرة عن البلديات وأمانة عمان الكبرى. وهذه الرخص توضح في العادة مساحة المبنى ونوع مادة البناء والتكلفة التقديرية للمبنى وعلى هذا الأساس يتم اختبار عينة من هذه الرخص، حيث تتم زيارة المبنى ومتابعته لمدة ثلاث سنوات متتالية نظرا لعدم انتهاء كثير من المباني في نفس السنة، ومن خلال زيارة المبنى يتم توجيه الأسئلة الى صاحب البناء وليس للمقاول، حيث أن البيانات عن التكاليف الإجمالية للمبنى تتوفر لدى المالك وليس الشخص الذي يقوم في البناء، فصاحب المبنى يتعاقد مع البناء لتشييد المبنى، ثم يتعاقد مع شخص آخر لاجل القصاره وثالث للتمديدات وهكذا. ولذلك تؤخذ مدفوعات المالك لجميع هؤلاء الأشخاص بالإضافة للتكاليف الأخرى التي يتحملها المالك من شراء مواد أولية وأجور نقل وغيرها، ومجموع هذه التكاليف يمثل إنتاج منشأة (غير واضحة المعالم) عامله في قطاع الإنشاءات ومن خلال هذه البيانات يمكن تقدير نصيب العاملين الذين يعملون لدى البناؤون وغيرهم.

إلا أن هذا الأسلوب في التقدير لا يوفر اية بيانات عن أعداد العاملين في هذا القطاع والذي توفره مسح اخرى تتعلق بالقوة العاملة، كمسح العمالة والبطالة، وتعدادات السكان في السنوات التي بها إجراء مثل هذه التعدادات، وكافة الدراسات المتعلقة بالأسرة.

يبقى الإشارة أخيرا الى أحد النواقص والتي لا يمكن الحكم على حجمها بشكل دقيق، فكما أشير سابقا فإن الاعتماد الأساسي يتم على رخص

الأبنية الصادرة عن البلديات في المملكة، ولكن مهما كانت السيطرة من قبل هذه البلديات إلا أن هناك جزء من الأبنية التي يتم تنفيذها دون ترخيص وبالتالي فإن مثل هذه الأبنية في الحقيقة لا تؤخذ في الحساب ولكن تجدر الإشارة إلى القانون المتعلق بضم البلديات، وإلغاء ما يسمى بالمجالس القروية قلل من نسبة هذه الأبنية فالبلديات معنية بمراقبة ومتابعة كافة الأبنية التي تتم داخل حدودها حيث تمثل رخص الأبنية أحد موارد البلدية ولذلك تلجأ البلديات في العادة للمتابعة والمراقبة بهدف جمع الرسوم الضرائب.

## 6. الخدمات الاجتماعية والشخصية

يشتمل هذا القطاع على مجموعة متنوعة من الخدمات يصعب إيجاد تعريف محدد لها، إلا أنه يمكن القول أنها تشمل الخدمات المقدمة للأسر لقاء سعر يغطي كلفة الانتاج بما فيها الربح العادي وتشتمل على الخدمات التعليمية والصحية المقدمة من القطاع الخاص بالإضافة لخدمات العناية الشخصية كصالونات الحلاقة والتجميل والتنظيف (تنظيف الملابس والمسكن... الخ) ومما سبق يمكن القول ان بعض هذه الأنشطة تمثل في الغالب منشآت فردية لا يمكن فصل حساباتها عن حسابات المالك، في حين أن جزء منها خاصة فيما يتعلق بالخدمات التعليمية والصحية يمثل منشآت كبيرة قد تكون مساهمة عامة أو خاصة وتتميز غالباً باستغلال كامل من الناحية المالية عن مالكيها كما هو الحال في الجامعات والمدارس الخاصة، والمستشفيات الخاصة. ويتوفر إطار لهذه المنشآت سواء من تعدادات ومسوح الدائرة أو في السجلات الإدارية.

إلا أن الأمر الذي يحتاج إلى بحث هو ما يتعلق بباقي المنشآت العاملة في هذا القطاع، ففي الخدمات الصحية مثلاً نجد العيادات الطبية والأطباء

الخاصون وفي الخدمات التعليمية نجد المراكز الثقافية والتعليمية أما الخدمات الأخرى كصالونات الحلاقة وخدمات التنظيف ففي الغالب تكون منشآت غير منظمة.

في التعريف الدولي للقطاع غير المنظم يشار الى الخدمات التي لا تتمثل بالمنشآت الكبيرة لتعامل وفقا لانطباق التعريف عليها، فهذه الخدمات قد تكون رسمية بتطبيق المعايير الدولية كالاستقلال المالي عن المالك او عدد العاملين او معيار التسجيل وفي هذه الحالة فإنها تعامل كقطاع رسمي وإذا لم تنطبق عليها الشروط فإنها تعامل كقطاع غير رسمي. إلا أن هذه الخدمات وبغض النظر عن وضعها من ناحية الاستقلال المالي أو عدد العاملين يمكن القول أنها تخضع جميعها الى قوانين تلزم ممارستها بالحصول على ترخيص من جهة معينة.

وبالاستناد لما سبق يمكن القول ان التعامل مع هذه الخدمات في الإحصاءات يكون اسهل مما هو موجود في القطاعات الأخرى. فالمجتمع الذي يخضع للدراسة تتوافر بيانات عنه من عدة مصادر إدارية كقنابة الأطباء فيما يتعلق بالعيادات الطبية، ووزارة التربية والتعليم فيما يخص المراكز الثقافية وسجلات البلديات وأمانة عمان فيما يتعلق بالخدمات الأخرى الا أن المصدر الرئيسي لإطار هذه الخدمات هو التعداد العام للمنشآت الاقتصادية ويتم تحديث بياناته من خلال المصادر الإدارية المشار إليها سابقا، وبذلك فإنه يمكن توفير بيانات كاملة فيما يتعلق بهذه الخدمات من خلال المسوح السنوية وربع سنوية التي تجريها الدائرة ولكن شمولها أو عدم شمولها في القطاع الرسمي يتوقف على اعتماد تعريف وطني لهذا القطاع.

ولكن ما سبق لا يعني ان شمولها كاملا للعاملين في هذه الخدمات فهناك بعض الخدمات التي يصعب توفير بيانات عنها في الوقت الحاضر ويتم

العمل الآن من خلال المسوح المنفذه كدراسة نفقات ودخل الاسرة لتقدير النواقص، فمن جانب نجد أن هناك العديد من المدرسين الخصوصي الذين يمارسون العمل في بيوتهم وقد يكون هذا هو العمل الرئيسي، كما أن هناك سيدات يقدمن خدمات التجميل من خلال بيوتهن وفي الحقيقة مثل هذه الخدمات تعتبر في صلب القطاع غير المنظم وسيصار إلى تقدير قيمة هذه الخدمات اعتمادا على ما تم الحصول عليه من دراسة نفقات ودخل الأسرة 2002، أما أعداد العاملين، فبالإضافة إلى هذه الدراسة يمكن الاعتماد على مصادر أخرى كمسوح القوة العاملة وتعداد السكان خاصة ما يتعلق بتقدير أعداد العاملين كأحد المتغيرات الهامة.

## 7. خدمات المال والتأمين والعقارات وأصحاب الأعمال

تتنوع مثل هذه الخدمات بتنوع الأنشطة التي تنتمي إليها كما هو واضح من اسم القطاع فتتفاوت مشاكل تقسيم ومعالجة القطاع الرسمي وغير المنظم وفقا للنشاط

ففيما يتعلق بخدمات المال والتأمين، والتي تعنى بالبيانات الخاصة بالبنوك والوساطة المالية وشركات التأمين فيمكن القول ان هذه الخدمات بغالبيتها العظمى لا يمكن الا أن تكون قطاعا رسميا، الا أن الخلاف يدور حول بعضها كخدمات الصيرفه ووكلاء التأمين والوساطة المالية في سوق عمان المالي ويزداد الأمر تعقيدا في الاقتصاديات التي تعاني من تعدد أسعار صرف عملتها حيث يؤدي ذلك الى ظهور السوق السوداء للاتجار بالعملية، إلا أن استقرار وضع الدينار الأردني حدد هذه الخدمات بتلك الخدمات المرخصة فقط. وهي بالغالب تمتلك حسابات نظامية ذات استقلالية عن الحسابات الخاصة بمالكها، إلا أن شمولها أو عدم شمولها في القطاع غير

المنظم يتوقف على المعيار المعتمد، فإذا ما اعتمدنا على عدد العاملين فسندجد ان جزءا منها سيكون ضمن القطاع غير المنظم.

ولكن بجميع الأحوال فإن هذه الخدمات منظمة من حيث السجل التجاري والسجلات الإدارية الأخرى، حيث تتوفر بيانات كاملة سواء من المصادر الإحصائية كتعداد المنشآت أو المصادر الإدارية، وبذلك فإن الدراسات والمسوح الإحصائية السنوية وربع السنوية تشمل جميع هذه الخدمات، بغض النظر عن عدد العاملين فيما.

أما نشاط العقارات فهو في غالبه قطاع غير منظم ويمكن القول انه غير رسمي وهو يتمثل في اقله بقطاع وهمي يعبر عن قطاع التأجير سواء بين الأفراد او ما يسمى بقيمة الإيجارات المقدرة للمساكن التي يسكنها مالكوها، فهذا القطاع بالأصل لا يوجد به عاملون حقيقيون باستثناء بعض مكاتب التأجير وشركات التأجير إن وجدت ونظرا لاعتبار هذه الخدمات ضمن القطاعات الإنتاجية وفقا للتعريف والأدلة الدولية، فان هذا الإنتاج يتولد من قطاع غير رسمي بالغالب لا يتمتع بأي استقلال عن حسابات المالك، كما انه قطاع وهمي كما سبقت الإشارة، ولذلك فانه لا يوجد سجل تجاري أو سجلات إدارية تمنح نوعا من الترخيص لهذه الخدمات، ولذلك فان جميع المعايير الخاصة بالقطاع غير المنظم تنطبق عليه.

وبناء على ما سبق فانه عند تعريف القطاع غير المنظم في الأردن وفقا لأي من المعايير المشار إليها سابقا لا بد من شمول هذه الخدمات، ويتم معالجتها في الإحصاءات باعتماد أسلوب التقدير غير المباشر وفقا لبيانات الإنفاق وليس الإنتاج، فإن إنتاج هذا القطاع كما أشير سابقا يتمثل في قيمة الإيجارات للمباني المؤجرة من قبل الأسر لاسر أخرى أو لوحدة إنتاجية في قطاعات اقتصادية، بالإضافة لقيمة الإيجارات للمساكن التي يسكنها مالكوها.

فالبيانات الخاصة بالمساكن المملوكة والمساكن المؤجرة فعلا لأسر يتم الحصول عليها من بيانات دراسات نفقات ودخل الأسرة التي تجرى مرة كل خمس سنوات بحيث يتم تقديرها سنويا بالاعتماد على بيانات عدد السكان والأسر وبيانات الأرقام القياسية للإيجارات، اما قيمة إيجارات المباني المؤجرة لوحدات إنتاجية فيتم الحصول على بياناتها من خلال المسوح المختلفة التي تنفذ وبشكل سنوي وربع سنوي لكافة القطاعات المكونة للاقتصاد الأردني. وبذلك يمكن تقدير قيمة إنتاج هذا القطاع ومدى مساهمته في الاقتصاد الأردني، أما مساهمته في القوة العاملة فتكاد تكون معدومة حيث أن مثل هذه الخدمات لا تحتاج لايدي عاملة إلا إذا كانت ضمن القطاع الرسمي.

واخيرا يبقى ان نشير إلى خدمات أصحاب الأعمال، وهي تشمل على مجموعة من الخدمات التي تقدم في الغالب للمنتجين كخدمات المحاسبة والمحامون، والمهندسون... وغيرها. وهنا نشير الى وجوب معالجة المنشآت العاملة في هذه الخدمات وفقا للتعريف والمعايير التي يتم الاتفاق عليها للقطاع غير المنظم. فمن ناحية التسجيل نجد أن جميع هذه الخدمات لا بد للعاملين فيها من الحصول على تراخيص رسمية، وتراخيص لمزاولة المهنة، إلا أن المعايير الأخرى قد لا تنطبق على هذه الخدمات لاعتبارها ضمن القطاع الرسمي، سواء ما يتعلق بعدد العاملين أو بالاستقلال المالي عن أصحابها.

وإذا ما اعتمدنا عدد العاملين كمعيار للتمييز فإننا سنجد أن اغلب المنشآت العاملة في هذه الخدمات ستكون ضمن القطاع غير رسمي. وعلى أي حال وبغض النظر عن المعيار المستخدم فإن المسوح الميدانية في الإحصاءات تشمل جميع هذه الخدمات حيث يتوافر إطار شامل عنها ويتم تحديثه بالاعتماد على السجلات الإدارية، ولذلك فإنه يمكن الحصول على



بيانات كاملة عن أعداد العاملين في هذه الخدمات، وعن إنتاج ومساهمة هذه الخدمات في الاقتصاد الوطني.

### الرؤيا المستقبلية

في البداية لا بد من التأكيد على ضرورة الاتفاق على تعريف محدد وواضح للقطاع غير المنظم وبما يتسق مع التوصيات الدولية، ومن ثم يتم وضع الخطط المستقبلية لدراسة هذا القطاع الذي اصبح محط اهتمام الكثيرين من الدارسين والمخططين. وفي ضوء هذا الاهتمام المتزايد ولتلبية حاجات مستخدمي البيانات سوف تركز دائرة الإحصاءات العامة من خلال المسوح المستقبلية التي ستجريها على هذا القطاع سواء كانت مسوح أسرية أو اقتصادية .

ففي جانب المسوح الاقتصادية فان الدائرة تقوم حاليا بمراجعة المنهجيات والاستمارات الخاصة بالمسوح الاقتصادية السنوية والربعية ، حيث سيتم مراجعة أسلوب سحب العينة وجمع البيانات للمنشآت الاقتصادية صغيرة الحجم بهدف الوصول الى اعلى مستوى من الدقة والشمولية لهذه المنشآت، وسوف يتم المباشرة بهذه الخطوة بعد الانتهاء من تحديث إطار المنشآت الاقتصادية الذي تقوم به الدائرة حاليا والمصاحب لتحضيرات التعداد العام للسكان والمساكن الذي ستنفذه الدائرة في العام القادم.

أيضا تسعى دائرة الإحصاءات إلى تنفيذ مسح سنوي لنفقات ودخل الأسرة على عينة مصغرة من الأسر بالإضافة إلى المسح الذي تجريه كل خمس سنوات، حيث سيتم هذا المسح من الوقوف على التطورات التي ستطرا على هذا القطاع، كما سيتم تعظيم الفائدة من المسوح الأسرية السنوية وربيع السنوية التي تجريها الدائرة لدراسة القطاع غير المنظم.

المعهد العربي  
للتدريب والبحوث الاحصائية

ندوة  
"احصاءات القطاع غير المنظم"  
صنعاء - اليمن 4-5/7/2004

تجربة مملكة البحرين  
"القطاع غير المنظم في مجال تطبيق  
نظام الحسابات القومية"

اعداد: صلاح بو علي  
الجهاز المركزي للاحصاء - مملكة البحرين



## القطاع غير منتظم

هو قطاع واسع الانتشارً ويشمل عادة وحدات اقتصادية تتباين في أنشطتها ووظائفها وسلوكياتها وعلى الرغم من كون الأسر المعيشية البحرينية والوافدة هي وحدات استهلاكية لكنها تستطيع في الواقع أن تمارس أي نوع من الأنشطة الاقتصادية من خلال إقامة وتشغيل وحدات غير منظمة أو غير مسجلة ويكون عددها اقل من خمس أفراد وذلك لتحقيق صفقات إنتاج محلية وهي كما يلي :

- الزراعة.
- الأسماك.
- الصناعة.
- الإنشاءات.
- تجارة الجملة والتجزئة.
- العقارات والمشاريع التجارية.
- أنشطة خدمية أخرى.
- الأسر الخاصة التي تعين أفراد الأداء الأعمال المنزلية.

أما بالنسبة لمصدر البيانات لهذه المنشآت فيتم جمعها عن طريق المسوحات التي تقوم بها إدارة الإحصاء بالتنسيق والتعاون مع قسم الحسابات القومية في وزارة المالية و الاقتصاد الوطني مستخدمة استمارات مبسطة عن طريق

الزيارة الميدانية المباشرة لأصحاب هذه المنشأة . كما هناك دراسات تقوم بها جهات عديدة في المملكة .

### نبذة مختصرة عن منهجيات إعداد هذه الأنشطة لحساب الإنتاج وحساب

#### توليد الدخل:-

- **نشاط الزراعية :** تم الاعتماد في تقدير الإنتاج الزراعي على المسح السنوي للإنتاج الزراعي التي تقوم به وزارة شئون البلديات وزراعة لأهم المحاصيل الزراعية . وعلى المسح الدوري لأسعار المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية الذي تجريه إدارة الإحصاء. وتدخّل المزارع غير نظامية بمعنى التي عدد العمال اقل من خمس و لا تمتلك حسابات ختامية ضمن القطاع غير المنظم.
- **الأسماك:** تم الاعتماد على المسح الدوري لحساب الإنتاج للصيادين التقليديين الذي تقوم به إدارة الثروة السمكية وقد اعتبر الصيادين التقليديين ضمن قطاع غير المنظم لعدم امتلاكهم حسابات خاصة بهم.
- **الصناعة التحويلية:** تم الاعتماد على نتائج المسوحات الاقتصادية التي تقوم به إدارة الإحصاء وبعض المؤشرات الأخرى في تقدير هذا النشاط. وقد أعتبر كل من الخياطين والنجارة وورش الحدادة والمهن اليدوية الأخرى والمنشآت التي عمالتها اقل

من خمس عمال ولا تمتلك حسابات ختامية ضمن القطاع غير المنظم.

● **الإشاعات:** وهو نشاط إنشاء المباني السكنية. وقد أعتد على المسوحات الاقتصادية التي تقوم بها إدارة الإحصاء في تقدير هذا النشاط وقد اعتبرت المنشآت التي عمالتها اقل من خمس عامل ولا تمتلك حسابات ختامية ضمن قطاع غير منظم.

● **تجارة الجملة والتجزئة وصيانة وإصلاح المركبات:** وقد تم الاعتماد على المسوحات الاقتصادية في تقدير هذا النشاط. وقد اعتبرت المنشآت التي عدد عمالتها اقل من خمس عامل في نشاط تجارة الجملة و اقل من ثلاث عمال في صيانة وإصلاح المركبات وجميع منشآت إصلاح السلع الشخصية والمنزلية ولا تمتلك حسابات ختامية ضمن قطاع غير منظم.

● **العقارات والمشاريع التجارية :** يتم الاعتماد على بيانات العمالة ومتوسط الأجور وعدد المساكن حسب النوع ومتوسط الإيجار ومؤشرات أخرى لحساب تفاصيل هذا النشاط وقد اعتبرت المنشآت التي عمالتها اقل من خمس عامل ولا تمتلك حسابات ختامية ضمن القطاع غير منظم.

- الأنشطة الخدمية والمجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى: تم الاعتماد على بيانات العمالة ومؤشرات أخرى لتقدير حسابات هذا النشاط.
- الأسر الخاصة التي تعين أفراد الأداء الأعمال المنزلية : تم الاعتماد على السجل السكاني التابع للجهاز المركزي للمعلومات في تحديد عدد الخدم وطباخي وسواقي المنازل ومتوسط الراتب السنوي في تقدير قيمة الإنتاج.

وفي الختام :

ما أنجزته الدولة حاليا حاولت تجميع القطاع غير المنظم تحت مظلة التأمين و ذلك لحماية الأسر المعيشية .

المعهد العربي  
للتدريب والبحوث الاحصائية

ندوة  
"احصاءات القطاع غير المنظم"  
صنعاء - اليمن 4-5/7/2004

تجربة الجمهورية التونسية  
"إحصاءات القطاع غير المنظم"

اعداد: الطاهر الصديق  
المعهد الوطني للاحصاء - الجمهورية التونسية





## المحتويات

- 1- مقَدِّمة
- 2- المراحل
- 3- منهجِيَّة البحث
- 4- أهداف البحث
- 5- مجال البحث
- 6- قاعدة البحث و سحب العِينة
- 7- التَّعميم
- 8- التَّقويم
- 9- الإِستمارَة
- 10- إِنْجاز و تسيير البحث

# التجربة التونسية

## في ميدان إحصاءات القطاع غير المنظم

### 1- مقدمة:

ترتكز المخططات الإقتصادية والإجتماعية بالجمهورية التونسية منذ الستينات على جملة من البحوث الإحصائية من بينها المسوحات المتعلقة بالأنشطة الإقتصادية و كانت هذه المسوحات منحصرة في أول الأمر على بعض الأنشطة الصناعية والقطاعات المنظمة، و مع بداية الثمانينات توسعت لتغطي كامل الأنشطة الإقتصادية و يدخل هذا التطور في نطاق الخطوط الكبرى التي رسمها المعهد الوطني للإحصاء لإنجاز أعمال إحصائية هادفة قصد النهوض بالمعلومات الإقتصادية والإجتماعية و ذلك بإرساء قواعد أساسية هامة و متطورة تستعمل كذلك في مجال التنسيق الإحصائي.

### 2- المراحل:

أنجز المعهد الوطني للإحصاء سنة 1982 أول بحث حول أنشطة القطاع الغير المنظم، وقع سحب عينة من قاعدة تعداد المؤسسات لسنة 1981، كانت حصيلته حوالي 100000 مؤسسة و قد حدد حجم العينة بـ 6000 مؤسسة تشغل اقل من عشرة مشغل وقد وجد المعهد الوطني للإحصاء صعوبة في تحيين الجاذبة المتوفرة من تعداد المؤسسات لسنة 1981 نظرا للحركية التي تشهدها المؤسسات الصغرى (بعث و إغلاق)

زيادة على كون تعداد المؤسسات عملية ثقيلة ومكلفة. ففكر المعهد في تعويض قاعدة البحوث الاقتصادية و ذلك بإرساء سجل وطني للمؤسسات لسنة 1981 على أساس جذاذة الإدارة العامة للاداءات وجذاذة الصندوق الوطني للتضامن الإجتماعي تكفل المعهد بالمتابعة و إعداد المشروع ووضعته على ذمة المستعملين سنة 1997. و من خلال البحث السنوي للشغل لسنة 1997 ومن السجل الوطني للمؤسسات لسنة 1997 تمكنا من معرفة نسبة المشتغلين بالقطاع الغير المنظم وتوصلنا إلى معرفة نسبة المشتغلين بالمؤسسات الصغرى، مما سمح ببسط وتعميم المعلومات المتوفرة بالبحوث المنجزة على مجموع المؤسسات.

وبتوفير كل هذه المعطيات، خصوصا السجل الوطني للمؤسسات، أمكن للمعهد الوطني للإحصاء إنجاز بحث ثان للقطاع الغير المنظم سنة 1997 وشمل عينة من 6281 مؤسسة تشغل أقل من ستة أجراء وهي تكملة لعينة من المؤسسات التي تشغل ستة أجراء فما فوق، وهو موضوع بحث خصوصي سنوي له استمارة مكيفة لمؤسسات القطاع المنظم والتي ينبغي أن تمسك بحسابات.

### **3- منهجية البحث:**

صنّف المكتب العالمي للشغل، القطاع الغير المنظم الذي يضم المؤسسات العائلية والتي لا تشغل أجراء بصفة غير قارة (مستقل أو حر) وكذلك المؤسسات الصغرى التي تشغل أجراء بصفة قارة يكون تصنيفها قياسا بالمشتغلين بها.

و تمثيياً مع هذا التعريف العالمي حدّد القطاع الغير المنظم بالجمهورية التونسية حسب المقاييس التالية: (الصيغة القانونية للمؤسسة - حجم المؤسسة حسب أجراءاتها - مسك حسابات) بطريقة يتم فيها تغطية المؤسسات التي لها المواصفات التالية:

- الصيغة القانونية: مؤسسة فردية

- تشغل أقل من ستة أجراء

- لا تمسك بحسابات

وكل المؤسسات التي لها هذه المواصفات تنتمي إلى القطاع الغير المنظم و صنفت من قبل الحسابات القومية ضمن القطاع العائلي كمؤسسات فردية إنتاجها مخصص للسوق.

#### 4- أهداف البحث:

- الهدف الأول للبحث حول القطاع الغير المنظم يخص الحسابات القومية وذلك بتوفير المعطيات اللازمة للمحاسبين القوميين المكلفين باحتساب الناتج الداخلي الخام والنتائج المحاسبية للمؤسسات الصغرى التي تنتمي إلى القطاع الغير المنظم ومن هذا المنطلق فإن الاستثمار تسعى لتبيين بصفة مبسطة و مطابقة لأهم العناصر المحاسبية الضرورية للسنة المالية.

- الهدف الثاني للبحث هو جمع معلومات مفصلة تخص اليد العاملة و خاصيتها: مستوى التكوين، ظروف العمل، مستوى الدخل المرتبط بالشغل للعملة ولأصحاب المؤسسات.

- الهدف الثالث هو معرفة المؤسسات الصغرى و صغار الباعثين المنتمين للقطاع الغير المنظم من خلال عدد من المعايير مبنية بالبحث. مثال: العمر، الجنس، المستوى التعليمي، أو احتساب من الإجابات المتوفرة (الإنتاج، القيمة المضافة، مستوى الاستثمار). إنَّ نوعيّة هذه الإجابات تمكّن من تحليل كميّة إدماج أفضل للقطاع الغير المنظم في منظومة الاقتصاد الوطني و فهم أحسن لسلوك المؤسسات الصغرى و إعانتها للدخول في سياسة التفتح التنموية، وكذلك معرفة عناصر القوة وعناصر الضعف لهذا القطاع الهام في نسيج الاقتصاد التونسي عشية بعث السوق الأوروبي المتوسطي الكبير.

### 5- مجال البحث:

إنَّ البحث الوطني حول الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات الصغرى لسنة 1997 غطّى كلّ النشاطات المعنوية المبيّنة بالسجل الوطني للمؤسسات (وضع 31 ديسمبر 1997).

سواء كانت هذه النشاطات في وسط حضري أو ريفي باستثناء الفلاحة، الإدارة، الهيئات الخارجية و الجمعيات. وهو تكملة لبحث سنوي يشمل القطاع المنظم الذي تشغل مؤسساته ستة أجراء فما فوق و يمكّن بحسابات كما ذكر سابقا.

علما أنّ البحث حول المؤسسات التي تشغل أقل من ستة أجراء مهياً كبحث يخصّ القطاع الغير المنظم (حسب التعريف الدولي الجديد) غير أنّ الطريقة التي تسحب بها العينة يمكن أن تشمل مؤسسات لها حسابات وقع إدماجها فيما بعد ضمن القطاع المنظم (مع بعض الإستثناءات).

والجدير بالملاحظة فإنّ البحث لا يشمل إلاّ النشاطات المحصورة في المؤسسات المسجّلة بالسجّل الوطني للمؤسسات فمثلا النشاط بمقرّ السكنى والنشاط المتجولّ الغير مرخص فيه لا يشملها هذا البحث.

#### عينة البحث للوحدات الصغرى لسنة 1997

العدد	
375890	العدد الجملي للمؤسسات المسجّلة بالسجّل الوطني للمؤسسات إلى غاية 31 ديسمبر 1997 عدد الوحدات بمجال البحث (أقل من ستة أجراء)
362701	العينة الأولى للوحدات
10700	عدد الوحدات التابعة للعينة و التي أجابت منها : - لا تمسك بحسابات
6281	- تمسك بحسابات
5591	
690	

## 6- قاعدة البحث و سحب العيّنة:

إنّ قاعدة البحث الوطني حول الأنشطة الاقتصادية للقطاع الغير المنظمّ و مسوحات الأنشطة الإقتصادية بصفة عامّة هو السجّل الوطني للمؤسّسات.

يضمّ سجلّ المعهد الوطني للإحصاء في 31 ديسمبر 1997، 375890 مؤسّسة يمكن تصنيفها حسب فروع النشاط - مقرّ الولاية - حجم المؤسّسة حسب الأجراء - الصبغة القانونيّة - الخضوع لضريبة القيمة المضافة أم لا - و يمكن السجّل الوطني علاوة على هذا كلّ من تحليل تاريخ التأسيس - طريقة دفع الضريبة (اتفاق / حقيقي) والتغيّرات التي تطرأ على الأجراء.

فمجال البحث غطّى مجموع 362701 وحدة استعملت كقاعدة سبر لسحب نسبة متغيرة من الوحدات الاقتصادية حسب فروع النشاط صبغتها القانونيّة - حجمها - وموقعها الجغرافي. ممّا مكنّ من ضمان تمثيل جيّد لفروع النشاط وعند الإقتضاء حتّى على مستوى الجهات لاحتياجات الحسابات القومية و تطبيق معايير التعريف الدولي الجيّد للقطاع الغير المنظمّ.

حدّد حجم العيّنة بـ 10700 مؤسّسة حسب الإمكانات التي وضعت على ذمّة البحث بنسبة سبر تساوي 3%.

أمّا نسبة السبر فوقع تمييزها حسب الطبقات طبقية حدّدت حسب فروع النشاط مبنوية على منوال أقسام التّصنيف التّونسي للأنشطة



(ت ت أ) أي أربعة أرقام تولّد عنها 459 فرع نشاط إحتواها مجال البحث و أربعة أصناف من الأحجام ( مستقلّ - 0 أجبر - 1-2 إجراء - 3-5 إجراء )

#### 7- التعميم:

كلّ وحدة إحصائية (مؤسسة) مجيبة خصّص لها في آخر البحث ضارب تعميم مساوي لعكس نسبة سيرها.

أمّا نسبة السبر الحقيقية فيمكن أن تكون مغايرة بشكل محسوس للنسبة المحددة في البداية عند تصميم السبر.

هذه التغيرات تأتي من جراء عدم إجابة المؤسسات المغلقة.

وفي نهاية البحث فإنّ مجموع المؤسسات التابعة للعينة انقسمت إلى مجموعتين:

- الإجابات : يعني المؤسسات التي لها إستمارة تامّة.
- عدم الإجابات : تظمّ كل الحالات الأخرى.

واعتبارا لهذه الإيضاحات فعلى 362701 مؤسسة بالسجل الوطني للمؤسسات لسنة 1997: 10700 مؤسسة وقع الإتصال بها أجابت 6281 مؤسسة منها 690 مؤسسة من العينة ما يقارب (18000 معممة) تمسك حسابات لم يقع إعتبارها ضمن قطاع المؤسسات الصغرى إستنادا إلى التعريف الدولي الذي يعتبر أنّ المؤسسات الفردية التي لا تمسك بحسابات كاملة تنتمي وحدها إلى القطاع الغير منظم واعتبارا لذلك فإنّ مجال

المؤسسات الصغرى التي لا تمسك بحسابات عمم على 248334 وحدة تنتمي كلها إلى السجل الوطني للمؤسسات استعملت هاته النتائج المتوفرة من قبل الحسابات القومية لتمديد القطاع الغير المنظم الذي لا يشملته البحث.

إنّ مقارنة شموليّة المصادر (تعداد السكّان لسنة 1994 - تعداد الشغل لسنة 1997) والسجل الوطني للمؤسسات مع بعض الإحصائيات عن القطاع العمومي والإدارة تبرز بقيّة تمثّل القطاع الغير المنظم والغير مدرج ضمن المؤسسات.

(الشغل بمقر السكنى - الشغل المتجول الغير مرخص فيه) و أيضا قسط من اليد العاملة في القطاع المنظم غير مسجّلة.

#### 8- التّقويم:

لقد وقعت بعض التقويمات لنتائج البحث كما يجب و كما وقع أيضا سنة 1982، فالبحت يخصّ المؤسسات التي لا تمسك بمحاسبة أو تمسك بمحاسبة بدائيّة و الهدف من البحث هو الوصول إلى بناء عناصر حسابات الإنتاج و نتيجة السنّة ( الإنتاج، الإستهلاك الوسيط، القيمة المضافة، مجموع الأجور، الإستهلال الخام،...) و هذا يعني بيان المعطيات الأساسيّة واللّازمة بالإستمارة ولو أنّ هاته التصوّرات لا معنى لها عمليّا في طريقة التّسبير بالنسبة للمؤسسة نتج عنه بعض التناقضات في إجابات الأشخاص المستجوبين، الأمر الذي حتم الإلتجاء الى التقويم بصفة منطقيّة و منهجيّة.

إنّ بسط معلومات الحسابات يساعد على معرفة عدم الترابط، فعندما يظهر أنّ الإستغلال الخام (أو دخل صاحب المؤسسة الفرديّة) سلبي، أو أقل من أجر عامل غير مختص من عملة المؤسسة. من غير أن يوجد بالإستثمار ما يدل بأنّ المؤسسة على وشك الإفلاس، في هذه الحالة و من خلال الإجابات على الإستثمار يجب إيجاد عناصر تسمح بتقويم منطقي لبعض المعطيات الشاذة.

فمثلا عندما تكون النتيجة السنويّة للمؤسسة (أو الدخل السنوي لصاحب المؤسسة)

أقل من الأجر الأدنى المضمون مع أنّ المؤسسة تشتغل كامل السنّة بدون إنقطاع.

يقع تطبيق معدّل نسبة القيمة المضافة للمؤسسات الأخرى التابعة لنفس فرع نشاطها على قيمة إنتاجها حتّى يقع تقويم معطيات المؤسسة المعنيّة مع الإستناد دائما على تصريح صاحب المؤسسة بقيمة إنتاجه و نعتبر أنّ الإجابة تميل إلى تضخيم مشتريات التموينات المستهلكة و أعباء الإستغلال ولذا يجب أن يتمّ تخفيض النتائج وبالتالي تصحيح هذه المبالغة باستعمال معدّل نسبة القيمة المضافة لفرع النشاط.

## **9- الإستثمار:**

تحتوي الإستثمار على سبعة أقسام :

- القسم الأوّل: بيانات تعريفية تخصّ المؤسسة، صيغتها القانونيّة ومكان تمركزها.

- القسم الثاني: بيانات عامة توضّح النشاط الرئيسي، الأنشطة الثانوية، وطريقة مسك الحسابات.
- القسم الثالث: الشغل ومرتب كل شخص يعمل بالمؤسسة والخاصية الديمغرافية (الجنس، العمر) المستوى العلمي والمهني، الحالة والكفاءة في الشغل، الأجور النقدية والعينية، مدة النشاط، الشغل العرضي والموسمي، و أيضا المناولة العامة والنشاط في مقر السكنى.
- القسم الرابع: الإنتاج والمشتريات مع التمييز بين النشاط الصناعي والحرفي،
- النشاط التجاري ونشاط الخدمات، نوع المواد والخدمات المنتجة، كمية المبيعات والقيمة والمدة، كذلك بالنسبة لمشتريات التموين والتجارة وأخيرا بيان نوعي للتواتر الشهري لنشاط المؤسسة.
- القسم الخامس: (الأعباء) تعدد أنواع الأعباء الثابتة والمتغيرة، وكذلك الضرائب.
- القسم السادس: التجهيزات والإستثمار للإثني عشر شهرا الأخيرة ومصدر تمويلها.
- القسم الأخير: نوعي يتضمّن طرح سوالات ذي طابع ظرفي مع السعي إلى معرفة هل أنّ المؤسسة تصدر للخارج أو تنشط لحساب الإدارة.

#### 10- إنجاز و تسبير البحث:

لإنجاز و تسبير البحث تمّ تكوين فريقين، الأول كلف بالإنصال بالمؤسسات على عين المكان و جمع البيانات أمّا الفريق الثاني فمهامه

تأمين السير المرضي للعمليات على الميدان و مراقبة النوعية الجيدة  
للمعطيات المجمعة.



المعهد العربي  
للتدريب والبحوث الاحصائية

ندوة  
"احصاءات القطاع غير المنظم"  
صنعاء - اليمن 4-5/7/2004

تجربة الجمهورية العربية السورية  
" إحصاءات القطاع غير المنظم "

اعداد: رنا الحصري  
المكتب المركزي للإحصاء - الجمهورية العربية السورية





## 1- التمييز بين القطاع المنظم و غير المنظم:

- فالنشاط غير المنظم يتميز بالتالي :
- غير مسجل قانوناً.
- لا يعد سجلات و حسابات ختامية.
- لا توجد شخصية اعتبارية للوحدة الإنتاجية.
- لا تمييز ما بين دخل المالك و دخل الوحدة الإنتاجية.
- قد لا تتوفر له إقامة مكانية محددة.
- غالباً ما تسود فيه تقنية الإنتاج التقليدي ( اليدوي ).
- لا ينحصر في نشاط محدد بل هو موجود في جميع الأنشطة تقريباً.

## 2- هل ينطبق عليه كلمة قطاع ؟

- هناك تجانس من ناحية تدني مستوى التنظيم.
- غير متجانس من حيث الأنشطة الممارسة و مستوى التقنية.
- غير متجانس من حيث مستوى الربحية و التمويل.

### نستنتج:

أنه لا يمكن وصفه قطاع بل هو عبارة عن خصائص تنظيمية ضعيفة لأنشطة متعددة غالباً تدرج في القطاع الخاص.

3- ففي سوريا مثلاً و التي هي أحد الدول النامية إذا ما قورنت الوحدات الإنتاجية التي تمارس هذه الفعاليات الاقتصادية في جميع الأنشطة الإنتاجية من حيث حالتها التنظيمية ستكون غير منظمة. و بهذه الحالة سيكون ما يسمى بالقطاع غير المنظم أكبر بكثير من حيث العمالة و ربما من حيث الإنتاج من القطاع المنظم و الأخير هو

حالة معاكسة تنظيمياً لحالة أو خصائص الوحدات غير المنظمة و  
يغطي عدد أقل من الوحدات الإنتاجية

4 - أكثر الوحدات الإنتاجية في النشاطين الزراعي و صيد الأسماك هي  
مثلاً وحدات غير منظمة و كذلك في التجارية و ما تشمل من تجار  
حقيقية و الذين يزاولون عملهم في المنازل و كذلك الأنشطة الصناعية  
الصغيرة و الحرفية و الخدمية و بعض أنشطة النقل و البناء و  
التشييد و بعض الأنشطة الاستخراجية ( عدا النفط ).

5 - هناك خياران رئيسيان لكيفية تصنيف هذه الأنشطة غير المنظمة  
مؤسسياً فهي إما أن تصنف ضمن القطاعات غير المالية و المالية و  
الحكومية و لربما ضمن قطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح أو  
ضمن قطاع الأسر المعيشية و في هذه الحالة سيكون قطاع الأسر  
المعيشية أكبر مما يسمى بالقطاع غير المنظم و لكنه سيكون أصغر  
في حالة شمول كافة الأنشطة غير المنظمة بالأنشطة المشابهة لها في  
القطاعات المؤسسية المنظمة كالقطاع غير المالي ( و هو الغالب )  
أو في القطاعات الأخرى الثلاثة المنظمة.

6 - تأسيساً على ذلك حينما يجري الحديث عن قياس هذه الأنشطة  
إحصائياً أي عن جمع البيانات الإحصائية عنها يجب أن يكون المرء  
واضحاً حول المفهوم و الشمول و حالة التصنيف.

7 - غالباً ما تشمل معظم الوحدات غير المنظمة و لا سيما تلك الوحدات  
التي لديها رخص للعمل و لها مواقع جغرافية محددة و ضمن  
القطاعات المنظمة , أما الوحدات التي لا سجل لها و لا وجود قانوني  
لها بل لا وجود مكاني محدد لها فهي التي يصعب شمولها

بالإحصاءات التقليدية الدولية للأنشطة المنظمة و هذه الأخيرة كثيراً ما تشمل ضمن قطاع الأسر المعيشية.

8 - لكن سبب غياب البيانات الدولية عن مثل هذه الوحدات الأخيرة هو بحوث ميزانية الأسرة المعيشية لا تجرى سنوياً و ربما أيضاً لأنها لا تشمل مثل هذه الوحدات الإنتاجية فالبحوث الأسرية هي بحوث مكلفة مالياً و لا تنفذ سنوياً و لربما كل خمس أو عشرة سنوات و كثيراً ما تركز على إنفاق و دخل الأسر و ليس على الإنتاجية الخاصة بهم و لهذا نجد كثيراً من الباحثين يشيرون إلى نقص البيانات عن هذه الأنشطة غير المنظمة و ربما يغالي البعض في حجم هذه الأنشطة و يعزى لها كافة أنشطة القطاع الخاص ( غير المنظم ).

و لكننا الآن في سوريا و في هذا التوقيت بالذات أنجزنا بحث دخل و نفقات المعيشة للأسرة و يشمل على بيانات تؤخذ من الأسر حول الأعمال غير المنظمة التي تمارسها الأسرة كمسح الأحذية و أعمال النسيج اليدوي و الحياكة و تربية الحيوان و منتجاته.....

9 - الإحصاءات الجارية في سورية تشمل مثلاً أيضاً الأنشطة الزراعية و هذه في معظمها مكونة من وحدات غير منظمة كما تشمل الصناعات الصغيرة في القطاع الخاص و التي يعمل فيها أقل من عشرة أشخاص و هي في غالبيتها غير منظمة.

10 - و بذلك نجد أن القسم الأعظم من الأنشطة غير المنظمة تتوفر عنها بيانات ضمن أنشطة القطاعات المنظمة.

11 - و لكن بسبب عدم شمول مسوحات الأسر المعيشية لأنشطة الوحدات الإنتاجية غير المنظمة و التي لم تشمل في القطاعات المنظمة توجد فجوة في البيانات الإحصائية لكن حجمها الاقتصادي من حيث

الإنتاج و العمالة و القيمة المضافة و رأس المال هو ليس بذلك الحجم الضخم كما يتصور بعض الباحثين.

#### ملخص ما ذكر:

إن التجربة السورية لا تزال في بداياتها بالنسبة لهذا القطاع رغم أهميته و أرى أن تُحسن الأبحاث الأساسية و المسوح عن هذا القطاع بحيث يكون شامل كل القطاعات بشكل مباشر قدر الإمكان أو غير مباشر حسب سعة و قدرة الأنظمة الإحصائية.

المعهد العربي  
للتدريب والبحوث الاحصائية

ندوة  
"احصاءات القطاع غير المنظم"  
صنعاء - اليمن 4-5/7/2004

تجربة جمهورية السودان  
" ندوة عن إحصاءات القطاع غير منظم "

اعداد: ماجدة خلف الله  
الجهاز المركزي للاحصاء - جمهورية السودان



## مقدمة

تهدف السياسات الاقتصادية السليمة لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي بغض النظر عن توفر الموارد وذلك بفضل الفهم الواعي لحقائق الأشياء والتعامل معها لتحقيق النتائج المرجوة .

إن بعض الدول استطاعت أن تعبر من واقع الضعف إلى مستوى رفيع من الرفاهية والعدالة الاجتماعية بسبب إنتهاجها للسياسات الحكيمة المتمثلة في تشجيع الحركة الاقتصادية والتجارية وإزالة العوائق وفتح الفرص أمام قطاعات المجتمع كافة لتبرز كفاءتها وقدراتها لتحقيق المساواة بين كافة فئات المجتمع - عليه يجب عدم الفصل بين السياسات الاقتصادية الكلية الداعية الي إحداث زيادة في موارد الاقتصاد وبرامج مكافحة الفقر .

### أهمية إحصاءات القطاع الغير منظم :-

من المفهوم إن تغطية القطاع الغير منظم لأية نشاط اقتصادي بمسح إحصائي

يعتبر تحديا صعبا وهو يلقي اهتماما متزايدا من الأجهزة الإحصائية من مختلف الدول .

وقد حظي المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل - جنيف 1993م خطوة كبيرة نحو تنمية الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالقطاع الغير رسمي وذلك باعتماده القرار المتعلق بإحصاءات العمل في القطاع الغير منظم

أورد تقرير النمو والاستخدام والعدالة الصادر من مكتب العمل الدولي 1976م أن الإحصاءات الأساسية لوضع السودان الحضري شحيحة للغاية وهذا ينطبق بصورة خاصة علي القطاع الغير منظم ورغم هذا فقد استطاعت بعثة العمل الدولي اخذ صورة من مصادر مختلفة لقطاع غير منظم دينا مكي في ذلك الوقت (1976م) ما بين 50000 - 60000 وظيفة من منطقة الخرطوم الحضري وهو رقم يعادل نصف استخدام القطاع الحديث من المدينة .

وحسب رأي التقرير يبدو أن الوظائف في تزايد مستمر لاسباب سنذكرها لاحقا كما يفيد التقرير أن هذا القطاع ارتجالي إذ يفتقر إلى السمات الحضارية ورغم ذلك اتخذت بعثة مكتب العمل موقف إيجابي تجاه هذا القطاع إذ يمكن استخدامه في دفع التنمية الاقتصادية في السودان .

وطلب التقرير من سلطات البلدية أن تفترض نشاطات التجار الذين لا يحملون رخصا كتجار شرعيين كما أوصى بتطبيق فكرة تجميع نشاطات القطاع الغير منظم في الأسواق المركزية . ونسبة لظروف السودان في السنوات الفائتة وما عاناه من ويلات الحروب الأهلية لم نتمكن من حصر القطاع الغير منظم إلا عدد محدود جدا 0 عن طريق عينات صغيرة ) وكذلك عدم توفر المعلومة الصحيحة المتكاملة لهذا القطاع أدى إلى عدم الاهتمام الرسمي لهذه الإحصاءات .

### خصائص القطاع

- 1/ سهولة الحصول علي دخل مجزي
- 2/ إكتساب خبراته بعيدا عن التعليم المنظم
- 3/ تدني مستوي التعليم والمهارات



4/ عدم خضوعه بضوابط إجرائية معقدة

5/ مساهمته في تخفيف حدة الفقر الحضري ودمج الفقراء في النشاط الاقتصادي .

6/ يوفر فرصا للعمل والكسب للمجموعات المحرومة والمهمشة فضلا عن إنتاج السلع التي تحتاجها هذه الفئات .....

ونجد هذا القطاع يشكل المصدر الرئيسي للعامله النازحة في الخرطوم عاصمة البلاد حيث انه لا توجد دخول منتظمة . كما نجد أن هنالك علاقة حوارية بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدات التشغيل وتنتج البطالة من عدم توازن المعدلين . ولقد ظهرت البطالة بمختلف أنواعها وأشكالها وازدادت في الثمانينات خاصة .

كذلك من النتائج السالبة للكوارث الطبيعية والحروب تدفقت أعداد كبيرة من السكان من الريف إلى الحضر أدى ذلك إلى ازدياد معدل النمو السكاني عن معدل النمو الاقتصادي مما أدى إلى تغيير التركيبة الاجتماعية وتغيير ملامح المدينة .

مما خلق نوع من عدم وجود نظم ولوائح تنظيم حركة البيع والشراء وتوزيع الخدمات .

كل هذا أدى إلى توسع هذا القطاع والذي يعتبر الباعة في الأسواق الدوارة جزء عمالته ونجد في هذا القطاع العمل للحساب الخاص والذي ينخرط فيه النازحون والمهاجرون الجدد وفيها يعتمد صاحب العمل عي مدخلات إنتاج يوفرها له أناس آخرون والعمل باجر وهي العمالة المؤقتة وهم العاملون في مجال البناء والتشييد وهي لا تتصف بالاستمرارية .

كما نلاحظ ازدياد مساهمة المرأة وعمالة الأطفال واستمرار كبار السن بعد تجاوزهم السن المعاشية .

ومع استمرار تدفق النازحين نتج تمدد مستمر من أطراف العاصمة ووجود السكن العشوائي وتحول النازحين من فقراء ريف اللي فقراء حضر ، لذلك نجدهم يحتمون بالقطاع الغير منظم .

وبما أن اقتصاد السودان أصابه التدهور في السنوات الفائتة فأن الفصل الثاني ( الخدمات والتنمية ) لا اثر لها في الموازنة لذلك أصبحت المجالس تركز علي تمويل الفصل الثاني من الأسواق الدوارة من ضرائب وخلافه لذلك اصبح باعة هذه الأسواق قوة عمل كبيرة للغاية إذ أصبحت المورد الأساسي للمجالس المحلية .

من جهة أخرى وبالنظر إلى الظروف الموضوعية الخاصة بالأسلوب الذي تمارس فيه أنشطة النقل البري في العاصمة حيث يمارس هذا النشاط بشكل عام من قبل القطاع الغير منظم والذي يعني المركبات العاملة في هذا النشاط والتي لا تعود ملكيتها لمنشآت ذات عنوان ثابت سواء كانت هذه المركبات تعمل في نقل الركاب أو البضائع

### **ويهدف مسح النقل بصفة عامة إلى توفير البيانات التالية:**

1. عدد وسائط النقل العاملة في نشاط النقل
  2. عدد العاملين بتصنيفاتهم المختلفة .
  3. قيمة الإنتاج .
  4. الاستهلاك الوسيط ( مستلزمات الإنتاج )
  5. القيمة المضافة ومكوناتها المختلفة .
  6. حركة الموجودات الثابتة في أنشطة النقل
- وأهمية هذه الدراسة المساهمة في توفير البيانات الأساسية اللازمة لاعداد الحسابات القومية وتوفير البيانات لأغراض البحث والتحليل

الاقتصادي ، وتوفير البيانات اللازمة لمتخذي القرارات والمخططين المهتمين بهذا القطاع .

ولأهمية هذا الموضوع أثره السالب علي الحياة الاجتماعية فأنا نسعي جاهدين القيام ببعض الدراسات الميدانية للمساعدة من تطوير هذه الظاهرة خاصة وأنه بعد إقرار السلام ودخول البترول والصناعات المتعلقة به فإن فرصا كبيرة للعمالة ستكون متوفرة وانه يجب تحويل هذا الكم الهائل من العمالة الغير مرشدة وتأهيلهم للدخول في القطاع المنظم للعمالة .

## توصيات

بما أن السودان سيجري تعداده الخامس خلال السنة القادمة فإنه يمكن

1. الاستفادة من عملية حزم وترقيم مناطق العد لمعرفة مواقع السكن العشوائي حيث أن معظم العاملين في القطاع الهامش يسكنون هذه المناطق
2. الاستفادة من خرائط الحضر لتحديد وإختيار العينات المراد جمع بيانات خاصة ضمن القطاع الغير منظم وذلك لتركيزهم بالمدن .
3. إن تصميم استمارة متكاملة لهذه الدراسة ليس فقط لمعرفة المعلومات الديمقرافية بل يجب أن تتضمن الاستمارة بعض الأسئلة التي تجيب علي الكثير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
4. إن يتم إجراء مسح في كل السودان وفي وقت واحد حتى يتسنى لنا جمع بيانات متكاملة تؤدي إلى حل جزري لهذه المشكلة ...



المعهد العربي  
للتدريب والبحوث الاحصائية

ندوة  
"احصاءات القطاع غير المنظم"  
صنعاء - اليمن 4-5/7/2004

تجربة الجماهيرية العربية الليبية  
الشعبية الاشتراكية العظمى  
"القطاع الاقتصادي غير المنظم"

إعداد : راضي محمد القلال  
الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق - الجماهيرية العربية الليبية



## القطاع الاقتصادي غير المنظم

في إطار السعي لتطوير البنية المؤسسية والاقتصادية ، والمتمثلة في إعداد المجتمع الليبي نحو القرن الحادي والعشرين ، وتوزيع المسؤوليات والمساهمات وطرح التطورات والبدائل يطفو علي السطح القطاع الاقتصادي غير المنظم الذي يشكل دوراً حاسماً في تشكيل الملامح الرئيسية للاقتصاد الوطني الليبي . إن الاقتصاد الليبي يوفر مثالا لحالة اقتصاد نامي يعاني من عدم توازن هيكله رتبته حجم وطبيعية الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة وأنماط استخداماتها الذي يتجسد في عدم القدرة على تنويع القاعدة الإنتاجية والاستمرار في الاعتماد علي مورد واحد للدخل وتتبعه كافة القطاعات الأخرى .

نشير هنا إلى إن القطاع يضم عادة العديد من الشرائح منها -  
الباحثين عن عمل أو ممن عجزوا عن العثور على فرصة عمل في القطاع  
المنظم إما بسبب انعدام المهارة اللازمة أو بسبب عدم وجود الطلب وبرز  
حالة التشبع . بالإضافة إلى شرائح من المهاجرين من الريف والذين يلجئون  
للعمل في هذا القطاع كمدخل للحصول على فرص عمل أفضل .

نعود لنؤكد إلى إن القطاع الاقتصادي غير المنظم يتكون من نشاطات  
تعتمد العمل المكثف وتتميز ببساطة الدخول إليه ، كما أن عملياته تتم على  
نطاق صغير جداً و الذي يتحدد أحياناً بالعمل العائلي وبتقنيات بسيطة .

أما فيما يخص النشاطات المهنية فهي كالخدمات ( الهامشية أحياناً ) ، إلا  
أنها في جانب آخر ونظراً لقلّة العرض المتوفر من السلع والخدمات تقفز كي  
تحتل مكاناً مضارباً من المفترض أن يحتله القطاع الاقتصادي المنظم ،  
إضافة إلى ذلك يضم القطاع الاقتصادي غير المنظم العديد من المشاريع  
المتوسطة والصغرى والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصناعات الكبرى في  
القطاع المنظم

**أسباب نمو القطاع الاقتصادي غير المنظم والطرق التي اعتمدت لعلاج**

- نقص فرص العمل بالنسبة للداخلين الجدد إلى سوق العمل والتأخر في  
وضع برامج لاستيعابهم .
- القصور في السياسات الاقتصادية العامة التي من شأنها توسيع النشاط  
الاقتصادي المنظم وخلق فرص العمل خارج الوظيفة العامة.



- الافتقار إلى السياسات السليمة لتخطيط القوى العاملة والتوظيف وإيجاد معايير لدخول وإقامة العمالة الوافدة وفقاً لقانون العرض والطلب .

يوضح واقع سوق العمل في الجماهيرية العظمى ، أن نسبة البطالة بين الشباب إلى أكثر من 20% ، كما تدلل إحصاءات عام 1999 أن هنالك أكثر من 120 ألف مشغول وافد . يتضاعف هذا الرقم إذا ما أضفنا إليه العمالة الوافدة غير المسجلة والتي تعمل في القطاع الزراعي والاقتصادي غير المنظم . يصل هذا رقم هذه العمالة إلي ما يزيد عن نصف مليون ، لا شك بان هذه الأرقام تفوق بكثير أعداد الباحثين عن عمل البالغ عددهم نحو 95 ألف .

ومن أجل معالجة هذا الواقع المتناقض والذي يوضح وجود بطالة ونقص في فرص العمل بين الليبيين من ناحية ، واستمرار تدفق العمالة الوافدة بإعداد كبيرة جداً من ناحية أخرى ، يمكن أن يأخذ النقاش ما يلي بنظر الاعتبار :

1- ضعف إعداد وتأهيل قوى العمل الوطنية والقصور في الدافعية الأمر الذي يجعلها غير قادرة على ممارسة المهنة بكفاءة إنتاجية عالية وبالشكل الذي يرضي جهات العمل في القطاع الأهلي والفردي وتشجع تلك الجهات على توظيف العمالة الليبية دون غيرها .

2- عدم التنسيق بين تخطيط التعليم وسياسات القبول من جانب ، ومتطلبات سوق العمل والخطط الاقتصادية من جانب آخر .

تكفي نظرة مراجعة سريعة في سوق العمل الليبي للاستدلال على إن الاحتياجات في المهن والمهارات لا يجري مقابلتها ، وأن غالبية الباحثين عن

العمل هم من خريجي الكليات الاجتماعية والإنسانية ، في الوقت الذي مازالت معه حاجة ماسه إلى خريجي الكليات العلمية والطبية ، الأمر الذي يجبر الدولة ولعدم توفر الاختصاصات المحلية إلى الاعتماد على العمالة الوافدة .

إن إعادة هيكلة سوق العمل لا يمكن أن تنحصر بالخريجين الجدد ، بل يجب أن تتضمن كذلك إعادة توزيع وتأهيل قوى العمل القائمة والمتكدسة في قطاعات الخدمة المدينة والقطاع العام والتي تبلغ حالياً نحو 65% من إجمالي قوى العمل ، فالمطلوب هو إعادة توزيعها على المواقع الإنتاجية وتخليص سوق العمل من حالة البطالة المقنعة والاستخدام المنقوص .

3- يتطلب تشجيع العمل في القطاع التشاركي والفردي وجود سياسات اقتصادية توفر الحوافز لذلك وتضمن الائتمان المصرفي بفوائد رمزية والدعم في مجال التدريب والإدارة ومستلزمات التشغيل والإعفاء الضريبي على المعدات المستوردة عند بداية تشغيل المشروعات ، الأمر الذي يستلزم إعداد دراسة شاملة لمختلف هذه الجوانب ، ووضع آليات لتقديم الخدمات اللازمة لكل الراغبين في إقامة التشاركيات والمشاريع الفردية وإنشاء مؤسسات للدولة لتشرف على ذلك .

لا نبالغ إذا ما قلنا بأن الاقتصاد في الجماهيرية اتسم بالتنوع الذي يظهر بجلاء ليس في نوع النشاطات المنجزة و لكن أيضاً في حجم الدخل والعوائد التي يدرها وحجم رأس المال المستثمر ، وطبيعة ارتباطه بالقطاع الاقتصادي المنظم ونشاطاته . إن عدم فهمنا لدينامكية هذا القطاع وطبيعة مساهمته في الاقتصاد الوطني ، جعل من البعض يعتقد بأهميته كعنصر

ايجابي لتحقيق النمو وخلق فرص الاستخدام في حين أن البعض الآخر يعتبره طفيلياً على الاقتصاد مما يكرس حالة الاستخدام الناقص والدخل المنخفض .

في نفس السياق فإن دافعية الناس للعمل في هذا القطاع تصعب على الفهم ما لم تخضع للاختبار الميداني ، وبالإمكان تشخيص مجموعتين أولاهما هي المجموعة التي تدخل القطاع غير المنظم سعياً إلى الحصول على عمل أفضل مستقبلاً إلا أن أحلام العديد منهم سرعان ما تتبدد ويكتفون بحياة الكفاف في ذلك القطاع ، أما المجموعة الثانية فهي التي تتخذ قراراً قسدياً في دخول القطاع واستثمار الفرص المتوفرة هناك وتحقيق العوائد السريعة .

تجربة الجماهيرية في القطاع غير المنظم : وقد أسهمت الهيئة الوطنية بأعداد ودراسة أداة هذا المسح والذي يأتي علي هامش تجربة ليبيا في القطاع غير المنظم ، من خلال مسح بالعينة أجري في الفترة السابقة سنحاول من خلاله الإلمام بالتجربة الليبية ... التي اعتمدت ما يلي :-

أولاً : المنشآت الصغيرة التي تستخدم من 1 إلى 4 أشخاص وتضم :  
الحرفين ، المتاجر الصغيرة ، المفارش في الأسواق الثابتة ، ورش الصيانة والإصلاح ..... الخ .

ويمكننا تضيق المفهوم ليقصر علي المنشآت التي تستخدم شخصاً أو شخصين ، إلا أننا نميل إلي عدم الاقتصار علي ذلك ، حيث إن هنالك حاجة لتحديث هذا القطاع باجمعه وربطه بعجلة الاقتصاد المنظم ، وان جميع المنشآت التي يقل فيها عدد المستخدمين عن خمسة أفراد والتي تبلغ نسبتها

87 % من خلال حصر المنشآت الأخير بحاجة الي تطوير فهي بالمحصلة النهائية التي تشكل عصب الاقتصاد الوطني .

ثانياً : السكان النشطون اقتصاديا في القطاع غير المنظم خارج المنشآت :  
ويضم نوعين من الأنشطة الاقتصادية :  
أ) اقتصاد الرصيف .

ب) الأنشطة التي تمارس في المنازل .

ونلاحظ هنا بجلاء إن العديد من العاملين في " القطاع المنظم " في الجماهيرية وبالذات في قطاعات الخدمة المدنية ومنشآت القطاع العام يمارسون أعمال إضافية ووظائف أخرى في إطار أنشطة القطاع غير المنظم .

### العينة :

من المقترح إن تكون العينة غير كبيرة بحيث تتراوح بين 1200 - 2000 منشأة ويكون أسلوب اختيارها أسلوب العينة العشوائي .نشير إلى إن المسح داخل منطقة طرابلس وضواحيها .

تبين من خلال الإحاطة الشخصية والمراقبة اللصيقة لجزيئات التجربة اللبية بالقطاع الغير المنظم الميل الفردي لممارسات عدة نشاطات حسب التصنيف الموجود لدينا ومنها ( الصناعات التحويلية ، تجارة الجملة والتجزئة ، أعمال الصيانة والإصلاح ، المطاعم والفنادق ، النقل والتخزين والمواصلات ، الأنشطة الخدمية والاجتماعية والشخصية ..... الخ ) ومن خلال حصر

المنشآت لسنة 1999 وتقدير عدد المنشآت غير الثابتة تم وضع إطار لمنشآت القطاع غير المنظم في منطقة طرابلس علي النحو التالي :

إطار منشآت القطاع الاقتصادي غير المنظم في شعبية طرابلس  
بالاستناد إلى حصر المنشآت لسنة 1999 ف  
وتقدير عدد المنشآت غير الثابتة

العدد	البيان	
33606	- إجمالي عدد المنشآت المسجلة (الثابتة)	1
7650 -	- إجمالي عدد المنشآت ( غير مبينة النشاط	2
25956	- صافي عدد المنشآت في الإطار " منظم	3
2075 -	- إجمالي عدد المنشآت في القطاع المنظم	4
23881	- صافي منشآت القطاع غير المنظم )	5
2388	- تقدير باعة الأرصفة 10%	6
477	- تقدير عدد الباعة المتجولين (2%)	7
119	- تقدير عدد سيارات الخدمات المتنقلة	8
716	- تقدير عدد خدمات الأرصفة 3%	9
10	- تقدير عدد ساحات المواشي	10
27591	إجمالي عدد المنشآت الثابتة وغير ثابتة	

وبناء على الجدول السابق تم تصميم إطار لـ 27519 منشأة بين  
الثابتة وغير الثابتة علي الأنشطة الاقتصادية المذكورة سابقاً والجدول التالي  
يوضح أعداد المنشآت حسب الأنشطة والأهمية النسبية وتحديد عدد منشآت  
العينة التي سيجري عليها المسح الميداني.

توزيع منشآت الإطار حسب الأقسام والأهمية النسبية لها  
وتحديد عدد منشآت العينة تناسبياً

عدد في تد	الأهمية النسبية	عدد المنشآت في الإطار	النشاط الاقتصادي		
	0.366	101	الزراعة والصيد والغابات	1	المنشآت الثابتة
	11.232	3099	الصناعات التحويلية	3	
	0.018	5	الكهرباء والماء والغاز	4	
	0.101	28	البناء والتشييد	5	
0	55.692	15366	تجارة الجملة والمفرق والخدمات المتصلة	6	
	0.391	108	النقل والمواصلات والتخزين	7	
	2.910	803	المصارف والخدمات العقارية	8	
	15.842	4371	الخدمات العامة	9	
7	86.552	23881	إجمالي عدد المنشآت الثابتة		
	8.655	2388	- تقدير عدد باعة الأرصفة (10%)	10	المنشآت غير الثابتة
	1.728	477	- تقدير عدد الباعة المتجولين (2%)	11	
	0.431	119	- تقدير عدد سيارات الخدمات المتقلة (0.5%)	12	
	2.595	716	- تقدير عدد خدمات الأرصفة 3%	13	
	0.036	10	-تقدير عدد ساحات بيع المواشي	14	
0	100.0	27591	إجمالي عدد المنشآت الثابتة وغير الثابتة		

ونضيف هنا نتيجة لبعض الصعوبات في العمل الميداني لم يتم التوصل إلي عدد المنشآت المطلوبة وذلك بسبب الإطار المأخوذ منه العينة كان لسنة 1999 كما اشرنا سابقا ، ونشير هنا إن تذبذب الأوضاع المالية

لممارسي الأنشطة الاقتصادية بالإضافة للتغير الإداري و التنظيمي مما أدى  
إلى تقليص في حجم العينة المفترضة لتصل إلى المحصلة النهائية إلى 1718  
منشأة .

أهداف المسح :

يهدف مسح للقطاع غير المنظم إلى توفير بيانات باتجاهين :

1- حساب القيمة المضافة للقطاع .

2- توفير بيانات عن الوضع الاجتماعي والتعليمي وللعاملين في القطاع  
ووضع المنشآت .

3- الإلمام بأوضاع العمل وتشخيص طبيعة الأعمال الهامشية ومعدلات  
الأجر وساعات العمل وعمالة الأطفال ومدى ترابطه بالقطاع المنظم .

نذكر هنا إن المسح المذكور في طيات هذه الورقة لا يزال قيد الإنجاز  
والتحليل ولم يتم حتى الآن للتوصل للنتائج النهائية واعتمادها من قبل جهات  
الاختصاص .

ونعلم مسبقاً بان الدراسة المذكورة ستواجه من الناحية المنهجية عائقاً أساسياً  
في وضع التصور لعملية الحصر والتحليل نظراً لندرة البيانات وعدم وجود  
مسوحات لأسواق العمل ، وعليه فأن التوجه في الدراسة سيكون بالاعتماد  
علي الاستقصاء الميداني وتشخيص الظاهرة بتجلياتها المختلفة وتحديد  
خصائص ونشاطات وممارسات كل مجموعة من المجموعات المذكورة في  
الجدول السابق الذي يشكل ملامح عامة .



... سنحاول أن نلقي الضوء علي جزئيات هامة تناولتها استمارة المسح

السجلات	العدد	%
نعم	298	17.3
لا	1395	81.2
غير معروف	25	1.5
المجموع	1718	100

تصفي شيئاً من الخصوصية علي التجربة اليبية .

(1) السجلات المنتظمة لحسابات المنشأة

من خلال المسح الميداني للعينة المأخوذة لـ 1718 منشأة أتضح بان

17.3 % من المنشآت تقوم علي تنظيم سجلات للنشاط ، وما نسبته 81.2

% لا تعتمد أسلوب السجلات المنتظمة .

(2) عدد العمالة الموظفة

من المعروف بان القطاع غير المنظم يمتص فائض قوى العمل ولكنه

من خلال الدراسة لوحظ ارتفاع نسبة العاملون لحساب أنفسهم إلي 94.6 %

ويليها بعدد مشغليين اثنين بنسبة 4.6 % وتأكد تكون معدومة بالنسبة للمشغل

الواحد ، و 3-5 مشغليين بنسبة لا تتجاوز 1 % مما يدل علي اتساع حجم

النشاط الفردي ، وانحسار لأنشطة الاقتصادية المعتمدة علي عاملين وأكثر

اعتماداً علي التصنيف الدولي القاصي بوجود عاملين أو أكثر للدلالة علي

المشروعات الصغرى والمتوسطة والتي توضحها العينة محل الدراسة .

%	العدد	العمالة
0.2	3	1
4.6	79	2
0.2	4	3
0.2	3	4
0.2	4	5
94.6	1625	يعمل بمفرده
100	1718	المجموع

راس المال	العدد	%
نعم	509	29.6
لا	1194	69.5
غير معروف	15	0.9
المجموع	1718	100

3) نشير إلى جملة العقبات التي واجهت القطاع غير المنظم كما أظهرتها العينة محل الدراسة بأن هناك 69.5% من أفراد العينة يعانون من ضعف التمويل المالي والتسهيلات الخاصة بالإقراض والائتمان والأوضاع المالية الكفيلة بتوفر راس المال بما يكفل أداء اقتصادي مستقر وثابت ، ينوع الحياة الاقتصادية ويتفاعل معها .

الضرائب والرسوم	العدد	%
نعم	552	32.1
لا	1150	66.9
غير معروف	16	0.9
المجموع	1718	100

- فيما أكدت 66.9% من أفراد العينة بوجود عقبة تتعلق بارتفاع حجم الضرائب والرسوم والتي تضعف من فاعلية وأداء القطاع غير المنظم .

4) الوضع الاجتماعي والتعليمي :-

لعل من أهم العوامل المؤثرة في الأوضاع الاقتصادية هو العامل

الحالة الاجتماعية	العدد	%
متزوج	1056	61.5
أعزب	639	37.2
أرمل	15	0.9
مطلق	1	0.1
غير معروف	7	0.4
المجموع	1718	100

الاجتماعي والتعليمي فوضعية الأسرة واحتياجاتها الفعلية ومتطلباتها تضغط عادة علي رب الأسرة مما يضره للبحث عن مورد للرزق من خلال القطاع غير منظم . والذي أظهرته النسب الواردة 61.5 % من أفراد العينة متزوجون للدلالة علي حجم الأعباء والمسؤوليات الملقاة علي عاتقهم ويليهم 37.2 % للأعزب ، ولم يتجاوز 1 % للأرمل والمطلق . نحسر مسؤوليتهم مقارنة بالمتزوجين والذي يرتفع لديهم معدلات الإعالة .

الحالة التعليمية	العدد	%
أمي	68	4.0
يقرأ ويكتب	100	5.8
أساسي	303	17.6
متوسط	871	50.7
جامعة	361	21.0
فوق الجامعي	1	0.1
غير ذلك	14	0.8
المجموع	1718	100

كما سجلت اعلي نسبة للتأهيل في القطاع الغير منظم حسب المستوي 50.7 % ، و اقل مستوي التعليم الجامعي بنسبة التعليمي ، في التعليم المتوسط 0.1 % . مما يؤكد علي دور التعليم وارتباطه بالعمل في القطاع غير المنظم فرضية هامة تحكم أداء الأفراد في القطاع الغير منظم بشكل .

فمن جهة تركزت قوى العمل المتعلمة لقطاع في صورة تكثيف لراس المال وزيادة الدخول ، فيما انحسر دور التعليم في شكل انسحاب من القطاع غير المنظم باتجاه العمل في المؤسسات العملية والتعليمية مما يطرح فرضية تتعلق بازدواج تأثير التعليم علي القطاع غير المنظم أو الانضمام للعمل به .





المعهد العربي  
للتدريب والبحوث الاحصائية

ندوة  
"احصاءات القطاع غير المنظم"  
صنعاء - اليمن 4-5/7/2004

تجربة سلطنة عُمان  
"تطبيق نظام الحسابات القومية  
لقطاع الأسر المعيشية"

إعداد : خلف بن سعود السليماني  
المديرية العامة للاحصاءات الاقتصادية- سلطنة عمان







## القطاع العائلي :-

إن قطاع الأسر المعيشية هو قطاع واسع جدا ويشمل على وحدات اقتصادية تتباين في أغراضها ووظائفها وسلوكياتها وعلى الرغم من كون الأسر هي وحدات استهلاكية لكنها تستطيع في الواقع أن تمارس أي نوع من النشاط الاقتصادي من خلال إقامة وتشغيل وحدات غير مسجلة أو غير منظمة وذلك لتحقيق صفقات انتاج محلية .

يدخل ضمن قطاع الأسر المعيشية كأسر منتجة الأنشطة التالية :-

- 1 - الزراعة .
- 2 - الأسماك .
- 3 - الصناعة .
- 4 - الإنشاءات .
- 5 - تجارة الجملة والتجزئة .
- 6 - العقارات والمشاريع التجارية .
- 7 - أنشطة خدمية أخرى .
- 8 - الأسر الخاصة التي تعين أفراد الأداء الأعمال المنزلية

## مصدر البيانات:

1- مسح نفقات ودخل الأسرة (20 مايو 1999 - 19 مايو 2000) :-

يعتبر مسح نفقات ودخل الأسرة من أهم المصادر لبيانات قطاع الأسر المعيشية، حيث قامت المديرية العامة للإحصاءات الاجتماعية بوزارة الاقتصاد الوطني بإجراء مسح وطني حول نفقات ودخل الأسرة في عام 1999 ، بجانب إجراء مسوحات مكتملة له كمشح استخدام الوقت ومسح التغذية ومسح قياس مستوى الظروف المعيشية حيث بلغ حجم العينة 4160 أسرة والذي يمثل (1.5%) من إجمالي الأسر في السلطنة.شمل المسح جميع مناطق ومحافظات السلطنة من حيث أقسامها الإدارية الحضرية والقرى ،ولقد تم تحديد المجتمع الإحصائي ليضم كافة الأسر المعيشية الخاصة العمانية والوافدة. ولاعتبارات هامة تتعلق بالتنفيذ الميداني رؤي أن تستبعد الأسر الجماعية وهي في غالبيتها أسر وافدة تتكون من مجموعة من الأفراد يعيشون في مسكن جماعي ولا يشتركون عادة في المأكل والشرب .

## 2-المسوحات الاقتصادية:-

تقوم الدائرة المختصة بوزارة الاقتصاد الوطني بمسح المنشآت الغير منظمة والتي لا تمتلك حسابات ختامية مستخدمة استثمار مبسطة عن طريق المقابلة الشخصية .

## 3- الدراسات المتخصصة

وتستخدم أيضاً الدراسات المتخصصة مثل الدراسة التي أجريت من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية عن المهن اليدوية وأيضاً الدراسة التي أجريت من قبل وزارة الزراعة والثروة السمكية عن تكاليف الإنتاج الزراعي والحيواني ودراسة تكاليف الأسماك .

## نبذة مختصرة عن منهجيات حساب الإنتاج وحساب توليد الدخل:-

### نشاط الزراعة :-

1 - تم الاعتماد في تقدير الإنتاج الزراعي على المسح السنوي للإنتاج الزراعي لأهم المحاصيل وعلى بعض الدراسات الأخرى التي تقوم بها وزارة الزراعة والثروة السمكية . وعلى المسح الدوري لأسعار المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية الذي تجريه المديرية العامة للإحصاءات الاقتصادية . وتدخل المزارع الغير نظامية بمعنى التي لا تمتلك حسابات ختامية ضمن القطاع العائلي .

2 - الأسماك : اعتمدت تقديرات حساب الإنتاج على المسح الدوري للصيادين التقليديين الذي تقوم به وزارة الزراعة والثروة السمكية أما بالنسبة لمستلزمات الإنتاج فقد استخدمت في تقديرها الدراسات التي قامت بها وزارة الزراعة والثروة السمكية . وقد أعتبر الصيادين التقليديين ضمن قطاع الأسر المعيشية لعدم امتلاكهم حسابات خاصة بهم .

3 - الصناعة التحويلية: استخدمت نتائج المسوحات الاقتصادية الذي تقوم به المديرية العامة للإحصاءات الاقتصادية وبعض المؤشرات الأخرى في تقدير هذا النشاط . وقد أعتبر كل من الخياطين وورش الحدادة

والنجارة والمهن اليدوية الأخرى والمنشآت التي رأسمالها أقل من 5000 ريال عماني ضمن القطاع العائلي .

4 - الإنشاءات : يشمل نشاط الإنشاءات كمنتج من القطاع العائلي عمليات إنشاء المباني السكنية . وقد أعتمد على المسوحات الاقتصادية في تقدير هذا النشاط وقد اعتبرت المنشآت التي عمالتها من 1 - 14 عاملاً ضمن قطاع الأسر المعيشية.

5 - تجارة الجملة والتجزئة وصيانة وإصلاح المركبات : وقد تم الاعتماد على المسوحات الاقتصادية في تقدير هذا النشاط . وقد اعتبرت المنشآت التي عدد عمالتها من 1 - 5 عاملاً في نشاط تجارة الجملة ومن 1 - 8 عاملاً في صيانة وإصلاح المركبات وجميع منشآت إصلاح السلع الشخصية والمنزلية ضمن القطاع العائلي .

6 - العقارات والمشاريع التجارية : تدرج تحت هذا القسم مجموعة من الأنشطة الفرعية وإجمالاً استخدمت بيانات العمالة ومتوسط الأجر وعدد المساكن حسب النوع ومتوسط الإيجار ومؤشرات أخرى لحساب تفاصيل هذا النشاط .

7 - الأنشطة الخدمية والمجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى استخدمت بيانات العمالة ومؤشرات أخرى لتقدير حسابات هذا النشاط .

أما بالنسبة للحسابات الأخرى تم إعدادها مجملاً للقطاع العائلي كالتالي :

8 - الأسر الخاصة التي تعين أفراد الأداء الأعمال المنزلية  
تم استخدام عدد الخدم وطباخي وسواقي المنازل ومتوسط الراتب  
السنوي في تقدير قيمة الإنتاج .

حساب توزيع واستخدام الدخل :-

1- حساب تخصيص الدخل :-

قيد في هذا الحساب في جانب الموارد .

تعويضات المستخدمين التي تتلقاها الأسر المعيشية وتم القيد في هذا البند  
بتعويضات العاملين المدفوعة من قبل الحكومة والمشروعات المالية  
وغير المالية والهيئات التي لا تهدف إلى الربح وكذلك الأسر المعيشية  
إلى القطاع العائلي .

فائض التشغيل أو الدخل المختلط المرحل في حساب توليد الدخل للقطاع  
العائلي .

الفوائد والأرباح الموزعة من الدخل يتلقاها مالكو الأصول المالية وتم  
القيود في هذا البند الأرباح الموزعة من قطاع المشروعات المالية  
والغير مالية إلى مالكو الأصول مستثنين الفوائد والأرباح الموزعة إلى  
قطاع الحكومة وإلى العالم الخارجي .

الريع الذي تتلقاه الأسر المعيشية نتيجة تأجير الأراضي في هذا البند لم  
نتمكن من الحصول على المبالغ المستلمة من قبل الأسر المعيشية .

#### وقيد في جانب الاستخدامات :-

- الفوائد المدفوعة من قبل الأسر المعيشية للقطاع المالي  
أما بالنسبة لبند إيجار الأراضي المدفوعة لم تقيد في هذا البند  
لعدم توفر البيانات في الوقت الحالي .

وبند الموازنة هنا عبارة عن ميزان الدخول الأولية لقطاع  
الأسر المعيشية الذي يتكون من تعويضات المستخدمين ومن  
الدخول المختلطة التي تكتسبها الأسر المعيشية ، مضافاً إليها دخل  
الملكية المستلم ومخصوصاً منها دخل الملكية المدفوع . ويشتمل



أيضاً على فائض التشغيل من خدمات الإسكان التي ينتجها المالكون  
الساكنون لاستهلاكهم الخاص .

## 2- حساب التوزيع الثانوي للدخل :-

قيد في جانب الموارد في هذا الحساب

- أ- ميزان الدخول الأولية المرحل من حساب تخصيص الدخل  
الأولى .
- ب- المنافع والمساعدات الاجتماعية التي توفرها الحكومة للأسر  
المعيشية .
- ج- التحويلات الجارية التي تدفعها الحكومة والهيئات التي لا  
تهدف إلى الربح وقطاع العالم الخارجي للأسرة المعيشية .
- د- تعويضات التأمين على الحوادث للأسر المعيشية .

وقيد في جانب الاستخدامات :-

- أ- المساهمات الاجتماعية إلى صناديق معاشات التقاعد المدفوعة  
من قبل الأسر المعيشية والتي تتلقاها من أرباب العمل وكذلك  
جزء من رواتبهم كمساهماتهم لنظام التقاعد .
- ب- صافي أقساط التأمين على غير الحياة المدفوعة من قبل الأسر  
المعيشية للشركات التأمين وقد أستبعد من إجمالي الأقساط  
المدفوعة جزء من الخدمة المدفوعة بعد تقدير نسبة الخدمة  
باستخدام بيانات استمارات التأمين .

ج- التحويلات الجارية المدفوعة من قبل الأسر المعيشية والبند الأساسي هنا عبارة عن التحويلات الجارية المدفوعة إلى العالم الخارجي (تحويلات الأجانب للخارج) .

وبند الموازنة هنا عبارة عن الدخل المتاح للتصرف به .

### 3 - إعادة توزيع الدخل العيني :-

وقيد في جانب الموارد الدخل المتاح للتصرف به المرحل من حساب التوزيع الثانوي للدخل والتحويلات الاجتماعية العينية المقدمة من قبل الحكومة للأسر المعيشية .

أما بند الموازنة هنا فهو الدخل المتاح المعدل .

### 4- حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به :-

قيد في جانب الموارد الدخل المتاح للتصرف به المرحل من حساب التوزيع الثانوي للدخل وبند التعديل الناتج عن التغيير في صافي حقوق الأسر المعيشية في صناديق المعاشات التقاعدية الذي تم حسابه في حسابات صناديق التقاعد كمدفوعات للأسر المعيشية وقيد في جانب الاستخدامات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية والذي بيانات إجمالي الاستهلاك النهائي من مسح نفقات ودخل الأسر لعام 1999م/2000م

وبند الموازنة في هذا الحساب هو الادخار .

#### 5- حساب رأس المال :-

قيد في جانب الموارد الادخار ولم نتمكن من الحصول على بيانات عن التحويلات الرأسمالية وقيد في جانب الاستخدامات التكوين الرأسمالي الثابت (المباني السكنية) واستهلاك رأس المال الثابت (اهتلاك المباني السكنية) أما بالنسبة النفائس لم يتم تقييدها هنا .

وسيتم ذلك مستقبلاً عند تحليل مسح نفقات ودخل الأسرة بشكل أوسع .

وبند الموازنة في هذا الحساب هو صافي الإقراض وصافي الاقتراض .

المعهد العربي  
للتدريب والبحوث الاحصائية

ندوة  
"احصاءات القطاع غير المنظم"  
صنعاء - اليمن 4-5/7/2004

تجربة الجمهورية الإسلامية الموريتانية  
"القطاع غير المصنف في موريتانيا"

إعداد : محمدي ولد الساموري  
المكتب الوطني للاحصاء - الجمهورية الموريتانية



## ورقة حول القطاع غير المصنف في موريتانيا

يلعب القطاع غير المصنف دورا رائدا في اقتصاديات الدول النامية، وتزداد أهميته من حين إلى آخر، وقد ساهم في خلق فرص عمل عديده ويتجلى ذلك من خلال مساهمته المعترف في الناتج الداخلي الخام وفي توزيع الدخل ، وقد تزايدت الأنشطة غير المصنفة في موريتانيا منذ الاستقلال وخصوصا في المراكز الحضرية، حيث لم يتمكن القطاع المصنف من استيعاب اليد العاملة المتزايدة نتيجة للتحضر السريع الذي عرفته البلاد.

ورغم الدور البارز. للقطاع غير المصنف في الوسط الحضري فإنه لا يزال غير معروف سواء في منهجية عمله أو خصائصه المنهجية وحتى في حاجياته، الشيء الذي قد يعود إلى قلة المسوحات والبحوث في هذا القطاع، حيث أننا اليوم في عالم لايعترف إلا بلغة الأرقام أمام جملة من مشاكل التنمية الواسعة، ولهذا الغرض قام المكتب الوطني للإحصاء بالتعاون مع هيئات دولية بإجراء مسح حول القطاع غير المصنف في الفترة 1992-1993، وقد استهدف في مرحلته الأولى ثلاثة مراكز حضرية والتي تعد هي الأكبر من ، حيث المنشأة الاقتصادية، أما مرحلته الثانية فقد غطت كافة المراكز الحضرية في البلاد.

ومن بين الأهداف التي حدد المسح نذكر منها:

- تحديد خصائص القطاع غير المصنف حسب انواع النشاط الإقتصادي الرئيسية من خلال معرفة الشغل وبقية عناصر الإنتاج الأخرى.
- توفير المعلومات التي تمكن من تقدير القيمة المضافة للقطاع أي بمعنى حساب مساهمته في الإقتصاد الوطني.

- ضبط نشاط القطاع غير المصنف والصعوبات التي تواجهه من إحدى أهم نتائج هذا المسح.

- إعداد قائمة المؤسسات (الحديثة وغير المصنفة) حيث تحدد كل وحدة بنوعية انشطتها، وموقعها وعدد عمالها وبعض الخصائص الأخرى.

يتعلق الهدف الأول بإعداد قائمة لمحددات النشاط التي تمكن من مقارنة أولية لتشغيل منشآت القطاع غير المصنف حيث يتبوء التشغيل مكانة خاصة.

ويتعلق الهدف الثاني بتحديد تدفق الإيرادات والإستهلاك الوسيط الذي يمكن من رسم حسابات إنتاج القطاع.

في حين يتعلق الهدف الثالث بتحديد المشاكل الحقيقية التي تتعرض لها القطاع غير المصنف

كما يتعرض للمسائل والصعوبات البنوية والظرافية.

- منهجية المسح

1.1 تعداد المؤسسات وتحديد نطاق القطاع غير المصنف:

قبل البدء في المسح حول القطاع غير المصنف على مستوى المراكز الحضرية المحددة فكان من الضروري إيجاد قاعدة للمعاينة تمكن من اختيار عينة وبشكل عشوائي عينة مماثلة .

ولهذا الغرض قام المكتب الوطني للإحصاء في الفترة ما بين يناير  
ومارس 1993 بإجراء تعداد  
للمؤسسات على مستوى المراكز الحضرية التي يزيد سكانها على  
5000 نسمة حسب التعداد  
العام للسكان والمساكن 1998 ويتعلق الأمر بالإضافة إلى انواكشوط  
وانواذيب وكيهيدي بالمراكز  
التالية:

عدد السكان سنة 1988	المراكز الحضرية
29292	1 كيفة
27783	2 روصو
25892	3 ازويرات
21366	4 أطار
15747	5 النعمه
14545	6 بوتلميت
12557	7 بوكى
12446	8 لعيون
11530	9 سيلبابي
10904	10 تجكجه
10399	11 تمبده
10357	12 أكجوجت
9972	13 مقطع لحجار
9665	14 كرو



9635	ألاك	15
7030	الطينطان	16
6020	عدل بكرو	17
5419	بابابي	18
5309	أمبود	19
255868	المجموع	

وقد اعطى مجال هذا التعداد جميع المؤسسات الحديثة وغير المصنفة المستقرة المستقرة للقطاعين الثاني والثالث.  
وقد تضمنت الإستمارة أسئلة مكنت من تحديد محيط القطاع غير المصنف ويتعلق الأمر بالمسائل التالية:

- عدد الأشخاص المستخدمين
- عدد الأجزاء
- وجود نظام أساسي
- التسجيل في السجل التجاري
- وجود محاسبة مع حصيلة حساب الاستغلال
- وجود بطاقة إيراد وتصدير

وفي النهاية تم اعتماد معيار لتحديد مؤسسات القطاع غير المصنف وهو غياب محاسبة مع وجود حصيلة وحساب الاستقلال ، وقد بينت نتائج التعداد أن تحديد القطاع غير المصنف في غياب عدة نظم إدارية لا يعتبر واقعا في عموم القطاع غير المصنف المعرف فقط من خلال غياب المحاسبة ويمثل مجموع المؤسسات التي شملها التعداد.

### 2.1 مجال البحث:

تم تحديد وحدة البحث بالمؤسسة المعرفة بأنها وحدة مستقلة لإنتاج السلع والخدمات.

وقد تضمن مجال المسح فقط المؤسسات المستقرة للقطاعين الثالث والثاني وتمتاز المؤسسة المستقرة بنشاط تمارسه ليلا ونهارا ويترك أثرا مثل (الآلات، أخشاب، بضائع مخزنة...إلخ).

### 3.1 طرق المعاينة:

طريقة المعاينة التي تم تطبيقها خلال المسح هي طريقة السحب العشوائي المنتظم مع ضمان تمثيل جغرافي للمؤسسات داخل المراكز الحضرية المعنية وتمثيل لمستوى طبيعة النشاط وفي كل مرة يكون التمثيل حسب النشاط غير متطابق مع التوزيع المحصول من خلال التعداد . وقد تم أخذ في الاعتبار الصعوبات الملاحظة في بعض القطاعات وكشف إجمالي وحدات العينة لهذه القطاعات بعد تحسين وتدقيق النتائج . وشملت العينة بالنسبة لقطاع التجارة والخدمات والصناعة التقليدية 863 مؤسسة تتوزع حسب المركز وقطاع النشاط.



المعهد العربي  
للتدريب والبحوث الاحصائية

ندوة  
"احصاءات القطاع غير المنظم"  
صنعاء - اليمن 4-5/7/2004

تجربة الجمهورية اليمنية  
" احصاءات القطاع غير المنظم في الجمهورية اليمنية "

إعداد

علي محمد كحيل      قائد حسين الحرازي  
عبد الغني عبد الصغير      نظمي أحمد عبد الرحيم

الجهاز المركزي للاحصاء - الجمهورية اليمنية





## فهرس المحتويات

الموضوع
<u>مقدمة</u>
<u>الفصل الأول:</u> تعريف القطاع غير المنظم وعلاقته بقطاعات الأقتصاد الأخرى
<u>الفصل الثاني:</u> أهم الأنشطة الاقتصادية في المسوح الإحصائية
<u>الفصل الثالث:</u> تحليل القطاع غير المنظم في نتائج الطلب على القوى العاملة مسح القوى العاملة لعام 2003م
<u>الفصل الرابع:</u> قراءة مؤشرات القطاع غير المنظم المتوقع إستخلاصها من نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2004م.
<u>الفصل الخامس:</u> مقترح إستيعاب بيانات القطاع غير المنظم في الحسابات القومية
<u>الملاحق:</u>
1- المشاكل والصعوبات التي تواجه القطاع غير المنظم
2- أوجه القصور في مخرجات التعليم
3- أسباب مزاولة النشاط
4- الخاتمة
5- المصادر

## مقدمة:

يحتل القطاع غير المنظم في اليمن مكانة كبيرة ضمن مفردات الاقتصاد الوطني حيث أنه يشكل جزءاً مهماً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي وهو يشمل العديد من الأنشطة غير المسجلة لدى الجهات الرسمية أو الأنشطة ذات الحجم الاستثماري المحدود أو أنشطة المنشآت الصغيرة التي يكون حجم عماله فيها من (1-4) عامل وغير ذلك من العوامل عدا مسك الدفاتر المحاسبية وهو المعيار الذي لا يمكن تطبيقه في الاقتصاد اليمني بناء على تجربة إجراء المسوح الاقتصادية والمتخصصة التي سنتطرق إليها لاحقاً.

وقد حدد نظام الحسابات القومية لعام 1993م المشروعات غير المنظمة التي أدخلها ضمن القطاع العائلي بأنها هي مشاريع ذات شخصية غير إعتبارية أي أنها وحدات غير مسجلة ككيان قانوني مستقل عن الأسرة المعيشية نفسها، والأصول الثابتة وغير الثابتة المستخدمة في المشاريع ذات الشخصية غير الإعتبارية ليست ملكاً للمشروع وإنما هي لمالكي هذه المشاريع ، والمشاريع هي في حد ذاتها لا تستطيع الدخول في معاملات مع وحدات إقتصادية أخرى ولا تستطيع الدخول في تعاقدات مع وحدات أخرى أو تتحمل خصوماً على حسابها وإنما أصحابها هم المسؤولون شخصياً دون حدود عن أي ديون أو إلتزامات ويؤدي المالك في هذه الحالة دوراً مزدوجاً ولذلك فإن ما يحصل عليه من دخل أطلق عليه النظام تعبير الدخل المختلط ، نظراً لصعوبة الفصل بين الأسرة وهذا النوع من المشروعات فإن نظام الحسابات القومية قد أدمجها ضمن القطاع العائلي.



ونظراً للأهمية التي يكتسبها القطاع غير المنظم في اليمن من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فقد نفذ الجهاز المركزي للإحصاء

عدد من المسوح الإحصائية في هذا المجال وهذه المسوح هي :

1. مسح المنشآت الصغيرة والأصغر عام 2000م .
2. مسح البناء والتشييد للقطاع غير المنظم 2001م.
3. مسح النقل والاتصال- القطاع غير المنظم 2001م.

بالإضافة إلى المسوحات ذات الصلة وهي :

1. مسح الطلب للقوى العاملة عام 2003م.
2. المسح الصناعي عام 2001م.
3. مسح الخدمات عام 2001م.

حيث تم أخذ بيانات منشآتها الصغيرة ذات الحجم (1-4) عامل وفقاً للمنهجية المتبعة في هذا البحث كما أنه يجري هذا العام تنفيذ مسح التجارة الداخلية الذي سيوفر أيضاً بيانات مهمة عن القطاع غير المنظم ، وقد أبرزت هذه المسوح وبشكل ملحوظ الأنشطة الإنتاجية للقطاع غير المنظم التي ينفذها المجتمع من خلال منشآت صغيرة بلغ حجم العمالة فيها من 1: 4 عامل فقط تعمل في المجالات الصناعية البسيطة والتجارة والخدمات والنقل والاتصالات وغيرها من الحرف الصغيرة ، كما أنها احتوت على نشاط المباني السكنية وغير السكنية التي يتم تنفيذها مباشرة من قبل الأسر والتعاونيات أو الهيئات الغير هادفة للربح بالإستعانة بالعمال المهرة (الأساطي) والعمال العاديين لتنفيذ مثل هذه الأنشطة.

وقد أفرزت نتائج هذه المسوح قيمة الإنتاج الرئيسي لكل قطاع وعدد العمال والأنشطة التفصيلية وحجم المنشآت العاملة في هذه الأنشطة وربما يحتاج الأمر إلى مسح تكميلي للقطاع غير المنظم مستقبلاً بمنهجية واحدة

يضم كل الأنشطة ويكون شبيهاً بمسح المنشآت الصغيرة والأصغر إلا أن منهجية مسح المنشآت الصغيرة والأصغر لم تتضمن بيانات عن الإنتاج وتوزيع العاملين على المنشآت حسب الحجم وغير ذلك من البيانات التفصيلية الأخرى المطلوبة.

لقد مثلت المسوح المشار إليها حجر الأساس لبناء قاعدة بيانات لهذا القطاع الذي ظل مجهولاً على مدى سنوات طويلة وقد تم تنفيذ هذه المسوح بأسلوب العينة العشوائية المنتظمة التي استندت على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1994م وتم تحديثها ميدانياً إما بطريقة مباشرة في بعض المسوح (حصر واستيفاء) أو بتشكيل فرق ميدانية للتحديث المستقل (قبل إجراء أي مسح) ، وتم تصميم الاستثمارات المناسبة لكل قطاع بغرض جمع البيانات من الميدان وهي نماذج مختصرة لتلبية الإحتياجات من البيانات الأساسية اللازمة لتغطية هذا القطاع ، وتم جمع البيانات بأسلوب المقابلة الشخصية لكل صاحب نشاط مستهدف في العينة بواسطة باحثين تم تدريبهم على استخدام المفاهيم الخاصة بكل مسح وتم إعداد النتائج مكتبياً وآلياً خلال فترات زمنية محددة.

وتحتوي هذه الورقة على تعريف القطاع غير المنظم والصعوبات الخاصة بالتعامل مع هذا القطاع وعلاقته بقطاعات الاقتصاد في المجتمع، وتم تضمينها أهم نتائج المسوح والتقديرات للقطاعات الاقتصادية ومقترح إستيعابها في الحسابات القومية وقراءة تحليلية ملخصة لمؤشرات القطاع غير المنظم في نتائج مسح الطلب للقوى العاملة لعام 2003م ، وحرصنا

في نهاية الورقة أن نتطرق إلى الصعوبات والمشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة في القطاع غير المنظم وأسباب مزاولة النشاط وأهم الأنشطة الاقتصادية في هذه المسوح ولايفوتنا في الأخير إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من أسهم في إعداد ومراجعة وإخراج هذه الورقة إلى حيز الوجود.

## الفصل الأول

### تعريف القطاع غير المنظم وعلاقته بقطاعات الاقتصاد الأخرى

#### - تعريف القطاع غير المنظم:

رغم تعدد الصياغات الخاصة بتعريف جوهر القطاع غير المنظم، إلا إنها جميعاً تصب في مجرى واحد، دون إختلاف في ماهيته وإن كان هناك تباين في المعايير المستخدمة في قياسه، من دولة إلى أخرى، ففي المؤتمر الخامس عشر لإحصاءات العمل والقطاع غير المنظم تم تعريف القطاع غير المنظم بحيث شمل التكوين والخصائص العامة التي يتميز وذلك كما يلي:

(( يتكون القطاع غير النظامي بصورة عامة من وحدات تعمل في إنتاج السلع والخدمات وهدفها الأساسي هو توليد الدخل للأشخاص المعنيين )) وتعمل هذه الوحدات على مستوى منخفض من التنظيم ولا يوجد تقسيم يذكر بين العمل ورأس المال كعاملين من عوامل الإنتاج، وتعمل على نطاق صغير، وتقوم العلاقات العمالية في معظمها على الاستخدام المتقطع أو القرابة أو العلاقات الشخصية والاجتماعية، وليس على الترتيبات التعاقدية والضمانات الرسمية.

تتميز وحدات الإنتاج في القطاع غير المنظم بخصائص الأسرة المعيشية. حيث أن الأصول الثابتة وغير الثابتة المستعملة فيها لا تخص الوحدات الإنتاجية في حد ذاتها وإنما تخص مالكيها ولا تستطيع الوحدات الإنتاجية في حد ذاتها أن تجرى معاملات أو تبرم عقوداً مع وحدات أخرى، ولا أن تتحمل خصوصاً على ذمتها وغالباً ما يتعذر التمييز بين

النفقات على الإنتاج والنفقات على الأسرة لذلك فإن السلع الرأسمالية كالمباني والسيارات يمكن استخدامها لأغراض العمل أو للإغراض المنزلية دون تمييز)).

ويشير تعريف منظمة العمل الدولية إلى أن القطاع غير المنظم " يتكون من وحدات تقوم بالإنتاج (سلع وخدمات) بوسائل (بدائية) بهدف إيجاد فرص عمل وتوليد دخل لأشخاص معينين ، حيث تعمل لهذه الوحدات بمستوى متدني من التنظيم ، وبدون تقسيم بين العمل ورأس المال ، كعوامل إنتاج ، كما إن هذه الوحدات تزاول عملها على نطاق ضيق.

يواجه الاقتصاد اليمني ثلاث صعوبات فيما يتعلق بتعامله مع القطاع غير المنظم ، وتتمثل هذه الصعوبات في الآتي:-

1. صعوبة الوقوف على تعريف محدد، سواء ما يتعلق بتعريف مؤتمر إحصاءات العمل والقطاع غير المنظم ، أو بتعريف منظمة العمل الدولية ، وإن كانت أكثر ميلاً إلى التعريف الوارد في وثائق نظام الحسابات القومية لعام 1993م ، والذي ينص على ((أن الأسرة هي الوحدة التنظيمية لهذا القطاع ، وتعرف الأسرة وفقاً لمفهوم هذا النظام على أنها مجموعة صغيرة من الأفراد مشتركين في معيشة واحدة ، ويساهمون من دخولهم أو ثراوتهم في تغطية تكاليف المعيشة، ويستهلكون بعض السلع والخدمات بصورة جماعية مثل السكن والطعام)).

2. صعوبة تحديد معايير قياس القطاع غير المنظم ، حيث تشير كثير من الدراسات إلى المعايير الأكثر استخداماً في قياس حجم القطاع غير المنظم ، من حيث حجم منشأته ، وعدد العماله فيه وحجم الدخول المتولدة منه هو معيار الحجم ومعيار عدم التسجيل ، ومعيار التنظيم .

3. مشكلة معرفة حجم ونطاق عمله:- يتسم النشاط الاقتصادي في الجمهورية اليمنية بتعدد الأنشطة الفردية ، وغير المنظمة وذات رأس المال المنخفض الخدمية منها او الإنتاجية ، إلا أنه حتى الآن لم يتم دراسة خصائص هذا القطاع بصورة رسمية ، لمعرفة مكوناته ، وإن كان هناك بعض المسوح المتعلقة بهذا القطاع مثل مسح الخدمات ومسح النقل والاتصالات ، ومسح البناء والتشييد.

#### - علاقة القطاع غير المنظم بقطاعات الاقتصاد الأخرى:-

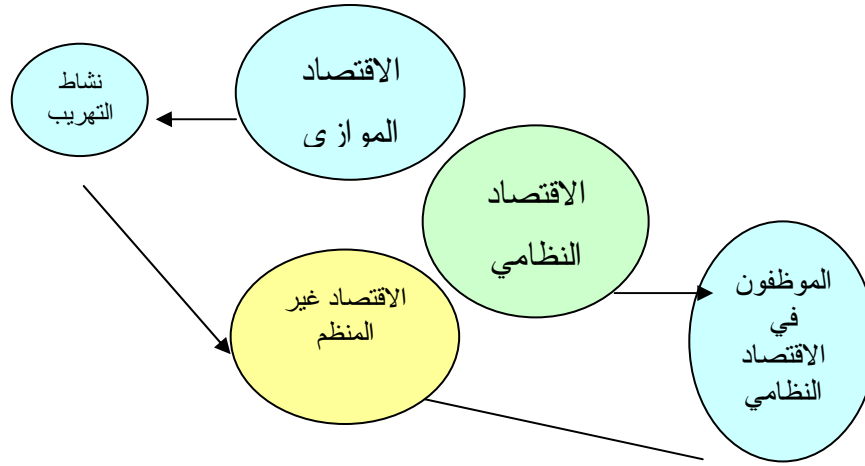
وفقاً لتصنيف الحسابات القومية لعام 1993م للقطاعات الاقتصادية ، والتي تحددت بثلاثة أنواع من القطاعات الاقتصادية هي:-

1- **الاقتصاد الرسمي:** ويشمل هذا النوع من الاقتصاد قطاع الإدارة الحكومية ووحدات القطاع العام ، ووحدات القطاع المالي وغير المالي النظامية ( المنظمة) والمسجله والتي تضم أكثر من أربعة عمال.

2- **الاقتصاد غير المنظم:** ويشمل الأنشطة غير المسجله ومحدودة الحجم (حجم الاستثمار وحجم العماله) سواء من حيث الأنشطة الثابتة أو غير الثابتة (الجائلة).

3- **الاقتصاد الموازي:** ويشمل تجارة التهريب، ونشاط المضاربات على عمله وتجارة الشنطة ، وغيرها من الأنشطة غير القانونية . ونظراً

لأن أنشطة الاقتصاد غير المنظم ، والاقتصاد الموازي تمارس في القطاعات المالية وغير المالية ، ولكن بصورة غير منظمة وغير قانونية، فإن ذلك يشكل نوع من التشابك بين هذه الأنواع الثلاثة .  
والشكل رقم(1) يوضح هذه العلاقة



نطاق عمل القطاع غير المنظم (مكوناته) :

يشتمل القطاع غير المنظم وفقاً لمعيار الحجم على نوعين من المكونات والتي أستندت عليها كثير من الدول لقياس حجم هذا القطاع والمتمثلة و في الآتي:-

1- المكونات المادية

2- المكونات البشرية.

**1- المكونات المادية:** وتتمثل في المنشآت الصغيرة التي تستخدم من واحد إلى أربعة أشخاص ، سواء كانت الأنشطة تجارية أو خدمية أو حرفية ، بما في ذلك المفارش الثابتة في الأسواق.

أ- الأنشطة التي تتم في الرصيف ( إقتصاد الرصيف): ويشمل باعة الأرصفه - الباعه الجائلون - الدلالون - الحمالون - عمال الرصيف- سائقوا الباصات / عربات النقل الصغيرة وسيارات الأجرة- أعمال الإصلاح والصيانه التي تتم في الأرصفه والشوارع الخلفيه.

ب- الأنشطة في المنازل والمتمثله في الخياطة ، وصناعة الخبز، والتطريز ، .....الخ وحتى الآن لم يتم دراسة مكونات القطاع غير المنظم بصورة دقيقة ، وإن كانت هناك بعض الدراسات الخاصة في هذا المجال.

## **2 - المكونات البشرية وتتمثل في الآتي:**

1- تعدد الوظائف حيث يقوم العديد من المستخدمين في القطاع النظامي سواء كانوا في قطاع الحكومة ، أو في وحدات القطاع غير



المالي المنظمة ، بممارسة أعمال إضافية تعتبر ضمن القطاع العائلي (غير النظامي) مثل موظفي الحكومة الذين يزاولون أنشطة السواعة في أوقات العمل غير الرسمية.

2- تصنيف العماله: صنفت العمالة في القطاع العائلي وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام(93) تبعاً للحالة العملية ، على إعتبار أن كل حالة تحصل على نوع مختلف من الدخل ، وذلك كما يلي:

أ. أصحاب العمل والذين يستخدمون من (1-4) عمال ، حيث يحصلون على فائض تشغيل .

ب. العاملون لحسابهم ، حيث يحصلون على دخل مختلط.

ج. العاملون بأجرة.

د. متحصلي دخول الملكية مثل:

متحصلين لدخول تحويليه أخرى .

وتكمن أهمية هذا التصنيف في أنه يمكن من تحديد حجم الدخل المتحصل من كل حالة عملية على حده.

## الفصل الثاني

### أهم الأنشطة الاقتصادية في المسوح الإحصائية

#### مقدمة:

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى أهم الأنشطة الاقتصادية التي وردت في المسوح الإحصائية المشار إليها حسب نتيجة كل مسح فلو تطرقنا إلى القطاع الصناعي مثلاً لوجدنا أن نشاط القطاع غير المنظم يتركز في صناعة المنسوجات وذلك بإنتاج ملابس الرجال والنساء والأطفال ذكوراً وإناثاً من خلال أعمال الخياطة والتطريز وإنتاج الحبال ومنسوجات القش وشبكات الصيد والمنسوجات الأخرى ويأتي بعد ذلك نشاط تجارة التجزئة التي تتمثل في تجارة تجزئة أنسجة الملابس والأحذية والمنتجات الجلدية ومنتجات السفر وكذلك تجارة التجزئة للأدوية وأدوات التجميل والكهربائيات والمستلزمات المكتبية والكتب والصحف والمجلات والأدوات والأجهزة المنزلية وتجارة المواد الغذائية والتي يمارسها المجتمع في القطاع غير المنظم سواء من خلال منشآت (محلات وأكشاك ثابتة أو من خلال أكشاك وعربيات متنقلة) وهذين القطاعين يعتبران الأبرز من حيث قيمة الاستثمار المتحقق فيهما ، وكذلك حجم العمالة المستخدمة طبقاً لنتائج هذه المسوح والتقديرات حيث بلغت نسبة العاملين فيها إلى إجمالي العاملين في جميع الأنشطة (78%) وبلغت نسبة الاستثمار فيهما (57%) من إجمالي قيمة الاستثمار المتحقق في جميع الأنشطة الاقتصادية.

## أهم الأنشطة الاقتصادية الواردة في المسوح:-

### أولاً: الصناعة 2001م:

- صنع المواد الغذائية والمشروبات.
- منتجات تشكيل المعادن.
- جمع وتنقية وتوزيع المياه.
- صنع الملابس وصبغ الفراء.
- الحقائب والأحذية ودبغ الجلود.
- منتجات الخشب باستثناء الإثاث.
- صنع الأثاث
- صنع المنسوجات.

### ثانياً: مسح الخدمات 2001م:

- 1) الأنشطة الخدمية الصغيرة التي يقوم بتنفيذها الأفراد أو المؤسسات الصغيرة بحجم عمال من (1-4) عامل.
- الفنادق والمطاعم
  - الأنشطة العقارية
  - تأجير السلع الشخصية والمنزلية
  - الحاسوب والأنشطة ذات الصلة
  - أنشطة المنشآت الصغيرة اللاربحية

### ثالثاً: النقل والاتصالات (القطاع غير المنظم) 2001م:

- 1- سيارات نقل الركاب (التاكسيات والباصات الصغيرة )،
- 2- سيارات نقل البضائع (الشاحنات وسيارات النقل)

### رابعاً: مسح البناء والتشييد 2001م:

1. الأنشطة الإنشائية التي تنفذ مباشرة من قبل الأسرة المعيشية تنفيذاً وإشرافاً أو إشرافاً فقط وتستعين بالعمال المهرة (الأساطي) والعمال العاديين لتنفيذ هذا العمل وتشمل هذه الأنشطة مايلي:
  - تنفيذ مباني جديدة.
  - تنفيذ إضافة مباني.
  - تنفيذ ترميمات رأسمالية (جوهريّة).
  - تنفيذ ترميمات عادية (جارية )

### خامساً: مسح المنشآت الصغيرة والاصغر 2000م:

- مطاحن الحبوب.
- معامل منتجات غذائية.
- منسوجات.
- أخشاب
- معالجة مواد غير معدنية .

- منتجات معدنية .
- صيانة آلات ومعدات.
- إنشاءات .
- صيانة قطع غيار سيارات.
- تجارة الجملة .
- تجارة الخضار والفواكه بالتجزئة.
- تجارة غير الأغذية بالتجزئة.
- تجارة تجزئة غير المحلات (الجائلون).
- فنادق.
- مطاعم .
- سيارات (الأجرة).
- نقل البضائع (الشحن).
- وكالات .....خدمات الاتصالات.
- خدمات تمويل وعقارات.
- خدمات شخصية أخرى.
- خدمات اجتماعية وترفيهية .
- خدمات صحية .
- خدمات شخصية أخرى .
- تجارة الاغذية الأخرى والمشروبات والتبغ بالتجزئة.

### سادساً: مسح الطلب على القوى العاملة لعام 2003م:

- الأنشطة المشمولة وأهمها:
- الزراعة والصيد و الحراجه.

- الصناعات التحويلية.
  - التعدين والمقالع.
  - أمدادات الكهرباء والغاز والمياه.
  - الإنشاءات.
  - تجارة الجملة وإصلاح المركبات والسلع.
  - الفنادق والمطاعم.
  - النقل والتخزين والاتصالات.
  - الأنشطة العقارية والإيجار وأنشطة  
المشاريع التجارية .
  - الأنشطة الخدمية والمجتمعية والاجتماعية  
والشخصية الأخرى.
- ويحتل القطاع الخاص الجزء الأكبر من هذه الأنشطة.

## الفصل الثالث

### تحليل القطاع غير المنظم من نتائج مسح الطلب على القوى العاملة لعام 2003م

#### تحليل القطاع غير المنظم من نتائج مسح الطلب على القوى العاملة لعام 2003م:

يعتبر المدخل الأساسي على طبيعة الاقتصاد الوطني في الجمهورية اليمنية لدراسة وإبراز الخصائص العامة للمنشآت العاملة فيها المنشآت صغيرة الحجم من حيث أنواعها وتوزيعها حسب حجم العاملين والأنشطة الاقتصادية وقطاعات الملكية حيث يمكننا من دراسة الاقتصاد الوطني بصورة أفضل ، ومعرفة آفاق تطوره ووضع المعالجات والسياسات والإجراءات الاقتصادية التي تهدف إلى تحديثه ، ولذلك يمكن تناول الخصائص التالية :

#### خصائص المنشآت صغيرة الحجم (1-4) عامل:

بلغ إجمالي عدد المنشآت العاملة في الجمهورية اليمنية وفقاً لنتائج مسح الطلب للقوى العاملة لعام 2003م (250903) منشأة عاملة . حيث مثلت المنشآت صغيرة الحجم (1-4) عامل مانسبته (53.70%) من إجمالي المنشآت العاملة في الاقتصاد الوطني . وفي تقديرنا أن هذه النسبة لحجم المنشآت العاملة الصغيرة يعود لتزايد الأهمية النسبية للأنشطة الخدمية في الاقتصاد الوطني وإلى تزايد المنشآت الفردية ، أو المنشآت صغيرة الحجم فيه يشير إلى أن هذا الاقتصاد هو اقتصاد خدمي أي أنه يعتمد على الأنشطة الخاصة بتناول وتوزيع السلع والخدمات وأنه ما زال في بداية التكوين.

## 1-1 توزيع المنشآت حسب النشاط الاقتصادي.

إن المنشآت العاملة التي تمارس نشاطاً اقتصادياً خاصاً بتجارة الجملة و التجزئة وإصلاح مركبات السلع الشخصية والأسرية تأتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ إجمالي المنشآت العاملة في هذا النشاط (175010) منشأة تمثل حوالي (69.8%) من إجمالي المنشآت العاملة في الاقتصاد الوطني ، ويليهما النشاط الاقتصادي المتعلق بالصناعات التحويلية (14.1%) ثم النشاط الخاص الفنادق والمطاعم (6.0%) وشكلت بقية الأنشطة الخدمية وكذلك الأنشطة الأخرى حوالي (10.1) ، ويوضح الجدول رقم(1) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت العاملة حسب النشاط الاقتصادي وعدد العاملين فيها.

### تقدير القطاع غير المنظم في الجمهورية اليمنية وفقاً لمعيار الحجم:-

قبل الخوض في تناول خصائص المكونات المادية للقطاع غير المنظم لابد من تحديد الوسائل التي سيتم الاعتماد عليها في التعرف على ما يحتويه مادياً وبشرياً وكذا نوعية الدخول المتولده منه ، ومقدار مساهمته في الناتج المحلي ، والمتمثلة في المسوح الإحصائية التي تم تنفيذها حيث تبرز هذه المسوح المتخصصة خصائص القطاع غير المنظم من حيث:-

1. حجم المنشآت التي تضم من (1-4) عمال وفقاً لمعيار

الحجم.

2. حجم المنشآت التي تضم عامل واحد.

3. حجم المنشآت التي تضم عاملين.

4. حجم المنشآت التي تضم ثلاثة عمال.

5. حجم المنشآت التي تضم أربعة عمال.



6. نسبة حجم هذه المنشآت الى إجمالي المنشآت.
7. الأنشطة المتركزه في هذه المنشآت.
8. حجم الدخل المتولد من هذه المنشآت.
9. توزيع المنشآت حسب قطاع الملكية .
10. توزيع العمالة حسب الحالة التعليمية.

#### تقدير حجم المكونات المادية ومجال تركيز نشاطها:

تتمثل المكونات المادية في المنشآت الصغيره التي تضم من (1-4) عمال والتي تزاول نشاطها في مكان ثابت ، وكذا النشاط الذي يُزاول في المنازل ، وفقاً لتعريف تعداد 1994م وما تبعه من مسوحات ، حيث أقتصر التعريف للمنشأة على أنها التي تزاول نشاطها في مكان ثابت ، مهما كان حجمها ، وهو ما ترتب عليه سقوط النشاط الجائل من عملية الحصر ، وكذا النشاط الذي يمارس في المنازل والتي ليس لها مدخل مستقل يُمكن من الدخول إليها والخروج منها بسهولة ، وهو ما سيترتب عليه قصور التقدير بمقدار النشاط الجائل ، والنشاط الذي يمارس في المنازل . وذلك كما يلي:

جدول رقم (1)

توزيع المنشآت التي بها عمالة (4-1) عامل وإجمالي المنشآت العاملة

في الجمهورية حسب النشاط الاقتصادي.

الإجمالي		(4-1) عامل		عدد المنشآت / حجم المنشأة النشاط الاقتصادي
%	العدد الإجمالي للمنشآت	%	العدد	
0.50	1265	0.25	587	الزراعة والصيد والحراجه
0.00	3	0.0	0	صيد الأسماك
0.11	279	0.01	28	التعدين والمقالع
14.07	35294	13.33	31293	الصناعات التحويلية
0.69	1723	0.72	1697	أمدادات الكهرباء والغاز والمياه
0.15	380	0.13	314	الإنشاءات
69.75	175010	73.12	171644	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح مركبات السلع الشخصية والأسرية
5.98	15018	5.13	12033	الفنادق والمطاعم
1.56	3912	1.53	3583	النقل والتخزين والاتصالات
0.25	630	0.21	483	الوساطة المالية

1.31	3299	1.27	2982	الأنشطة العقارية والإيجارات وأنشطة المشاريع التجارية
0.37	925	0.11	264	التعليم
2.14	5365	1.80	4226	الصحة والعمل الاجتماعي
3.10	7790	2.39	5617	الأنشطة المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى
0.00	10	0.00	3	المنظمات والهيئات غير الحكومية
100.0	250903	100	234754	الإجمالي

المصدر : مسح الطلب للقوى العاملة لعام 2003م

- لم تبرز الأهمية النسبية للمنشآت العاملة في مجال (نشاط الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك إلا بصورة ضئيلة إذ بلغت مساهمة هذه المنشآت في هذين المجالين بحوالي (0.50%) ورغم الأهمية النسبية للعاملين في هذين المجالين والذي يضم أكثر من (56.0%) ولعل هذا يعود إلى منهجية عينة مسح الطلب للقوى العاملة لعام 2003م.

- لقد أدى إنخفاض المتوسط العام لعدد العاملين في المنشآت العاملة وفقاً لنتائج مسح الطلب للقوى العاملة للعام 2003م الذي مثل حوالي (2.75) عن ما هو في تعداد 94م (2.85) وهو نتيجة لتزايد أعداد المنشآت المفردة في الاقتصاد الوطني مما أدى إلى سيطرة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح مركبات السلع الشخصية والأسرية.

- يمكن تلخيص أو استنتاج ما سبق من نتائج بأنها تعكس بوضوح طبيعة رأس المال الوطني الذي يتجنب المخاطرة والإتجاه نحو المشاريع سريعة الربح، والابتعاد عن الاستثمار في المنشآت التي تحتاج الى استثمارات ضخمة ، حيث نجد أن نسبة المنشآت العاملة في التعدين والمقالع وكذلك الصناعة التحويلية (0.1%) و(0.2%) على الترتيب من إجمالي المنشآت العاملة في الاقتصاد الوطني .

1- توزيع المنشآت حسب الحجم والنشاط الاقتصادي:

إن دراسة وتحليل بيانات المنشآت حسب الحجم (عددها ) والنشاط الاقتصادي يعطينا وضوحاً أكثر لخصائص المنشآت العاملة في الاقتصاد الوطني.

### أولاً: خصائص المنشآت العاملة صغيرة الحجم (4-1) عامل:

- أن إجمالي المنشآت العاملة صغيرة الحجم والتي يقل فيها عدد العاملين عن (5) عمال بلغ حوالي (234.754) منشأة تمثل حوالي (93.56%) من إجمالي المنشآت العاملة في الاقتصاد الوطني.
- أن ارتفاع نسبة المنشآت صغيرة الحجم (4-1) عامل تعكس طبيعة الاقتصاد الوطني والذي يعتمد على المنشآت التي تقدم الخدمات التجارية كالبيع بالجملة أو التجزئة للمواد الغذائية أو غير الغذائية وكذا خدمات الصيانة والإصلاح والورش مثل إصلاح التلفزيونات ، الراديوهات .....الخ.
- بلغ إجمالي المنشآت العاملة صغيرة الحجم (4-1) عامل في الصناعات التحويلية حوالي (31293) منشأة تمثل حوالي (88.66) من إجمالي المنشآت العاملة التحويلية في الجمهورية اليمنية وحوالي (12.47%) من إجمالي المنشآت العاملة في الاقتصاد الوطني.

- ويعكس إرتفاع نسبة المنشآت العاملة التحويلية (1-4) عامل بالمقارنة مع بقية المنشآت العاملة التحويلية الأخرى في الاقتصاد الوطني ، اعتماد النشاط الصناعي في البلاد على الصناعات التقليدية البسيطة كصناعة الأبواب الحديدية والصناعات الخشبية ، والصناعات الغذائية، والطوب الأسمنتي والقمریات والطوب الأحمر ..... الخ.

ونود الإشارة هنا أن النشاط الصناعي والذي يعول عليه كثيراً في عملية التحولات الاجتماعية ، وزيادة حجم السلع الصناعية في السوق المحلية ، وزيادة معدل النمو الاقتصادي لا يمكن له ان يقوم بهذه المهام نظراً لتزايد المنشآت التحويلية صغيرة الحجم (1-4) عامل والتي تشكل (88.66%) من إجمالي المنشآت الصناعية التحويلية في الاقتصاد الوطني ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن إجمالي عدد المنشآت الصناعية الاستخراجية لم يتجاوز عددها (279) منشأة عاملة في الاقتصاد الوطني وتمثل ما نسبته حوالي (0.1%) من إجمالي المنشآت العاملة ، وأن أغلب هذا المنشآت هي من المنشآت العاملة في استخراج الأحجار (المقالع).

## جدول رقم (2)

### توزيع المنشآت الفردية (1-4) عامل حسب أهميتها النسبية

م	البيان	العدد	النسبة المئوية
1	عدد المنشآت التي تستخدم عامل واحد	91127	38.8
2	عدد المنشآت التي تستخدم عاملين	87537	37.3
3	عدد المنشآت التي تستخدم ثلاثة عمال	37312	15.9
4	عدد المنشآت التي تستخدم أربعة عمال	18778	8.5
	الإجمالي	234754	100.0

المصدر : مسح الطلب للقوى العاملة 2003م

### ثانياً: خصائص العاملين في المنشآت صغيرة الحجم (1-4) عامل والمنشآت الأخرى في الاقتصاد الوطني:

- تزايد نسبة المنشآت صغيرة الحجم (1-4) عامل في الصناعات التحويلية التقليدية قد يساهم في زيادة معدلات البطالة في البلاد وتزايد حجم الإستيراد نتيجة لتناقص حجم السلع الصناعية المحلية.

- ولإبراز خصائص العاملين في المنشآت العاملة بحجم (4-1) عامل سنتناول الآتي:

- تشير نتائج مسح الطلب للقوى العاملة لعام 2003م أن الاقتصاد الوطني مازال يعتمد على المنشآت صغيرة الحجم من (4-1) عامل والتي تعمل في الصناعات التحويلية التقليدية وتقديم الخدمات التجارية .
- يضم القطاع الخاص المحلي في المنشآت الصغيرة حوالي (97.81%) من إجمالي المنشآت العاملة في الاقتصاد الوطني وحوالي (64.79%) من إجمالي العاملين في المنشآت العاملة في القطاع المنظم.
- يتضح من نتائج المسح أيضاً أن متوسط عدد العاملين في المنشآت الصغيرة العاملة من (4-1) عامل بلغ (1.93%) ، ويعود ذلك الإنخفاض إلى إنخفاض متوسط عدد العاملين في إجمالي المنشآت العاملة في القطاع الخاص والذي يتميز بإرتفاع المنشآت الفردية أما مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية في استيعاب العماله في المنشآت الصغيرة من (4-1) عامل فهي متقاربة .



### تركز أنشطة المنشآت الصغيرة:

عادة ما تتركز أنشطة هذا القطاع في المجالات التي تتصف بصغر حجم المنشآت ، وإنخفاض رأس المال المستخدم ، وعدم توفر مهارات فنية للعاملين فيه ، وتدني مستوى الدخل المتولده ، ورغم تعدد أنواعها و بحكم إنتشار هذه الأنشطة بصورة كبيرة على مستوى المجتمع ، فإنها تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي لا سيما في المجتمعات النامية والأقل نمواً ، ومنها بلادنا. ويمكن التعرف على تركيز أنشطة المنشآت الصغيرة من خلال توزيع المنشآت بحسب قطاع الملكية والحالة التعليمية وفئات الدخل كما هو موضح في الجداول التالية:

جدول رقم (3)

توزيع المنشآت العاملة (1-4) عامل والعاملين ومتوسط عدد العاملين

حسب قطاعات الملكية

متوسط عدد العاملين	العاملين		المنشآت		قطاع الملكية
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
1.93	98.95	448494	99.08	232616	خاص محلي
1.81	0.33	1500	0.35	831	خاص أجنبي
3.32	0.06	282	0.01	85	خاص مشترك
2.00	0.01	36	0.01	18	مختلط
1.63	0.14	613	0.16	375	تعاوني
3.89	0.04	187	0.02	48	قطاع عام / إنتاجي حكومي
2.74	0.47	2137	0.33	781	منظمات غير حكومية
1.93	100.0	453249	100.0	234754	الإجمالي

المصدر: مسح الطلب للقوى العاملة لعام 2003م

#### جدول رقم (4)

#### توزيع العاملين بحسب الحالة التعليمية والجنس (1-4) عامل

البيان	ذكور	إناث	جمله
مراكز ومعاهد التدريب المهني	569	30	599
ثانوية فنية أو مهنيه	368	0	368
دبلوم بعد الثانوية / تقني	2827	169	2996
جامعي فأعلى	2956	1109	4065
الإجمالي	6720	1308	8028

المصدر: مسح الطلب للقوى العاملة 2003م

يتضح أن عدد العاملين الإجمالي للمنشآت الصغيرة هو من إجمالي 41657 ذكور وعدد 7437 إناث أي من إجمالي وقدرة 49049 عامل وعاملة لجميع المنشآت الاقتصادية العاملة حسب المصدر.

### جدول رقم (5)

توزيع العاملين بحسب فئات الدخل الشهري وفئة حجم المنشأة (1-4) والجنس

فئات الأجر	ذكور	أناث	جملة
أقل من 10000	1372	382	1754
10000-14999	1798	166	1964
15000-19999	1199	56	1255
20000-24999	1183	13	1196
25000-29999	444	67	511
30000-34999	226	513	739
35000-39999			
	58	0	58
40000-44999	67	0	67
45000-49999	48	0	48
50000-54999	80	0	80
55000-60000	0	0	0
أكثر من 60000	167	111	278
غير مبين	78	0	78
الإجمالي	6720	1308	8028

المصدر: مسح الطلب للقوى العاملة 2003م

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة عدد العاملين من الإناث بلغ 16% وأن عدد العاملين من الإناث اللائي يحصلن على 30 ألف ريال إلى أقل من 35 ريال هو العدد الأكبر ويشير هذا الرقم تقريباً إلى الأعمال الإدارية المتعلقة بالسكرتارية وماشابه ذلك ويلى هذا العدد الفئة التي دخلها أقل من 10 ألف ريال ويدل ذلك على أن هذه الشريحة تمارس المهن البسيطة جداً كما يلاحظ أن حوالي 21% من إجمالي العاملين دخلهم أقل من 10 ألف ريال وأن حوالي 62% دخلهم أقل من 20 ألف ريال ، مما يؤكد أن مستوى الأجور ضعيف جداً ويحتاج الموضوع إلى إعادة النظر من قبل أصحاب المؤسسات الصغيرة كوجهة نظر مقدمة من قبل الباحثين.

## الفصل الرابع

مؤشرات القطاع غير المنظم المتوقع استخلاصها من نتائج التعداد العام  
للسكان والمساكن والمنشآت 2004م

قراءة لمؤشرات القطاع غير المنظم التي سيتم إستخلاصها من نتائج

التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2004م

أولاً: المؤشرات التي سيتم الحصول عليها من إستمارة عد السكان:-

1. التوزيع الجغرافي:- يتضمن البيانات الجغرافية الآتية:-

أسم المحافظة ، إسم المديرية، إسم العزلة ، وبحسب الحالة الحضرية  
علي النحو التالي:-.

في حالة الحضر:

أسم المدينة ، إسم الحي ، إسم الحارة ، أسم الشارع.

في حالة الريف:

إسم القرية ، إسم المحلة.

يتم الحصول على هذه البيانات من حقول استمارة عد السكان - البيانات  
الإدارية في صفحة الغلاف التي في بداية الإستمارة.

2. التوزيع النوعي:- يتضمن بيانات النشطين إقتصادياً حسب

الجنس (ذكور ، إناث).

يتم الحصول على هذه البيانات من إستمارة عد السكان - البيانات العامة  
والاجتماعية في الحقل رقم (406).

3. التوزيع العمري:-

ويتضمن بيانات النشطين إقتصادياً حسب فئات الأعمار المختلفة وذلك  
للعاملين من سن (10) سنوات فأكثر ويتم الحصول على هذه البيانات من

نفس الإستمارة الحقل رقم (407) حيث تدون في هذا الحقل أعمار الأفراد بالسنوات الميلادية الكاملة وتهمل الشهور.

4. الحالة التعليمية:-

ويتضمن بيانات عن المستوى التعليمي للنشطين إقتصادياً من سن (10) سنوات فأكثر ، للحصول على بيانات المؤهلات العلمية لهذه الشريحة وسيتم أخذ هذه البيانات من إستمارة عد السكان - البيانات التعليمية من الحقل رقم (803).

5. الحالة الإجتماعية:-

ويتضمن بيانات النشطين إقتصادياً من سن (10) سنوات فأكثر للحالة الزوجية كما يلي:-

1-أعزب 2-متزوج 3-مطلق 4-أرمل

وسؤخذ هذه البيانات من إستمارة عد السكان - بيانات الحالة الزوجية من الحقل رقم (601).

6. الحالة العملية:-

تتضمن بيانات عن الحالة العملية للنشطين إقتصادياً من سن (10) سنوات فأكثر بالسؤال هل الفرد

❖ صاحب العمل لديه مستخدمين ؟ وهو الفرد المشتغل

(ذكر أو أنثى) الذي يدير منشأته الخاصة ويستخدم

عامل أو أكثر\* بإجر نقدي او عيني أو كلا الحاليتين

معاً ، سواء كان من أفراد أسرته أو من الغير.

\* وفقاً لمنهجية القطاع غير المنظم المقترحة سيتم أخذ البيانات من 1:4 عمال.

❖ يعمل لحسابه الخاص ليس لديه مستخدمين؟ وهو الفرد (ذكراً أو أنثى) الذي يعمل في منشأته دون أن يستخدم أي فرد بأجر نقدي أو عيني ومن الممكن أن يستخدم أفراد بدون أجر سواء كانوا من أفراد الأسرة أو غيرها.

❖ يعمل بأجر (نقدي):- وهو الفرد (ذكراً أو أنثى) الذي يعمل بأجر نقدي لفترة زمنية محددة سواء أجر يومي أو اسبوعي أو شهري في القطاع الخاص أو العام أو المختلط والذي يعيننا في هذا البحث هم العاملين في القطاع الخاص الذي يستخدم العمالة من (1-4) عمال وذلك وفقاً لمنهجية هذه الورقة.

❖ يعمل بأجر (عيني):- وهو الفرد (ذكراً أو أنثى) الذي يعمل بأجر عيني في القطاع الخاص أو العام أو المختلط ويعيننا في هذا البحث كما ذكرنا سابقاً في القطاع الخاص الذي يستخدم العمالة من (1-4) عمال وذلك وفقاً لمنهجية هذه الورقة.

❖ مشارك مع الأسرة :- وهو الفرد (ذكراً أو أنثى) الذي يعمل لمساعدة الأسرة ولا يتقاضى أي مقابل نقدي أو عيني نظير القيام بهذا العمل.

❖ متدرب/ متطوع:- وهو الفرد (ذكراً أو أنثى) الذي يعمل لدى الغير بدون أجر بغرض الاستفادة العلمية على الخبرة في مجال معين أو لصقل مهاراته الذاتية.



ومن هذه البيانات سيتم الحصول على عدد العاملين بأجر وعدد العاملين بدون أجر وستؤخذ هذه البيانات من إستمارة عد السكان - البيانات الاقتصادية الحقل رقم (908).

7. قطاع الملكية :- يتضمن بيانات القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه الناشطين إقتصادياً من سن (10) سنوات فأكثر وتنطبق على هذه الحالة الفقرات التالية:-

- الفقرة رقم (5) خاص محلي والفقرة رقم(6) خاص أجنبي والفقرة رقم (7) خاص مشترك.

8. الأنشطة الاقتصادية:-

تتضمن بيانات عن ماهية الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الافراد من سن (10) سنوات فأكثر مثل (صناعة المشروبات الغازية وتعبئتها أو تربية النحل أو إنتاج العسل....الى غير ذلك من الأنشطة الاقتصادية المعروفة ) وستؤخذ هذه البيانات من إستمارة عد السكان - البيانات الاقتصادية الحقل رقم (219).

9. المهن:- تتضمن بيانات عن نوعية المهن (الأعمال) التي يمارسها الأفراد النشطون إقتصادياً من سن (10) سنوات فأكثر وتقصد بالمهنة هنا هي نوع العمل الرئيسي الذي يقوم به الشخص المشتغل وليس الأعمال الثانوية أو العرضية التي يقوم بها ومثال ذلك : مهندس كهربائي ، طبيب أسنان ، مزارع خضروات ، سائق حافلة / باص ، تاجر تجزئة مواد غذائية وسيؤخذ هذا البيان من إستمارة عد السكان البيانات الاقتصادية الحقل رقم (913).

10. أماكن العمل: - يتضمن بيانات عن مواقع العمل (أين يعمل الفرد النشط اقتصادياً من سن (10) سنوات فأكثر بصورة دائمة ) وما يمكن تطبيقه على القطاع غير المنظم وفقاً لمنهجيتنا المتبعة هو : الفقرة رقم (3) مؤسسات أو شركات خاصة ، الفقرة رقم (4) محلات / ورش / مكاتب الفقرة رقم (5) داخل المسكن ، الفقرة رقم (6) مفرش في سوق (بسطة) الفقرة رقم (7) متجول (مكان العمل غير ثابت) ، الفقرة رقم (8) موقع بناء / تشييد ( لا تنتمي لمؤسسة) الفقرة رقم (9) مزرعة / مرعى (لا تنتمي لمؤسسة) ، الفقرة رقم (10) وسيلة نقل (ليست تابعة لمؤسسة) والفقرة رقم (11) الأخيرة مكان آخر لم يذكر سابقاً وسيتم أخذ هذه البيانات من أستمارة عد السكان - البيانات الاقتصادية الحقل رقم (910).

#### ثانياً: المؤشرات التي سيتم إستخلاصها من إستمارة حصر المنشآت:-

بالإضافة إلى البيانات السابقة الخاصة بالقطاع الاقتصادي والأنشطة الاقتصادية سيتم الحصول من أستمارة حصر المنشآت على عدد العاملين من أصحاب المنشأة بما فيهم أفراد الأسرة العاملين بدون أجر وبحسب جنسيتهم يمينيين وغير يمينيين وبحسب النوع ذكوراً و إناثاً ، وستؤخذ هذه البيانات من الحقول التالية (215 ، 216 ، 217، 218) وكذلك بيانات عدد العاملين من غير أصحاب المنشأة أيضاً بحسب جنسيتهم يمينيين وغير يمينيين وبحسب النوع ذكوراً و إناثاً وستؤخذ هذه البيانات من الحقول التالية: (219 ، 220 ، 221 ، 222، 223) من إستمارة حصر المنشآت .

## الفصل الخامس

### مقترح إستيعاب بيانات القطاع غير المنظم في الحسابات القومية

#### مقترح استيعاب بيانات القطاع غير المنظم في الحسابات القومية :

ظلت مسألة الحصول على بيانات مستقلة لإنتاج القطاع غير المنظم ضرب من الخيال خلال السنوات الماضية نظراً لصعوبة فصل بيانات هذا القطاع عن القطاع الرسمي ( المنظم) إلا أن المسوح الإحصائية التي جرت وإن كانت محدودة إلا أنها أعطت الأمل في إمكانية السير في هذا الطريق الشائك ، فبدأ التفكير في عدة طرق للوصول إلى واقع هذا القطاع ، وتمشياً مع واقع الاقتصاد اليمني فقد تم إتباع منهجية واحدة وهي إعتبار المنشآت الصغيرة التي تستخدم ( حجم العاملة) من (1-4) عاملاً ، وبناء على نتائج المسوح والتقديرية نضع مقترح متكامل لإستيعاب بيانات القطاع غير المنظم في الحسابات القومية وفقاً لنظام 1993م وإتباع نفس الخطوات التي تتم في إحتساب القطاع المنظم كمحاولة جادة للإستفادة من هذه البيانات ولمعرفة مدى مساهمة القطاع غير المنظم في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن خلال قراءة أهم هذه النتائج نجد أن نشاط التجارة يحتوي على ما نسبته 47% من الإنتاج وأن نشاط الزراعة يأتي في المرتبة الثانية بما نسبته 17% من قيمة الإنتاج ويلية نشاط البناء والتشييد 11% ثم نشاط الصناعة 10% ونشاط الخدمات بنسبة 9% ونشاط النقل والاتصالات بنسبة 6% كما بلغت نسبة القيمة المضافة في نشاط التجارة 84% وفي

نشاط الزراعة والصيد نسبة 71% وفي نشاط النقل والاتصالات 56% وفي نشاط الخدمات 51% وفي نشاط البناء والتشييد 38% وفي نشاط الصناعة 27%.

ويتضمن تصنيف قطاعات الاقتصاد القومي خمسة قطاعات هي:

1. المشروعات غير المالية .
2. المشروعات المالية .
3. القطاع الحكومي.
4. القطاع العائلي.
5. المشروعات غير الهادفة للربح ويعتبر إنتاج هذا القطاع هو الأقل مقارنة ببقية القطاعات الأخرى.

بالإضافة إلى قطاع العالم الخارجي الذي لم يظهر في هذه الأنشطة لكونها أنشطة اقتصادية صغيرة ومحدودة.

وقبل أن نورد الجداول المقترحة لإستيعاب الحسابات القومية لا بد من التعرف إلى النتائج الأساسية التي حصلنا عليها من المسوح المتخصصة ، وكذلك تقديرات نشاط التجارة ونشاط الزراعة والأسماك وفقاً لنتائج مسح الطلب للقوى العاملة لعام 2003م كما في الجدول رقم(1) والذي يحتوي على عدد المنشآت وعدد العاملين ، وكذلك قيمة الإنتاج الرئيسي لكل نشاط وهي البيانات التي تم إستخدامها في إعداد الحسابات القومية.

الجدير بالذكر أن هذا المقترح لا يعني أن الجهاز ممثلاً في إدارة الحسابات القومية لا يقوم باحتساب أنشطة القطاع غير المنظم بل يقوم باحتسابها ضمن أنشطة القطاعات التابعة لها والتي تم فصلها بغرض إيجاد بيانات أكثر دقة ولمعرفة مدى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وعلى أمل أن يتم الإهتمام بهذه البيانات التفصيلية مستقبلاً.

جدول رقم (1) يوضح عدد المنشآت والعاملين ( بأجر وبدون أجر ) وقيمة الإنتاج للقطاع  
غير المنظم حسب حجم العمالة من واقع المسوح المنفذة في الجهاز

قيمة الإنتاج الرئيسي ( مليون ريال )	عدد العاملين			عدد المنشآت	المسوح الإحصائية / الأنشطة
	إجمالي	بدون أجر	بأجر		
42457	64502	43448	21054	31978	المسوح الصناعي
38236	47966	13726	34240	20670	مسح الخدمات
47051	27677	4184	23493	184893*	مسح البناء والتشديد#
25285	27395	23550	3845	25598*	مسح النقل والاتصالات#
195351	312802	78200	234602	171644	نشاط التجارة
71604	1982	654	1328	587	نشاط الزراعة والأسماك *
<b>419984</b>	<b>482324</b>	<b>163762</b>	<b>318562</b>	<b>224879</b>	<b>الإجمالي</b>

\* أخذت بياناتها من واقع مسح

القوى العاملة 2003 م .

# عدد المنشآت في مسح البناء والتشييد عبارة عن عدد  
المباني.

# عدد المنشآت في مسح النقل والاتصالات عبارة عن عدد  
المركبات .

4. الزراعة والصيد القطاع غير المنظم

( حجم العمالة )

جدول رقم (2)

حساب الانتاج

رمز	المعاملة	مورد (دائن)	استخدام (مدين)	2001م مليون ريال
P.1	المخرجات	71604		
P.2	الاستهلاك الوسيط		20066	
D.21-D.31	صافي الضرائب على المنتجات		0	
B.1g	اجمالي الناتج المحلي (القيمة المضافة الاجمالية)		51538	
K.1	اندثار رأس المال		2710	
B.IN	صافي الناتج المحلي (القيمة المضافة الصافية)		48828	

جدول رقم (3)

حساب توليد الدخل II.1.1

رمز	المعاملة	مورد (دائن)	استخدام (مدين)
B.1g	القيمة المضافة الاجمالية	51538	
B.1N	القيمة المضافة الصافية	48828	
D.1	تعويضات العاملين		32232
D.11	الأجور والمرتبات		32232
D.12	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية		0

307		الضرائب على الانتاج والمستوردات	D.2
0		الضرائب على المنتجات	D.21
307		الضرائب الأخرى على الانتاج	D.29
313-		الاعانات الأخرى على الانتاج	D.39
19313		فائض التشغيل الاجمالي	B.2g
16603		فائض التشغيل الصافي	B.2N

البناء والتشييد ( القطاع غير المنظم - حجم العمالة )

جدول رقم (4)

2001 مليون ريال		حساب الانتاج	
استخدام	مورد	المعاملة	الرمز
(مدین)	(دائن)		
	47051	المخرجات	P.1
29180		الاستهلاك الوسيط	P.2
0		صافي الضرائب على المنتجات	D.21-D.31
17871		اجمالي الناتج المحلي (القيمة المضافة الاجمالية)	B.1g
1191		اندثار رأس المال	K.1
16680		صافي الناتج المحلي (القيمة المضافة الصافية)	B.IN

جدول رقم (5)

حساب توليد الدخل II.1.1

الرمز	المعاملة	مورد (دائن)	استخدام (مدين)
B.1g	القيمة المضافة الاجمالية	17871	
B.1N	القيمة المضافة الصافية	16680	
D.1	تعويضات العاملين		3954
D.11	الأجور والمرتبات		3954
D.12	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية		0
D.2	الضرائب على الانتاج والمستوردات		199
D.21	الضرائب على المنتجات		0
D.29	الضرائب الأخرى على الانتاج		199
D.39	الاعانات الأخرى على الانتاج		86-
B.2g	فائض التشغيل الاجمالي		13805
B.2N	فائض التشغيل الصافي		12614



الصناعة التحويلية ( القطاع غير المنظم - حجم العمالة )

حساب الانتاج  
جدول رقم (6)

2001      المليون ريال

الرمز	المعاملة	مورد (دائن)	استخدام (مدين)
P.1	المخرجات	42457	
P.2	الاستهلاك الوسيط		31173
D.21-D.31	صافي الضرائب على المنتجات		0
B.1g	اجمالي الناتج المحلي (القيمة المضافة الاجمالية)		11284
K.1	اندثار رأس المال		905
B.IN	صافي الناتج المحلي (القيمة المضافة الصافية)		10379

جدول رقم (7)  
حساب توليد الدخل II.1.1

الرمز	المعاملة	مورد (دائن)	استخدام (مدين)
B.1g	القيمة المضافة الاجمالية	11284	
B.1N	القيمة المضافة الصافية	10379	
D.1	تعويضات العاملين		1438
D.11	الأجور والمرتببات		1438
D.12	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية		0
D.2	الضرائب على الانتاج والمستوردات		1558
D.21	الضرائب على المنتجات		0
D.29	الضرائب الأخرى على الانتاج		1558
D.39	الاعانات الأخرى على الانتاج		6945-
B.2g	فائض التشغيل الاجمالي		15234

## تجارة الجملة والمفرد ( القطاع غير المنظم )

جدول رقم (8)

حساب الانتاج

مليون ريال	2001	المعاملة	الرمز
استخدام (مدین)	مورد (دائن)		
	195351	المخرجات	P.1
29943		الاستهلاك الوسيط	P.2
0		صافي الضرائب على المنتجات	D.21-D.31
165408		اجمالي الناتج المحلي (القيمة المضافة الاجمالية)	B.1g
12705		اندثار رأس المال	K.1
152703		صافي الناتج المحلي (القيمة المضافة الصافية)	B.1N

جدول رقم (9)

حساب توليد الدخل II.1.1

استخدام (مدین)	مورد (دائن)	المعاملة	الرمز
	165408	القيمة المضافة الاجمالية	B.1g
	152703	القيمة المضافة الصافية	B.1N
8999		تعويضات العاملين	D.1
8999		الأجور والمرتببات	D.11
0		مساهمات أرباب العمل الاجتماعية	D.12

5777		الضرائب على الانتاج والمستوردات	D.2
0		الضرائب على المنتجات	D.21
5777		الضرائب الأخرى على الانتاج	D.29
939-		الاعانات الأخرى على الانتاج	D.39
151571		فائض التشغيل الاجمالي	B.2g
138865		فائض التشغيل الصافي	B.2N

المشروعات التي لا تهدف للربح (القطاع غير المنظم - حجم العمالة) S.15

2001 مليون  
ريال

جدول رقم (10)  
حساب الانتاج

الرمز	المعاملة	مورد (دائن)	استخدام (مدين)
P.1	المخرجات	97	
P.2	الاستهلاك الوسيط		65
D.2	الضرائب		
D.31	الاعانات على المنتجات		
B.1g	اجمالي الناتج المحلي (القيمة المضافة الاجمالية)		32
K.1	اندثار رأس المال		7
B.IN	صافي الناتج المحلي (القيمة المضافة الصافية)		25

جدول رقم (11)

حساب توليد الدخل II.1.1

الرمز	المعاملة	مورد (دائن)	استخدام (مدين)
B.1g	القيمة المضافة الاجمالية	32	
B.1N	القيمة المضافة الصافية	25	
D.1	تعويضات العاملين		23
D.11	الأجور والمرتبات		23
D.12	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية		0
D.2	الضرائب على الانتاج والمستوردات		2
D.21	الضرائب على المنتجات		0
D.29	الضرائب الأخرى على الانتاج		2
D.3	الاعانات		
D.31	الاعانات على الانتاج		
D.39	الاعانات الأخرى على الانتاج		0
B.2g	فائض التشغيل الاجمالي		7
B.2N	فائض التشغيل الصافي		0

الخدمات ( الشخصية والإجتماعية و الترفيهية - الفنادق والمطاعم - العقار وخدمات الأعمال ) من  
دون إيجارات المباني ) ( القطاع غير المنظم ( حجم العمالة )

جدول رقم (12) حساب الانتاج مليون ريال 2001

الرمز	المعاملة	مورد (دائن)	استخدام (مدين)
P.1	المخرجات	38140	
P.2	الاستهلاك الوسيط		18689
D.21-D.31	صافي الضرائب على المنتجات		0
B.1g	اجمالي الناتج المحلي (القيمة المضافة الاجمالية)		19451
K.1	اندثار رأس المال		1848
B.IN	صافي الناتج المحلي(القيمة المضافة الصافية)		17604

جدول رقم (13)

حساب توليد الدخل II.1.1

الرمز	المعاملة	مورد (دائن)	استخدام (مدين)
B.1g	القيمة المضافة الاجمالية	19451	
B.1N	القيمة المضافة الصافية	17604	
D.1	تعويضات العاملين		6044
D.11	الأجور والمرتبات		6044
D.12	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية		0
D.2	الضرائب على الانتاج والمستوردات		2003
D.21	الضرائب على المنتجات		0
D.29	الضرائب الأخرى على الانتاج		2003
D.39	الاعانات الأخرى على الانتاج		2192-
B.2g	فائض التشغيل الاجمالي		13596

النقل والتخزين والاتصالات القطاع غير المنظم ( حجم العمالة )  
جدول رقم (14)

حساب الانتاج  
2001 مليون ريال

استخدام (مدين)	مورد (دائن)	المعاملة	الرمز
	25285	المخرجات	P.1
10995		الاستهلاك الوسيط	P.2
0		صافي الضرائب على المنتجات	D.21-D.31
14290		اجمالي الناتج المحلي (القيمة المضافة الاجمالية)	B.1g
1124		اندثار رأس المال	K.1
13166		صافي الناتج المحلي (القيمة المضافة الصافية)	B.IN

جدول رقم (15)

حساب توليد الدخل II.1.1

الرمز	المعاملة	مورد (دائن)	استخدام (مدين)
B.1g	القيمة المضافة الاجمالية	14290	
B.1N	القيمة المضافة الصافية	13166	
D.1	تعويضات العاملين		2286
D.11	الأجور والمرتبات		2286
D.12	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية		0
D.2	الضرائب على الانتاج والمستوردات		60
D.21	الضرائب على المنتجات		0
D.29	الضرائب الأخرى على الانتاج		60
D.39	الاعانات الأخرى على الانتاج		22-
B.2g	فائض التشغيل الاجمالي		11965
B.2N	فائض التشغيل الصافي		10841

مساهمة القطاع غير المنظم ( حجم العمالة ) في الناتج للمشروعات غير المالية وغير الهادفة للربح  
والناتج المحلي الإجمالي للعام 2001م ( مليون ريال )  
جدول رقم (16)

البيان	قيمة الناتج	مساهمة القطاع غير المنظم من الناتج	نسبة مساهمة القطاع غير المنظم ( % )
المشروعات غير المالية	1428742	279843	19.6
المشروعات المالية	55296		
القطاع الحكومي	173161		
القطاع العائلي	482		
المشروعات غير الهادفة للربح	136	32	23.3
الناتج المحلي الإجمالي	1641306	279875	17.1



## الملاحق

- المشاكل والصعوبات
- أوجه القصور بمخرجات التعليم
- أسباب مزاولة أنشطة القطاع غير المنظم
- الخاتمة
- المصادر

## المشاكل والصعوبات التي تواجه المنشآت الصغيرة

- عدم توفر رأس المال (التمويل)
- ركود السوق
- الضرائب
- صعوبة الحصول على تراخيص عمل
- ضعف مستوى الخدمات الأساسية
- حالات أخرى
- تدخل الجهات الرسمية (تعسف)
- غلاء المدخلات (المواد الخام)
- عدم تحصيل الديون المستحقة من الغير
- ارتفاع الإيجارات
- إنعدام الخدمات الأساسية
- ارتفاع رسوم الخدمات الحكومية
- صغر المقر
- إنعدام المعدات
- انخفاض الدخل
- المنافسة العالمية
- قلة الطلب لبعض السلع
- عدم الحصول على مقرات للعمل بسهولة
- عدم توفر العامل المؤهل في سوق العمل
- التدريب غير كافي
- خبرة غير كافية

- الإفتقار إلى المؤهلات والخبرات المتمثلة في :
  - الإفتقار إلى المهارات القيادية
  - الإفتقار إلى المهارات المحاسبية
  - الإفتقار إلى مهارات تشغيل المعدات الميكانيكية
  - الإفتقار إلى اللغة الأجنبية
  - الإفتقار إلى تشغيل الحاسوب
  - الإفتقار إلى تشغيل المعدات الكهربائية والأجهزة الإلكترونية

### أوجه القصور بمخرجات التعليم وتمثلت بالآتي:

1. نقص في المهارات الفنية .
  2. نقص في المعرفة النظرية .
  3. نقص في التقنية الحديثة.
  4. نقص في العلاقات الاجتماعية .
  5. نقص في مهارات اللغات .
  6. عدم توفر مركز تدريب في المحافظات.
- حيث وقد أحتل البيان رقم (1) المرتبة الأولى من اوجه القصور بمخرجات التعليم للمنشآت الصغيرة بنسبة 35% تقريباً مقارنة بأوجه القصور الأخرى.

### أسباب مزاوله أنشطة القطاع غير المنظم:

1. عدم وجود خيارات أفضل .
2. وجود فرصة جيدة ومربحه.
3. الرغبة في الإستقلال.
4. النشاط العائلي الأصلي (المهنية).
5. صعوبة الحصول على عمل بأجر.
6. رفع مستوى المعيشة.
7. الإهتمام بهذا النوع من الأنشطة.
8. تناسب مع التخصص.
9. الخبرة في هذا المجال.
10. أسباب أخرى

## الختامة:

نستنتج من هذه الدراسة إلى أن هناك عدد من المعوقات التي تكتنف عملية التعامل مع القطاع غير المنظم على مستوى الجمهورية اليمنية، تمثل أهميتها في عدم وضوح مفهوم القطاع غير المنظم، وكذا معايير قياسه ، ونطاق عمله ، الأمر الذي ترتبت عليه بعض الصعوبات في تحديد المنهجية التي أتمدت علي نتائج المسوح المباشرة أو المسوح ذات الصلة ، حيث ترتب على ذلك إظهار النتائج التي توصلنا إليها ومحاولة إستيعابها في الحسابات القومية كمقترح يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً.

وإعتماداً على معيار الحجم فقد قام الباحثين بمحاولة الوقوف على مكونات القطاع غير المنظم ، مادياً وبشرياً ، بهدف تحديد نطاق عمله ، وقد تم ذلك باستخدام عدد من المؤشرات الإحصائية حيث تم وفقاً لذلك التعرف على حجم منشأته ، وعدد العماله فيه.

نضع تجربة اليمن المتواضعة بين أيدي الأخوة المشاركين ونأمل من خلال هذه الندوة أن نستفيد من تجارب الدول الشقيقة التي سبقتنا في هذا المجال حيث أصبح من الضروري توفير الإحصائيات عن هذا القطاع في ظل الحاجة الملحة إلى بناء قاعدة بيانات إحصائية متطورة تتناسب مع عصر المعلومات والتكنولوجيا الحديثة والجهاز المركزي للإحصاء رغم الإمكانيات المحدودة التي يمتلكها إلا أنه لا يألوا جهداً في تطوير العمل الإحصائي وتنفيذ المسوح الإحصائية في جميع المجالات ويسعى دائماً إلى الاستفادة من كل جديد في علم الإحصاء ومن تجارب الدول الأكثر

خبرة وقد أنجز الكثير خاصة في مجال قواعد البيانات للقطاعات الإحصائية المختلفة ويظل الطموح مستمراً.

### المصادر :

1. وثائق نظام 93م للحسابات القومية . 12
2. وثائق دورة الحسابات القومية لعام 2000م.
3. محمود عبد الفضيل - تقرير عن القطاع غير المنظم في اليمن.
4. نشرة الحسابات القومية لعام 2002م.
5. نتائج مسح الخدمات لعام 2001م.
6. نتائج مسح النقل لعام 2001م.
7. نتائج مسح البناء والتشييد لعام 2002م.
8. نتائج مسح القوى العاملة لعام 2003م
9. نتائج مسح المنشآت الصغيرة والأصغر لعام 2000م.
10. نتائج المسح الصناعي لعام 2001م.
11. الوثائق الأولية لاستمارتي عد السكان وحصر المنشآت تعداد 2004م.



المعهد العربي  
للتدريب والبحوث الاحصائية

ندوة  
"احصاءات القطاع غير المنظم"  
صنعاء - اليمن 4-5/7/2004

التقرير الختامي والتوصيات  
لندوة احصاءات القطاع غير المنظم





## التقرير الختامي والتوصيات

### ندوة احصاءات القطاع غير المنظم

صنعا 4-5/7/2004م

بدعوة من المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية وبالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء في الجمهورية اليمنية وبرعاية معالي الأستاذ / أحمد محمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي عقدت ندوة احصاءات القطاع غير المنظم خلال الفترة 4-5/7/2004م في صنعا (ملحق رقم (3) الشروط المرجعية) ، وشارك فيها عدد من الخبراء والمختصين في مجال الندوة من 11 دولة عربية والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

( ملحق رقم (1) السادة المشاركون )

افتتحت الندوة في الساعة التاسعة من صباح يوم الأحد الموافق 2004/7/4 بكلمة الدكتور / خالد خواجه مدير عام المعهد رحب فيها بالسادة الحضور وخاصة اصحاب السعادة السفراء العرب الذين شاركوا في افتتاح الندوة ، وشكر فيها الحكومة اليمنية والجهاز المركزي للإحصاء في اليمن على استضافتهم لهذه الندوة وتقديمهم كافة الخدمات الإدارية والاجتماعية والفنية والتي كان لها الدور الكبير في نجاح الندوة وحسن تنظيمها .

كما تناول فيها التعريف بالقطاع غير المنظم واهمية واهداف الندوة و تعرض فيها الى أهم نشاطات وانجازات المعهد لهذا العام .

بعد ذلك القى الدكتور عبد الحكيم العبيد وكيل الجهاز المركزي للإحصاء كلمة رحب فيها بالسادة الحضور والمشاركين الضيوف من الدول العربية الشقيقة ، وحثا فيها المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية وجهوده لترسيخ روح التعاون وتبادل الخبرات بين الأجهزة الإحصائية العربية .

وبعد مراسم الإفتتاح بدأت الندوة اعمالها بعرض ورقة المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية بعنوان " القطاع غير المنظم .. المفاهيم واساليب التقدير " والتي اعدھا السيد / محمد كلكول وعرضها السيد / نصر الدين حموده من الجزائر . وبعد عرض الورقة كان هناك استراحة قصيرة ثم بدأت جلسات الندوة وفق جدول الأعمال المبين في الملحق رقم (2).

ووفقا لجدول الأعمال كان هناك اربع جلسات ، بواقع جلستين في اليوم الأول وجلستين في اليوم الثاني.

### الجلسة الأولى:

ترأسها الدكتور خالد خواجه مدير عام المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية نيابة عن الدكتور أمين محمد محي الدين رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الذي حالت ظروف عمله دون تمكنه من ترأس الجلسة وكان مقرر الجلسة الأستاذ عبد الواحد ثابت من الجهاز المركزي للإحصاء .

وفي هذه الجلسة تم عرض الأوراق القطرية التالية :  
ورقة قطرية ( تجربة الاردن ) اعدھا وقدمھا الأستاذ اسامة  
الزعبی

- ورقة قطرية ( تجربة البحرين ) اعدھا  
وقدمھا الأستاذ صلاح بو علي
- ورقة قطرية ( تجربة تونس ) اعدھا  
وقدمھا الأستاذ الطاهر الصديق
- ورقة قطرية ( تجربة السودان ) اعدتها وقدمتها  
السيدة ماجده خلف الله

وفي نهاية العرض جرت مناقشة مستفيضة للتجارب القطرية والأستفادة منها  
في تطوير اساليب جمع البيانات عن القطاع غير المنظم ووضع معايير للفصل  
بين القطاعين المنظم وغير المنظم .

#### الجلسة الثانية:

ترأسها الدكتور خالد خواجه مدير عام المعهد العربي للتدريب  
والبحوث الإحصائية وكان مقرر الجلسة السيدة تهاني الخيبة من الجهاز  
المركزي للإحصاء .

- وفي هذه الجلسة تم عرض أوراق وتجارب الأقطار التالية :
- ورقة قطرية ( تجربة سورية ) اعدتها وقدمتها  
السيدة رنا الحصري
  - ورقة قطرية ( تجربة سلطنة عمان ) اعدھا  
وقدمھا الأستاذ خلف السليمانی

- ورقة قطرية ( تجربة ليبيا) اعدھا وقدمھا الأستاذ  
راضي القلال

وبعد العرض جرت مناقشة هذه التجارب وتم تبادل الرأي حول العديد من  
النقاط التي تناولتها الأوراق

#### الجلسة الثالثة:

ترأسها الأستاذ الطاهر الصديق – تونس

وكان مقرر هذه الجلسة الأستاذ مفضل أحمد الحرازي من الجهاز المركزي  
للإحصاء

وتم في هذه الجلسة استعراض الأوراق والتجارب القطرية التالية :

- ورقة قطرية ( تجربة الجزائر ) اعدھا وقدمھا الأستاذ

نصر الدين حموده

- ورقة قطرية ( تجربة موريتانيا ) اعدھا وقدمھا الأستاذ

محمدي ولد الساموري

- ورقة قطرية ( تجربة اليمن ) اعدھا فريق من الباحثين

وقدمھا الأستاذ علي محمد كحيل

وبعد عرض هذه التجارب تمت مناقشتها وتبادل الرأي حولها .

## الجلسة الرابعة:

ترأسها الأستاذ اسامة الزعبي / مستشار اقتصادي - الأردن ومقرر  
الجلسه هو الأستاذ سعيد الحمادي من الجهاز المركزي للإحصاء  
وفي هذه الجلسة تم استعراض التقرير الختامي للندوة واعتماد التوصيات التي  
تقدم بها المشاركون وهي

1) دعوة المنظمات العربية ذات العلاقة لوضع تعريف ومعايير موحدة  
لهذا القطاع على مستوى الدول العربية وبما ينسجم مع التعاريف  
والمعايير الدولية مع مراعاة خصوصية كل دولة.

2) دعوة الأجهزة الإحصائية العربية الى تبادل الوثائق المتعلقة بهذا  
القطاع والإستفادة من تجارب بعضها البعض في هذا المجال .

3) دعوة الهيئات الإقليمية العربية والدولية لعقد المزيد من الدورات  
والبرامج التدريبية وورش العمل لكوادر الأجهزة الإحصائية العاملة  
في هذا المجال بحيث تركز على آليات واساليب العمل وكيفية التعامل  
مع المشاكل المتعلقة بتقديرات هذا القطاع .

4) دعوة المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية لتوفير زيارات  
إستطلاعية لتمكين الإحصائيين العاملين في هذا المجال من الإستفادة  
من تجارب الدول الأخرى .

5) دعوة الأجهزة الإحصائية العربية الى تضمين استمارات التعدادات العامه للسكان لإسئله يمكن استخدامها في توفير قاعدة بيانات اساسيه عن هذا القطاع.

6) دعوة الأجهزة الإحصائية العربية الى البدء بتوفير البيانات وزيادة الإهتمام بهذا القطاع مهما كانت الإمكانيات المتاحة والبيانات المتوفره وذلك نتيجة لزيادة الإهتمام الدولي والمحلي بهذا القطاع نظراً لزيادة مساهمته في الإقتصاد الوطني وفي تشغيل الأيدي العاملة

وأختتمت الندوة اعمالها في الساعه الواحده ظهراً يوم الإثنين 2004/7/5 بتوجيه الشكر والتقدير للجهاز المركزي للإحصاء في الجمهورية اليمنية على تعاونهم مع المعهد في استضافة هذه الندوة ، وافر المشاركون توجيه برقية شكر وتقدير الى فخامة رئيس الجمهورية اليمنية الرئيس علي عبد الله صالح على كل ماقدمته الجمهورية اليمنية من حسن التنظيم للندوة وكرم الضيافه للمشاركين فيها مماكان له كبير الأثر في انجاح اعمال هذه الندوة .

ملحق رقم (1)

أسماء المشاركين في ندوة إحصاءات القطاع غير المنظم

صنعا 4-2004/7/5م

الدولة	البريد الإلكتروني	الفاكس	التلفون	الوظيفة	الاسم
اليمن	<a href="mailto:CSO1@Y.net.Ye">CSO1@Y.net.Ye</a>	250664	/71774969	مدير عام الإحصاءات السلعية	علي محمد كحيل
	<a href="mailto:CSO1@Y.net.Ye">CSO1@Y.net.Ye</a>	250664	250618	مدير عام بالجهاز	قائد حسين الحرازي
	<a href="mailto:CSO1@Y.net.Ye">CSO1@Y.net.Ye</a>	250664	250619 71525179	رئيس قسم إحصاءات القوى العاملة	عبد الغني عبده الصغير
	<a href="mailto:CSO1@Y.net.Ye">CSO1@Y.net.Ye</a>	250664	73863699	رئيس قسم الحسابات القومية	نظمي عبدالرحيم
ليبيا	<a href="mailto:Rady_elkalall@yahoo.com">Rady_elkalall@yahoo.com</a>	00218213600091	00218213605640 ( العمل ) 00218213697807 ( المنزل )	إحصائي	راضي محمد علي القلال
موريتانيا	<a href="mailto:sidna@ons.mr">sidna@ons.mr</a>	002225255170	0022225252880 0022226357770 002226579303	مساعد مسئول عن جمع البيانات	محمدي ولد الساموري
عُمان	<a href="mailto:Khalaf202@hotmail.com">Khalaf202@hotmail.com</a>	0068604718	00968604917	إحصائي بدائرة الحسابات القومية	خلف بن سعود السليماني
العراق	--	--	00191432572408	إحصائي	حسن رضا حسن
الأردن	<a href="mailto:osama@dos.gov.jo">osama@dos.gov.jo</a>	0096265300710	00962615300716 0096277351831	مستشار اقتصادي	أسامة الزعبي
البحرين	<a href="mailto:bualis@bahrain.gov.bh">bualis@bahrain.gov.bh</a>	--	0097339879622	فني إحصاء أول	صلاح أبو علي
السودان	<a href="mailto:cbs@sudanmail.net">cbs@sudanmail.net</a>	0024983771860	002498377131	مساعد مدير	ماجدة خلف الله كروم
تونس	<a href="mailto:I.N.S@mci.gov.tn">I.N.S@mci.gov.tn</a>	0021671792559	0021671891002	مكلف بإحصاء المؤسسات والمتابعة	الطاهر بن علي الصديق
الجزائر	<a href="mailto:Nasreddine_hammouda@yahoo.fr">Nasreddine_hammouda@yahoo.fr</a> <a href="mailto:Nhammooda82@ensae.org">Nhammooda82@ensae.org</a>	002131941716	0021370940576	أستاذ باحث	نصر الدين حموده
سورية	----	+96311-33322292	+96311-3335830 (عمل) +96311-3330064 (منزل)	رئيس دائرة في مديرية إحصاءات التجارة والأسعار	رنا خليل الحصري



تابع - أسماء المشاركين في ندوة إحصاءات القطاع غير المنظم

صنعاء 4-5/7/2004م

الدولة	البريد الإلكتروني	الفاكس	التلفون	الوظيفة	الأسم
اليمن	--	250664	73397258	مدير عام التجهيز المكتبي	يحيى علي الكحلاني
اليمن	--	--	73645940	مدير إدارة الصناعة	محمد علي هزاع
اليمن	--	250664	250618	مدير عام الإحصاءات الخدمية	ناهد محمود
اليمن	--	--	250619	مدير إدارة النقل والإتصالات	إجتهد علي عبده
--	--	--	250618/9	الإدارة العامة للتجارة	خالد طه محمود
--	--	--	250618	الحسابات القومية	عبدالله حسين
اليمن	<a href="mailto:tahanisaeed@yahoo.com">tahanisaeed@yahoo.com</a>	250664	73879758	مدير إدارة الإحصاءات النوعية	تهاني سعيد الخبيبه
--	--	--	--	--	عبد الواحد ثابت
اليمن	--	250664	73895082	إدارة العينات	مفضل الحراري
--	--	--	--	--	سعيد محمد الحمادي
المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائي	<a href="mailto:diwan@aitrs.org">diwan@aitrs.org</a> <a href="mailto:khalduhdi@ahoo.com">khalduhdi@ahoo.com</a>	0096265823783	00962795292193	مدير عام المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية	د. خالد خواجه

**ملحق رقم (2)**  
**جدول أعمال ندوة إحصاءات القطاع غير المنظم**  
**صنعا 4-2004/7/5م**

محتوى الجلسة	الساعة	اليوم والتاريخ
<b>افتتاح الندوة</b> ورقة المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية "القطاع غير المنظم .. المفاهيم وأساليب التقدير" يعرضها : نصر الدين حمودة ( الجزائر ) أستراحه	09:30-09:00 10:00-09:30 10:20-10:00	<b>الأحد</b> <b>2004/7/4</b>
<b>الجلسة الأولى:</b> رئيس الجلسة: الدكتور /أمين محمد محي الدين رئيس الجهاز المركزي للإحصاء - اليمن مقرر الجلسة: الأستاذ/ عبد الواحد ثابت - الجهاز المركزي للإحصاء - اليمن	12:20 – 10:20 11:40 – 10:20	
<b>عرض الأوراق القطرية:</b> ➤ الأردن ( الأستاذ/ أسامة الزعبي ) ➤ البحرين (الأستاذ/ صلاح بو علي) ➤ تونس (الأستاذ/ الطاهر بن علي الصديق) ➤ السودان ( السيدة/ ماجدة خلف الله ) مناقشة الأوراق التي عرضت	12:20 – 11:40	
<b>أستراحه</b>	12:40 – 12:20	

<p><b>الجلسة الثانية:</b></p>	<p>03:00 – 12:40</p>	
<p>رئيس الجلسة: الدكتور/ خالد خواجه  مدير عام المعهد العربي للتدريب والبحوث  الإحصائية  مقرر الجلسة: الأستاذ ه/ تهاني سعيد الخيبة- الجهاز  المركزي للإحصاء – اليمن</p>	<p>02:00 – 12:40</p>	
<p><b><u>عرض الأوراق القطرية:</u></b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>➤ سورية (السيدة/رنا الحصري)</li> <li>➤ سلطنة عُمان (الأستاذ/خلف السليمان)</li> <li>➤ العراق (الأستاذ/حسن رضا)</li> <li>➤ ليبيا (الأستاذ/راضي القلال)</li> </ul> <p>مناقشة الأوراق التي عرضت</p>	<p>03:00 – 02:00</p>	

اليوم والتاريخ	الساعة	محتوى الجلسة
الاثنين 2004/7/5	11:00-09:00	الجلسة الثالثة: رئيس الجلسة: الأستاذ/ الطاهر بن علي الصديق - تونس مقرر الجلسة: الأستاذ/ مفضل أحمد الحرازي - الجهاز المركزي للإحصاء - اليمن
	10:00 – 09:00	عرض الأوراق القطرية: ➤ الجزائر (الأستاذ/نصر الدين حموده) ➤ موريتانيا (الأستاذ/ محمدي ولد الساموري) ➤ اليمن (الأستاذ/ علي محمد كحيل)
	11:00 – 10:00	مناقشة الأوراق التي عرضت
	12:00 – 11:00	أستراحة
	01:00 – 12:00	الجلسة الرابعة: رئيس الجلسة: الأستاذ/ أسامة الزعبي مستشار اقتصادي - الأردن مقرر الجلسة: الأستاذ/ سعيد محمد الحمادي - الجهاز المركزي للإحصاء - اليمن  التقرير الختامي والتوصيات



### ملحق رقم (3)

#### الشروط المرجعية

#### ندوة حول إحصاءات القطاع الاقتصادي غير المنظم

التفاصيل	البند
نظرا لما ينطوي عليه القطاع غير المنظم من أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني ونظرا لما له من خصوصية ومشاكل في الحسابات القومية جاءت أهمية هذه الندوة لتبادل الرأي والخبرة بين الأجهزة الإحصائية العربية.	أهمية الندوة
تبادل الأفكار والمقترحات بشأن التعامل مع هذا القطاع من حيث طرق القياس واليات التعامل مع الخصوصية العربية في مجال القطاع غير المنظم.	الهدف
العاملون في مجال قياس ومعالجة إحصاءات القطاع غير المنظم	الفئة المستهدفة
أن يكون ذا خبرة في الحسابات القومية وخاصة في مجال القطاع غير المنظم	المواصفات المطلوبة في المستهدفين
زيادة التعرف على القطاع غير المنظم من حيث المنهجيات والتصانيف والتوصيات الدولية والمشاكل وطرق حلها وتجارب الدول العربية في هذا المجال والاستفادة من هذه التجارب	المخرجات
يومان	مدة الندوة
2004/7/5-4	تاريخ عقد الندوة
صنعاء	مكان عقد الندوة
اللغة العربية	لغة الندوة

<p>التكاليف</p>	<p>يتحمل المعهد تكاليف مشارك واحد من كل دولة وهي :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- ثمن تذاكر السفر على الدرجة السياحية بأقصر خط</li> <li>- بدل معيشة لثلاث ليال وفقا لنظام الأمم المتحدة عن كل ليلة</li> </ul> <p>لا يتحمل المعهد ما يأتي :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تكاليف إعداد الأوراق القطرية</li> <li>- تكاليف المشاركين من الدولة التي تعقد فيها الندوة او المقيمين فيها</li> <li>- تكاليف المشاركين من المنظمات العربية والدولية.</li> </ul>
<p>المواد الرئيسية للندوة</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ ورقة المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية حول القطاع غير المنظم، والتي تتناول:</li> <li>- عرض للجانب النظري المتعلق بالقطاع غير المنظم بما في ذلك المفاهيم والمصطلحات من خلال نبذة عامة وتاريخية حول الموضوع</li> <li>- التعريف بأشكال وأنواع الاقتصاد غير المنظور (التصنيفات المتبعة)</li> <li>- منهجية مقترحة لدراسة هذا القطاع</li> <li>- قياس مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي</li> <li>- دور هذا القطاع في دراسة ورسم السياسات</li> <li>▪ أوراق قطرية حول خبرة وتجربة الدول المشاركة في مجال القطاع غير المنظم</li> </ul>
<p>أسلوب التنفيذ</p>	<p>الحوار والمناقشة.</p>
<p>المحاضرون</p>	<p>مقدمو أوراق العمل .</p>